شرح سوانح التوجهات على نظم الموجهات

لمؤلفهما هيولى العلوم الحكميه وعنصر
الصور العلميه الشيخ عبد الله وافى
الجامى الفيومى أطال
الله بقاه والى أوج
المعالى أرقاه
آمين

بمطبعة محمد أفندى مصطفى

أ

بسم الله الرحمن الرحيم

(كل ميسر لما خلق له)

سبحانك اللهم ما خلقتنا الا لنطوق جيد النعم من درر الحمد قلائدا وننظم في سلك المنن ولا لئ الآلاء من غرر الشكر فرائدا ونوجه مطايا التوجهات الى مناهل الاماني وموارد الآمال حتى نشفي عليل الفؤاد بنسيم التنسيم وظليل الظلال ونطفي غليل الاكباد برحيق التسنيم وزلال الزلال ونكسو حلائل القرب من سندس السنن على نبي الملل حلل الصلاة وملح السلام وننثر من رياض الازهار على حياض الاقدار أثمار الامتثال وأوراق الاستسلام حتى نأمن رذائل الغوائل وغوائل الرذائل وننهل من مناهل الفضائل وفضائل المناهل هذا وقد طلبتم أيها الطلبة فتح الله لكم باب المطالب وأفاض عليكم من فيض جوده غرائب الرغائب ان أنظم لكم قلائد الموجهات وعقود المنحرفات ثم أشفع لكم ذلك بشرح يسفر عن محيا مخدراتها لثام الجهالات وكأن الحوادث حماكم الله لم تطرق ساحة أذهانكم وصاعقة الخطوب والاخطار لم تضرب طبلة آذانكم وأنى الغريق ببحورها وأسير شرورها جريح الخاطر كليل الناظر مضغوط الافكار مقسور الاعصار أن يسوم نظم العلوم ونثرها أو يروم شرح المتون ونشرها ومما أعان على الزمان * عفاف يدي وعلو الهمم على ان الحكمة في هذه الاعصار قد هبت على رياضها ريح ذات اعصار فتقلصت بها أذيال الظلال وخطب الجهل على منابر الاطلال وعفا رسم الكرام فعليه منا السلام

متى تصل العطاش الى ارتواء * اذا استقت البحار من الركايا

ومن يثني الاصاغر عن مراد * وقد جلس الاكابر في الزوايا

وان ترفع الوضعاء يوما * على الرفعاء من احدى الرزايا

اذا استوت الاسافل والاعالي * فقد طابت منادمة المنايا

ولكن

ولكن انتهاجا لمنهج الفضلاء وايثارا لمآثر الحكماء أجيب دعوة هذا الطالب متجاوزا
عن تحامل الدهر فانه أبو العجب فاليكم ما طلبتم ودونكم ما اقترحتم

(يقول عبد الله ذو التقصير * مرتجيا ازالة التعسير)
(حمدا لمن وجهنا لبابه * حتى اقتطفنا الشهد من لبابه)
(مصليا على فصيح المنطق * وآله أهل البيان المنطق)
(وبعد فالموجهات تحصر * في أضرب أربعة ستذكر)

الشروع في المقصود على بصيرة يستلزم تقديم تمهيدين

(التمهيد الاول)

قد قرع سمعك فيما علمت من المنطق ان القضية هي القول المحتمل للصدق والكذب وانها سميت بذلك لاشتمالها على القضاء وهو الحكم قال تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الا اياه وقال قضى الله يا أسماء ان لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض والحكم يستلزم محكوما به ومحكوما عليه ونسبة بينهما ولهذه النسبة كيفية تتكيف بها في نفس الامر فكان لكل من هذه الثلاثة وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ وبالاعتبارين الاولين تكون المذكورات جزأ للقضية المعقولة وبالاعتبار الاخير تكون جزأ القضية الملفوظة فكذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ فباعتبار وجودها في نفس الامر تسمى مادة القضية لان مادة الشيء أصله الذي يتقوم منه والقضية وان كانت تتقوم بجميع أجزائها التي منها الكيفية فكل واحد منها يسمى مادة لكن الاصطلاح خص هذا الاسم بكيفية النسبة وكأنه لاهميتها وضروريتها ولو سميت مادة النسبة لكان له وجه وباعتبار وجودها عند العقل وملاحظته اياها في القضية المعقولة أو ذكرها في اللفظ في القضية الملفوظة تسمى جهة وباعتبار كونها جزأ من القضية المربعة الاجزاء عند ذكر اللفظ الدال عليها تسمى عنصرا لان العناصر أربعة وهي أجزاء للمولدات المادية والقضية المعقولة الملاحظ فيها تلك الكيفية باعتبار تسمية كيفية نسبتها في العقل وفي اللفظ جهة تسمى موجهة أى ملاحظا فيها الجهة أو مذكورة فيها وتسمى أيضا منوعة ورباعية ولم تسم باعتبار السور خماسية لانه ليس بلازم كالجهة وان لم تذكر فيها الجهة ولا تلاحظ تسمى مهملة والكيفية كناية عن الحكم العقلي المحصور في الوجوب والاستحالة والجواز مع ما يلاحظ فيه من التقييد بالوقت المعين وغير المعين والحين ودوام الوصف والحكم أو لا دوامهما وغير ذلك مما سيرد عليك وهي محصورة في الضرورة واللاضرورة اذ اللاضرورة يشمل

الجائز والمستحيل وكان يكفي ذلك في تقسيم الموجهات لان الضرورة تشمل الضروريات و بعض الدوائم والمستحيل كذلك لان الاستحالة ان كانت وصفا للايجاب كان السلب ضروريا وبالعكس والجائز يشمل بعض الدوائم والمطلقات والممكنات لكنهم نظروا الى اختلاف المفاهيم فزادوا الدوام واللادوام لان مفهوم الضرورة امتناع انفكاك الشئ عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة لجميع الازمان ومتى كانت النسبة ممتنعة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع أزمان وجوده بالضرورة ولا عكس لجواز انفكاكها عنه وعدم وقوعه لان الجائز لا يجب ان يكون واقعا فالضرورة أخص من الدوام واللادوام أخص من اللاضرورة لان نقيض الاعم أخص من نقيض الاخص فاللاضرورة تشمل الجواز والاستحالة ويدخل فيها الممكنات والمطلقات وبعض الدوائم غير الضرورية واللادوام لا يدخل فيه شئ من الدوائم وكانه يحسن هنا ان يقال لامشاحة في الاصطلاح والافقد ينازع أيضا في عد المطلقات والممكنات من الموجهات لعدم ذكر ما يدل في الاولى على جهة النسبة وكيفيتها وعدم فعلية النسبة في الثانية كما سيأتي

﴿التمهيد الثاني﴾

لكل من موضوع القضية ومحمولها ماصدق ومفهوم فماصدق الموضوع يسمى ذات الموضوع وافراده ومفهومه يسمى وصف الموضوع وعنوانه وكذلك في المحمول فصدقه باعتبار مفهومه على افراده أو على مفهوم الموضوع وعنوانه غير مراد في القضية بل المراد فيها أمران الاول صدق الموضوع باعتبار عنوانه ووصفه على افراده وذاته واختلف فيه الشيخان فقال الفارابي ان صدق الموضوع باعتبار وصفه وعنوانه على افراده بالامكان وقال ابن سينا انه بالفعل فاذا قلنا كل أسود زنجي فالمراد بالاسود عند الاول ما يمكن ان يتصف بالسواد ولو لم يتصف به بالفعل أزلا وأبدا فيشمل الرومي مثلا والمراد به عند الثاني ما اتصف به بالفعل في أي زمن والثاني هو التحقيق الموافقته اللغة والعرف الثاني صدق المحمول باعتبار مفهومه وعنوانه على افراد الموضوع وذاته وهذا الصدق هو الذي يكون باعتباره تكيف النسبة بكيفية مخصوصة في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ المسمى اللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة وملاحظة العقل اياها في القضية المعقولة جهة وبذلك جاءت الموجهات وانقسمت الى ما ستسمع من قوله

﴿وهي الضروريات والدوائم * والمطلقات الممكنات اللازم﴾

فالموجهات محصورة في هذه الانواع الاربعة فالضروريات نسبة للضرورة لذكرها فيها في القضية الملفوظة أو لحكم العقل بها في القضية المعقولة والدوائم ماذكر فيها لفظ يدل

على

على الدوام فى الملفوظة أو مالوحظ فيها الدوام فى المعقولة والمطلقات ما أطلقت نسبتها عن التقييد باثبات جهة مخصوصة أو بنفيها عنها بل حكم فيها بمجرد ثبوت المحمول للموضوع أوسلبه عنه بالفعل قال الرازى فى شرح المطالع والحق ان الفعل ليس كيفية للنسبة لان معناه ليس الاوقوع النسبة والكيفية لابد أن تكون أمرا مغايرا لوقوع النسبة الذى هو الحكم وانما عدت المطلقة فى الموجهات بالمجاز كما عدت السالبة فى الحمليات والشرطيات وان الممكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشتمالها على الحكم وانما هى قضية بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتمالها على المحمول والموضوع والنسبة وعدها من القضايا كعدهم المخيلات منها مع انه لاحكم فيها بالفعل اه ورده السعد بما هو مردود عليه وأجاب عنه عبد الحكيم بقوله ان الذى يقتضيه النظر الصائب ان الثبوت بطريق الامكان ان كان مغايرا لامكان الثبوت فالممكنة مشتملة على الحكم وعلى الجهة فتكون قضية وموجهة وكذا المطلقة العامة لكون الفعل جهة مقابلة للامكان حينئذ وان لم يكن مغايرا فلاحكم فيها والمطلقة العامة هى القضية المطلقة وعدها من الموجهات باعتبار كونها فى صورة الموجهات لاشتمالها على قيد بالفعل فتدبره فانه لحقيق بالقبول اه وأى قبول وهو ماخرج عن حيز الاشكال وذلك لان حسم الاشكال انما يكون اذا جزمنا بان الثبوت على طريق الامكان مغاير لامكان الثبوت وهو لم يجزم بذلك وقوله وان لم يكن مغايرا فلاحكم الخ لغو محض لانه معنى كلام صاحب المطالع حيث قال وانما عدت المطلقات فى الموجهات بالمجاز الخ بل نقص عنه افادة وجه عد الممكنات من الموجهات على هذا بل نقص أصل عدها فى الموجهات وهذا هو عبد الحكيم الذى تمدح بالنقل عنه امراء التقليد وقولنا فى النظم اللازم خبر لمحذوف أو بالعكس أى هذا اللازم أو اللازم هو ماذكر من التقسيم الى ما رأيت ثم أشار الى تقسيم كل نوع من هذه الانواع الاربعة بقوله

﴿أولها فى سبعة قد حصروا ＊ أقسام ثان فى ثلاث ذكروا﴾

﴿أنواع ثالث بخمس شهرت ＊ أنواع رابع كذاك قصرت﴾

اعلم ان الموجهات لاتكون الا فى الحمليات وانها باعتبار العقل لاتنحصر فى عدد لان صفات النسبة التى تتكيف بها فى الواقع تابعة للاعتبار فقد تعتبر الضرورة أزلية أو ذاتية أو وصفية ووقتية معينة وغير معينة وحينية وغير حينية وتعتبر الدوام كذلك أزليا وذاتيا ووصفيا الخ وتعتبر الاطلاق بالفعل مطلقا أو فى وقت معين أو غير معين الخ واعتبار تركب هذه الامور وتقييد بعضها بنقائض بعض ما أمكن واعتبار الامكان فى مقابلة كل ضرورة لكن القضايا التى جرت العادة بالبحث عنها وتحقيق مفهوماتها وبيان نسبها وأحكامها من التناقض والتعاكس حصرت عند بعضهم كصاحب الشمسية فى ثلاث

عشرة قضية وعند بعض آخر كصاحب التهذيب في خمس عشرة وعند بعض آخر كصاحب المختصر في تسع عشرة وعند بعض آخر كصاحب الجمل في اثنتين وعشرين ولكل وجهة وقد حصرناها في عشرين لما رأيناهم ذكروا في التعاكس والتناقض ما أهملوه هنا وفي أحدهما ما أهملوه في الآخر والعشرون محصورة في أربعة أنواع الضروريات والدوائم والمطلقات والممكنات والمطلقات نقائض الدوائم والممكنات نقائض الضروريات وكل من هذه الانواع ينقسم الى بسيط ومركب فالضروريات مركبة وبسيطة سبع الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والوقتية والمنتشرة والمركب منها ثلاث المشروطة الخاصة والوقتية والمنتشرة والباقي بسيط والدوائم ثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة والمركب منها الاخيرة والباقي بسيط والمطلقات خمس المطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية والمطلقة الوقتية والمطلقة الحينية والمركب منها الوجوديتان والباقي بسيط والممكنات خمس الممكنة العامة والممكنة الخاصة والممكنة الوقتية والممكنة الحينية والممكنة الدائمة والمركب منها الممكنة الخاصة والباقي بسيط فالمركب من الجميع سبع والبسيط ثلاث عشرة وقد أشار الى تعريف افراد كل نوع منها على هذا الترتيب فقال

﴿الضروريات﴾

﴿أولى الضروريات ما قد ذكروا * ضرورة بها عليها اقتصروا﴾

يعني ان القضية الاولى من الضروريات هي التي ذكرت فيها الضرورة فقط بدون زيادة عليها مثالها موجبة كل انسان حيوان بالضرورة وسالبة لا شيء من الحيوان بجماد بالضرورة

﴿وهي الضرورية المطلقة * لانها عن قيدها مطلقة﴾

أي وهذه الضرورية المتقدمة هي المسماة بالضرورية المطلقة من الضروريات السبع وتعرف بانها ما حكم فيها بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع موجودة أي في جميع أوقات وجوده لا في بعض دون بعض وتسمى أيضا الضرورية الذاتية وسميت ضرورية لكون جهتها الضرورة ومطلقة لعدم تقييدها بغير ذات الموضوع (ولا يقال) ان التعريف غير مانع لصدقه على الممكنة الخاصة التي جعل محمولها الوجود نحو كل انسان موجود بالامكان الخاص لان ثبوت الوجود للانسان ما دام موجودا ضروري (لانا نقول) ان معنى ما دام ذات الموضوع موجودا أن تكون أوقات وجوده ظرفا للضرورة لا شرطا فلا يرد المثال المذكور لان الضرورة فيه بشرط الوجود لا في زمان الوجود (فان قيل) انه يلزم حينئذ حصر الضرورة المطلقة في الضرورة الازلية لانها لا تصدق حينئذ

الا فى الموضوع الواجب أو الممتنع لانه مالم يجب وجوده لم يجب له شئ فى أوقات وجوده (قلنا) لا نسلم ذلك لان ثبوت الذاتيات للذات ضرورى فى زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو كل انسان حيوان بالضرورة فان الذاتى متقدم على الذات وجودا وعدما وقيل فى الجواب ان الضرورة فى المثال المذكور لاحقة من جانب المحمول وقد نصوا على انه لا عبرة بها عندهم ولا يتكلم عليها هنا لانه معلوم ان الشئ ما دام متصفا بشئ فهو متصف به أو منسلبا عنه فهو منسلب عنه وهو وجيه وانما قلنا فى النظم ذكروا دون حكموا حتى يشمل العقلية لسهولة الضبط ووضوحه فى الموجهات اللفظية دون العقلية حتى ان بعضهم خصها بالاصطلاحا

﴿ومابها ضرورة ولازما * معها دوام الوصف لا لادائما﴾

﴿فهذه مشروطة أى عامة * لانها عن ما يليها عامة﴾

الثانية من الضروريات المشروطة العامة وهى التى ذكرت فيها الضرورة مقيدة بدوام وصف الموضوع لزوما وليس فيها لفظ لادائما الذى بذكره تصير مشروطة خاصة وتعرف بأنها ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع وسميت مشروطة لاشتمالها على شرط دوام الوصف وعامة لانها أعم من المشروطة الخاصة الآتية مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا فمادام كاتبا هو شرط دوام وصف الموضوع وهو الكاتب فى الاولى والساكن فى الثانية بمعنى ان ثبوت التحرك للكاتب لا يكون ضروريا الا بشرط اتصافه بالوصف وهو الكتابة بالفعل فمادام الكاتب متصفا بالكتابة بالفعل فلابد أن يكون متحرك الاصابع واما اذا لم يكن كذلك فلا يكون تحرك الاصابع ضروريا له وكذلك سلب سكون الاصابع عن الكاتب لا يكون ضروريا الا اذا كان متصفا بالكتابة بالفعل (فان قلت) لا حاجة الى هذا الشرط لان المحكوم عليه فى القضية هو الكاتب فالشرط مأخوذ من لفظه (قلنا) تقدم لك فى التمهيد الثانى ان المراد فى القضية هو صدق المحمول على افراد الموضوع وذاته فقط بدون وصفه العنوانى وانما وصفه العنوانى آلة لملاحظة الذات المحكوم عليه فالكاتب فى المثال كناية عن الذات التى تصلح لان يصدق عليه لفظ الكاتب وقتاما فالملاحظ وقت الحكم هو خصوص الذات فلولا الشرط لتوهم ضرورة المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع فترجع للضرورية الذاتية وليس كمذهب النحاة من ان اسم الفاعل حقيقة فى المتلبس بالحدث بالفعل وسميت مشروطة عامة لاشتمالها على اشتراط دوام الوصف مع أعميتها عن المشروطة الخاصة الآتية ثم ليس المراد من الشرط ماهو المتبادر من معنى الشرطية وهو ما كان خارجا عن الماهية لان الحكم فى هذه القضية بضرورة المحمول

ليس لخصوص ذات الموضوع والوصف خارج اذ الضرورة فيها غير متحققة بالنظر الى الذات ولو قيدت بألف قيد بل هي بالنظر الى مجموع الذات والوصف فالحكم وان كان على ذات الموضوع فقط الا ان للوصف دخلا في تحقق الضرورة وانما سموه شرطا حينئذ باعتبار انه خارج عن الضرورة وان كان داخلا فيما تنسب له الضرورة والا لكانت عين الضرورية الذاتية

﴿واعلم﴾ ان ذات الموضوع قد تكون عين وصفه العنواني بان يكون العنوان نوعا نحو كل انسان حيوان فان مفهوم الانسان عين افراده التي يصدق هو عليها فكل فرد منها انسان لان النوع تمام ماهية افراده وقد تكون غيره بان يكون العنوان خارجا عن ماهية افراده خاصة أو عرضا عاما نحو كل كاتب متحرك الاصابع فان ذات الموضوع هي افراد الكاتب التي يصدق عليها وهي غير الوصف العنواني الذي هو الكاتب مع وصف الكتابة المتحققة بدونه أو جزأ جنسا أو فصلا نحو كل حيوان حساس أو كل ناطق انسان وحينئذ فالنسبة بين المشروطة العامة والضرورية المطلقة هي العموم والخصوص الوجهي يجتمعان فيما اذا اتحد ذات الموضوع ووصفه وكانت المادة مادة الضرورة الذاتية فيصح ان تقول فيها بالضرورة فقط حتى تكون ضرورية مطلقة أو تزيد ما دام انسانا حتى تكون مشروطة عامة وتنفرد الضرورية فيما اذا تغاير الذات والوصف وكانت ضرورة النسبة لذات الموضوع فقط وليس للوصف دخل في تحقق الضرورة نحو كل كاتب حيوان فتقول بالضرورة ولا تقل ما دام كاتبا لان ضرورية الحيوانية انما هي لذات الموضوع لا لوصفه وتنفرد المشروطة العامة فيما اذا تغاير الذات والوصف وكان للوصف دخل في تحقق الضرورة وليست لذات الموضوع فقط نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة فلا يصح الاقتصار على ذكر الضرورة بدون شرط الوصف حتى تكون ضرورية لان تحرك الاصابع ليس ضروريا لذات الموضوع بل بشرط دوام وصفه

وقد يطلقون المشروطة العامة على ما اذا جعل القيد المذكور فيها ظرفا لا شرطا للحكم والفرق بين المعنيين انه على جعله ظرفا لا يتعين أن يكون للوصف دخل في تحقق الضرورة بل يجوز أن يكون له دخل ويجوز أن لا يكون له دخل فهي أعم منها على المعنى الاول عموما وجهيا يجتمعان فيما اذا كان للوصف دخل في تحقق الضرورة وكان ضروريا للذات في وقت ما نحو كل منخسف مظلم بالضرورة ما دام منخسفا فيصدق سواء جعلت ما دام منخسفا شرطا له دخل في تحقق ضرورية الاظلام لذات المنخسف أو ظرفا بمعنى ان ضرورية نسبة الاظلام للمنخسف متحققة في جميع أوقات الانخساف لان هذا المعنى لا يمنع أن يكون للوصف مدخل في تحقق الضرورة كما هنا لان للانخساف دخلا في الاظلام فليس ضرورية الاظلام لخصوص ذات المنخسف وهو القمر والا لكان كل قمر منخسفا دائما وهو باطل وهو ضروري للقمر في بعض الاوقات

وهو وقت حيلولة الارض بينه و بين الشمس على مازعم علماء الهيئة وتنفرد المشروطة العامة بالمعنى الاول فيما اذا كان للوصف دخل فى تحقق الضرورة ولم يكن ضرورى بالذات فى أى وقت نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا فان لوصف الكاتب دخلا فى تحقق الضرورة كما تقدم وليس هذا الوصف ضرورى بالذات الكاتب فى وقت ما اذليس هناك من العوارض ما يوجبه بخلاف الانخساف للقمر فهناك ما يوجبه وهو الحيلولة والنسبة بينها و بين الضرورية المطلقة على المعنى الثانى العموم والخصوص المطلق وهو ظاهر مما ذكرنا ومتى أطلقت المشروطة العامة فالمراد بها ما كانت بالمعنى الاول لا الثانى

(مشروطة أى خاصة ان صحبت * زيادة لادائما وركبت)

الثالث من الضروريات المشروطة الخاصة وهى عين المشروطة العامة مع زيادة لادائما عليها وهى من القضايا المركبة وهى كل ما فيها لفظة لادائما أولا ضرورة كما يأتى لانها مشتملة على حكمين ايجاب وسلب مثالها موجبة كل آ كل متحرك الفم بالضرورة مادام آ كلا لادائما وسالبة لاشئ من الآ كل بساكن الفم مادام آ كلا لادائما ومعنى لادائما فيها نفى دوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالنسبة لذات الموضوع لا لوصفه أى ان ذات الموضوع بقطع النظر عن اتصافه بأى صفة لا يستلزم دوام ثبوت المحمول للموضوع أو دوام سلبه عنه فهى لنفى الدوام الذاتى وأما الدوام المستفاد من التقييد بدوام وصف الموضوع فانما هو بحسب الوصف لا الذات فالضرورة الموجودة فى القضية المستلزمة للدوام انما هى بحسب الوصف كما هو معنى المشروطة العامة ونفى الدوام الذى به صارت هذه العامة خاصة انما هو بحسب الذات فلا تضارب وفائدة هذا القيد افادة ان الوصف المستلزم للضرورة فى المشروطة العامة ليس بدائم للذات بل ينتفى عنها فى بعض الاحيان فتنتفى الضرورة المستلزم هو لها لان انتفاء الملزوم يستلزم انتفاء اللازم ولذا يشترط فى هذه المشروطة أن يكون وصف الموضوع مفارقا للذات ليس ضروريا لها والنسبة بينها و بين المشروطة العامة العموم والخصوص المطلق يجتمعان فيما اذا تغاير وصف الموضوع وذاته وكان للوصف دخل فى تحقق الضرورة نحو كل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد المشروطة العامة فيما اذا اتحدا وكانت الضرورة بحسب الذات وليس للوصف دخل فى تحققها نحو كل انسان حيوان بالضرورة مادام انسانا فتصدق العامة دون الخاصة لانه لا يصح هنا نفى الدوام الذاتى حيث ان الوصف غير مفارق للذات بل هو ضرورى لها والنسبة بينها و بين الضرورية المطلقة المباينة لان الضرورية المطلقة ما حكم فيها بالضرورة بحسب الذات وهى يلزمها الدوام الذاتى وهذه نفى فيها الدوام المذكور وقوله مشروطة خبر لمبتدا محذوف والضمير فى صحبت للمشروطة العامة المتقدمة ولفظة زيادة

في النظم تقرأ بالتنوين مع النصب مفعول لصحب بمعنى زائدا ومابعدها بدل أو عطف بيان أو مابعدها مفعول لصحب وهي حال منه ووجه تسميتها بماذكر ظاهر مماذكرنا

﴿ وقتية مطلقة مابينوا * ضرورة بها بوقت عينوا ﴾

الرابعة من الضروريات الوقتية المطلقة وهي مابينت ضرورتها أي قيدت بوقت معين من أوقات وجود الموضوع سواء كان ذلك الوقت مضافا للوصف أو لغيره وتعرف بأنها ماحكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين من أوقات وجود الموضوع ويشترط فيما أضيف اليه الوقت أن يكون ضروريا للذات في وقت ما مثالها موجبة كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس وسالبة لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة العموم والخصوص المطلق يجتمعان في نحو كل انسان حيوان لصحة بالضرورة أو في وقت كذا لان ضرورية الحيوانية للانسان في جميع الاوقات وتنفرد الوقتية المطلقة في نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لان الضرورة ليست ذاتية للقمر حتى تصدق الضرورية المطلقة وبينها وبين المشروطة العامة العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في نحو كل منخسف مظلم بالضرورة لصحة قولك وقت الانخساف أو مادام منخسفا وتنفرد المشروطة العامة في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا فلا تصدق فيه الوقتية المطلقة لان الوقت لما لم يكن ضروريا للذات لم يستلزم ضرورية الكتابة وقد علمت ان شرط الوقتية أن يكون ما أضيف اليه الوقت ضروريا للذات في وقت ما والكتابة هنا ليست ضرورية للذات في أي وقت بخلاف الحيلولة للقمر فانها ضرورية في وقت ما وتنفرد الوقتية المطلقة في نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لعدم صحة التقييد فيها بدوام وصف الموضوع حتى تكون مشروطة عامة وبينها وبين المشروطة الخاصة العموم والخصوص الوجهي فيجتمعان في نحو كل منخسف مظلم بالضرورة لصحة قولك وقت الانخساف أو مادام منخسفا لا دائما وتنفرد المشروطة الخاصة في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما وتنفرد الوقتية في نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة وسميت وقتية للتقييد فيها بوقت معين ومطلقة لعدم تقييدها باللادوام الذاتي

﴿ وسموا وقتية ان سلبت * دوامها الذاتي وهذي ركبت ﴾

هذا اشارة الى الخامسة من الضروريات وهي الوقتية أي وسم الوقتية المطلقة المتقدمة وقتية بدون زيادة لفظ مطلقة ان سلبت معها الدوام الذاتي بان زدت بها لفظ لا دائما وهي من القضايا المركبة مثالها موجبة وسالبة ماتقدم مع زيادة لفظ لا دائما الذي معناه ان ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ليس دائما باعتبار ذات الموضوع بل باعتبار

وقت معين من أوقات وجوده فينعدم عند انعدام هذا الوقت فهو لنفي الدوام الذاتي لا الوقتي لانه باعتبار الوقت لازم والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المباينة وبينها وبين المشروطتين العموم والخصوص الوجهي تجتمع مع الثلاثة في نحو كل منخسف مظلم لصحة بالضرورة مادام منخسفا فقط أومع لا دائما أوفي وقت الانخساف لادائما وتنفرد الوقتية في نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لادائما وتنفرد المشروطتان في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وبينها وبين الوقتية المطلقة العموم والخصوص المطلق لان المقيد أخص من المطلق وتقدم لك في التوجيه ما يغني عن التطويل ووجه التسمية بما ذكر ظاهر مما تقدم

﴿منتشرة مطلقة ما أرفقوا * ضرورة بها بوقت أطلقوا﴾

السادسة من الضروريات المنتشرة المطلقة وهي ما أرفقوا أي ذكروا مع ضرورتها المذكورة فيها وقتا مطلقا عن التعيين وتعرف بانها ما حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مثالها موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما وسالبة لاشيء من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه عنه ضروري في وقت غير معين وسميت منتشرة لاحتمال الحكم فيها أي وقت فيكون منتشرا في الاوقات ومطلقة لعدم تقييدها بنفي الدوام الذاتي والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة العموم والخصوص المطلق يجتمعان في كل انسان حيوان لصحة بالضرورة مادام الذات أو في وقت ما وتنفرد المنتشرة المطلقة في نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما وبينها وبين المشروطة العامة والخاصة العموم والخصوص الوجهي تجتمع الثلاث في كل منخسف مظلم لصحة وقتا ما أو مادام منخسفا لادائما وتنفرد المنتشرة المطلقة في نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقتا ما وتنفرد المشروطتان في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة لصحة مادام كاتبا فقط أومع لادائما وعدم صحة وقتا ما وبينها وبين الوقتية المطلقة والوقتية العموم والخصوص المطلق تجتمع معهما في نحو كل قمر منخسف بالضرورة لصحة وقت الحيلولة فقط أومع لادائما أو وقتا ما وتنفرد عنهما في نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما اذ لا يصح التقييد بوقت معين ووجه التسمية ظاهر مما تقدم

﴿وسمها إن زدتها الادائما * منتشرة تركيبها جا لازما﴾

هذا اشارة الى السابعة من الضروريات وهي المنتشرة أي وسم المنتشرة المطلقة المتقدمة منتشرة بدون لفظ مطلقة ان زدت فيها على التقييد بالوقت غير المعين لفظ لادائما وهي من القضايا المركبة مثالها موجبة وسالبة ما تقدم مع زيادة لفظ لادائما فهي عين

المنتشرة المطلقة مع نفي الدوام الذاتي والنسبة بينهما وبين الضرورية المطلقة المباينة وبينها وبين المشروطتين العموم والخصوص الوجهي فتجتمع الثلاثة في نحو كل منخسف مظلم لصحة بالضرورة في وقت ما لا دائما أو مادام منخسفا فقط أو مع لا دائما وتنفرد عنهما في نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما وينفردان عنها في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما وبينها وبين الوقتية المطلقة والوقتية والمنتشرة المطلقة العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الثلاثة في نحو كل منخسف مظلم لصحة بالضرورة وقت الحيلولة فقط أو مع لا دائما أو وقتا ما فقط أو مع لا دائما وتنفرد المنتشرة عن الوقتيتين في نحو كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما لا دائما وتنفرد المنتشرة المطلقة عنها في نحو كل انسان حيوان وقتا ما ووجه التسمية ظاهر مما تقدم ولما فرغ من الضروريات شرع في الدوائم فقال

الدوائم

(دائمة مطلقة ما يذكر * فيها الدوام دون قيد يظهر)

الاولى من الدوائم الثلاث الدائمة المطلقة وهي ما ذكر فيها اللفظ الدال على الدوام دون قيد آخر معه سوى دوام الذات وتعرف بانها ما حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا مثالها موجبة كل انسان حيوان دائما وسالبة لا شئ من الحيوان بجماد بالدوام وتسمى الدائمة الذاتية وسميت دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم التقييد بدوام وصف الموضوع أو غيره والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة العموم والخصوص المطلق يجتمعان فيما يمتنع فيه انفكاك المحمول عن الموضوع كالمثال المتقدم وتنفرد الدائمة المطلقة فيما يجوز فيه الانفكاك المذكور وان لم يقع نحو كل كافر فهو معذب في الآخرة دائما وبينها وبين المشروطة العامة والوقتية والمطلقتين العموم والخصوص الوجهي فتجتمع مع الاولى في نحو كل انسان حيوان من كل ما اتحد فيه الموضوع ذاتا ووصفا وكانت المادة مادة الضرورة لصحة قولك دائما وقولك مادام انسانا وتنفرد الدائمة المطلقة في نحو كل كاتب حيوان دائما من كل ما تغاير فيه الموضوع ذاتا ووصفا وكانت المادة مادة الضرورة والدوام الذاتيتين وتنفرد المشروطة العامة في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا من كل ما تغاير فيه الموضوع ذاتا ووصفا ولم تكن المادة مادة الضرورة الذاتية ولا الدوام الذاتي وكان للوصف مدخل في تحقق الضرورة ولم يتحد مع الذات وتجتمع مع الثانية فيما اجتمعت فيه مع الاولى نحو كل انسان حيوان لصحة قولك دائما أو في وقت كذا وتنفرد الوقتية في نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة من كل ما كانت ضرورته ليست لذات الموضوع ولا لوصفه وتنفرد الدائمة في نحو كل رومي أبيض دائما وتجتمع مع الثالثة فيما اجتمعت فيه مع

ما قبلها نحو كل انسان حيوان لصحة دائما أو فى وقت كذا وتنفرد المنتشرة المطلقة فى نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتاما مما اتحد فيه الموضوع ذاتا ووصفا وكانت فيه الضرورة لذات الموضوع ليست دائمة وتنفرد الدائمة فى نحو كل رومى أبيض دائما وبينها وبين المشروطة الخاصة والوقتيتين المباينة لان فيها ثبوت الدوام وفى كل نفى الدوام الذاتى

(عرفيــة أى عامة إن ذكرا * معها دوام الوصف قيداً شهرا)

الثانية من الدوائم العرفيــة العامة وهى عين الدائمة المطلقة ان قيــدت بدوام الوصف وتعرّف بانهــا ماحكم فيهــا بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنــه بشرط وصف الموضوع مثالهــا موجبة كل كاتب متحرك الاصابع دائمــا مادام كاتبا وسالبــة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع دائمــا مادام كاتبا وسميت عرفية لان العرف يفهم منها هذا القيد وان لم تقيد به فانه اذا قيل لاشئ من المستيقظ بنائم دائمــا يفهم منــه العرف ان سلب النوم عن المستيقظ انمــا هو عند اتصافه بالاستيقاظ وكذلك اذا قيــل كل ماش على قدميه مستيقظ دائما فان العرف يفهم منــه ان دوام الاستيقاظ للماشى المذكور انمــا هو مادام ماشــيا وعامة لانها أعم من العرفية الخاصة الآتية والنسبة بينهــا وبين الدائمتين الضرورية والدائمة المطلقتين والمشروطتين العامة والخاصة العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الدائمتين فى نحو كل انسان حيوان ممــا اتحد فيه الموضوع ذاتا ووصفا وكانت المــادة مادة الضرورة والدوام الذاتيــين لصحــة قولك بالضرورة أو بالدوام فقط أو مع قولك مادام انسانا وتنفرد عنهما فى نحو كل كاتب متحرك الاصابع ممــا تغاير فيه الموضوع ذاتا ووصفا ولم تكن المــادة مادة الضرورة ولا الدوام الذاتيتين وينفردان عنها فى نحو كل كاتب حيوان مما فيه التغــاير وكانت المــادة مادة الضرورة والدوام الذاتيين وتجتمع مع المشروطتين فى نحو كل كاتب متحرك الاصابع من كل ما فيه التغاير ولم تكن المادة مادة الضرورة والدوام الذاتيــين لصحة قولك بالضرورة مادام كاتبا لا دائمــا أو دائمــا مادام كاتبا وتنفرد العرفية عنهما فى نحو كل جص أبيض دائمــا من كل ما كانت المــادة فيــه مادة الدوام الذاتى دون الضرورة وبينها وبين الوقتيات الاربعة العموم والخصوص الوجهى تجتمع مع الوقتيتين المطلقتين فى نحو كل انسان حيوان ممــا فيه الاتحاد وكانت المــادة مادة الضرورة والدوام الذاتيين لصحة قولك فى وقت كذا أو وقتاما أو دائمــا أو مادام انسانا وتنفرد عنهما فى نحو كل رومى أبيض ممــا كانت المــادة فيــه مادة الدوام الذاتى دون الضرورة وينفردان عنهــا فى نحو كل انسان متنفس من كل ما كانت المــادة فيه مادة الضرورة الذاتية لا فى جميع الاوقات وتجتمع مع الوقتيتــين فى نحو كل منخسف مظلم ممــا فيه المــادة مادة الضرورة الوصــفية لصحة قولنا بالضرورة فى وقت الحيلولة أو وقتاما فقط فيهما أو مع لا دائمــا فيهما أو دائمــا مادام منخســفا وتنفرد عنهما فى مادة الدوام دون الضرورة نحو كل زنجى أسود

وينفرد ان عنها فى مادة الضرورة الذاتية فى بعض الاوقات نحو كل انسان متنفس

(عرفية أى خاصة ان صحبت * لا دائما زيادة وركبت)

(الثالثة) من الدوائم العرفية الخاصة وهى العرفية العامة ان زدت عليها لفظ لا دائما الذى هو انفى الدوام الذاتى وهى من القضايا المركبة فقوله عرفية خبر لمحذوف تقديره وهى يعود مع الضمير فى صحبت الى العرفية العامة مثالها موجبة وسالبة ما تقدم فى العرفية العامة مع زيادة لفظ لا دائما والنسبة بينها وبين الدائمتين المباينة لاشتمالها على نفى الدوام الذاتى وثبوته فيهما وبينها وبين المشروطة العامة والوقتيات الاربعة العموم والخصوص الوجهى فتجتمع مع المشروطة العامة فى نحو كل كاتب متحرك الاصابع لصحة قولك بالضرورة مادام كاتبا فقط أو دائما مادام كاتبا لا دائما وتنفرد العرفية الخاصة عنها فى مادة الدوام دون الضرورة نحو كل زنجى أسود دائما مادام زنجيا لا دائما وتنفرد المشروطة العامة عنها فى نحو كل انسان حيوان من كل ما فيه الضرورة الذاتية وتجتمع مع الوقتيتين المطلقتين فى نحو كل منخسف مظلم من كل ما فيه المادة مادة الضرورة الوصفية وتنفرد عنهما فيما فيه الدوام دون الضرورة نحو كل زنجى أسود وينفردان عنها فى مادة الضرورة الذاتية فى بعض الاوقات نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة وبينها وبين العرفية العامة والمشروطة الخاصة العموم والخصوص المطلق فتجتمع معهما فى مادة الضرورة الوصفية نحو كل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد عن المشروطة الخاصة فى مادة الدوام الوصفى دون الضرورة نحو كل زنجى أسود وتنفرد عنها العرفية العامة فى نحو كل انسان حيوان دائما مادام انسانا مما فيه الاتحاد والضرورة والدوام الذاتيين

(المطلقات)

(مطلقة أى عامة ما أطلقت * نسبتها عن قيدها بل حققت)

تقدم ان المطلقات هى القضايا التى حكم فيها بفعلية النسبة بدون تعرض لضرورة ولا دوام والمراد بفعليتها خروجها من القوة الى الفعل فى أى زمن ماضيا أو حالا أو استقبالا فزيد قائم كزيد يقوم محتوية على فعلية النسبة وكل انسان ميت محتوية على فعلية النسبة أيضا وهى خمس أولها المطلقة العامة وهى ما أطلقت نسبتها عن أى قيد مما تقدم ولم يتعرض فيها الا لتحقق النسبة وفعليتها وتعرف بانها ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل مثالها موجبة كل انسان متنفس بالفعل أو بالاطلاق العام وسالبة لا شئ من الانسان بمتنفس بالفعل ووجه تسميتها عامة ذكر اطلاقها عن التقييد وأعميتها عن ما بعدها قال السعد وسميت مطلقة لان المطلقة فى الاصل ما لم تكن مقيدة بجهة من

الجهات وهى تعم الفعليات والممكنات لكن لما كان المفهوم من القضية عرفا ولغة ما تكون النسبة فيها فعلية خصوا المطلقة بهذا وخرجت الممكنات اه ولعل مراده بقوله مالم تكن مقيدة بجهة من الجهات أى من الضرورة والدوام والا فهو قائل بانها من الموجهات وبالغ فى الرد على صاحب المطالع فى استشكاله المتقدم والنسبة بينها وبين جميع القضايا المتقدمة العموم والخصوص المطلق وهى الاعم لانه يلزم من ضرورة النسبة أو دوامها مطلقة ومقيدة فعلية النسبة ولا عكس فتجتمع مع كل واحدة وتنفرد عنها فى نحو كل انسان ضاحك بالفعل

(وما بها الا دائما ملازمه * فهى الوجودية اللا دائمه)

الثانية من المطلقات الوجودية اللادائمة وهى عين المطلقة العامة مع زيادة لا دائما التى هى بمعنى نفى الدوام الذاتى والمعنى ان المطلقة التى بها لفظ لا دائما حال كونها ملازمة فهى المسماة عندهم بالوجودية اللادائمة ولفظ اللادائمة يقرأ فى البيت بقطع الهمزة للضرورة وسميت بذلك لوجود نسبتها بالفعل مع ذكر اللادوام معها وتعرف بانها ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل مع نفى الدوام الذاتى مثالها موجبة كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما وسالبة لا شئ من الانسان بضاحك بالفعل (قال شارح المطالع) وتسمى مطلقة اسكندرية لان المعلم الاول وهو ارسطو الذى هو معلم اسكندر كان كثيرا ما يمثل له فيها المطلقة بمادة اللادوام تحرزا عن فهم الدوام ففهم اسكندر الافرودوسى من ذلك اللادوام اه والنسبة بينها وبين الدائمتين المباينة لانها تنفى الدوام الذاتى وهما يثبتانه وبينها وبين الوقتية والمنتشرة المطلقتين والعرفية والمشروطة العامتين العموم والخصوص الوجهى فتجتمع مع الوقتيتين فى نحو كل قمر منخسف لصحة بالفعل لا دائما أو بالضرورة فى وقت الحيلولة أو فى وقت ما وتنفرد عنهما فى نحو كل انسان يمشى على اثنين لا دائما وينفردان عنها فى كل انسان حيوان بالضرورة وقتا ما أو فى وقت كذا وتجتمع مع العامتين فى نحو كل كاتب متحرك الاصابع لصحة ان يقال بالفعل لا دائما أو بالضرورة أو دائما ما دام كاتبا وتنفرد عنهما فى نحو كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما وينفردان عنها فى نحو كل انسان حيوان بالضرورة أو دائما ما دام انسانا وبينها وبين الخاصتين والوقتيتين والمطلقة العامة العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الخاصتين فى نحو كل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد عنهما فى نحو كل انسان متنفس بالفعل لا دائما وتجتمع مع الوقتيتين فى نحو كل قمر منخسف لصحة بالضرورة وقت الحيلولة أو وقتا ما أو بالفعل لا دائما وتنفرد عنهما فى نحو كل انسان متنفس بالفعل لا دائما وتجتمع مع المطلقة العامة فى نحو كل انسان ضاحك بالفعل وتنفرد المطلقة العامة فى نحو كل انسان حيوان بالفعل

(واللاضرورية ما قد صحبا * للاضرورة وذان ركبا)

الثالثة من الضروريات الوجودية اللاضرورية وهي عين المطلقة العامة مع زيادة لفظة لا بالضرورة التي هي لنفي الضرورة الذاتية وتعرف بانها ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل مع نفي الضرورة الذاتية مثالها موجبة وسالبة ما تقدم في الوجودية اللادائمة بتبديل اللادوام باللاضرورة ووجه التسمية ظاهر مما تقدم والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المباينة وهو ظاهر وبينها وبين العامتين والوقتية والمنتشرة المطلقتين والدائمة المطلقة العموم والخصوص الوجهي فتجتمع مع العامتين في نحو كل كاتب متحرك الاصابع لصحة بالضرورة أو دائما ما دام كاتبا أو بالفعل لا بالضرورة وتنفرد عنهما في نحو كل انسان يحرك يده بالفعل وينفردان عنها في نحو كل انسان حيوان وتجتمع مع الوقتيتين المطلقتين في نحو كل قمر منخسف لصحة بالضرورة وقت الحيلولة أو وقتا ما أو بالفعل لا بالضرورة وينفردان عنها في نحو كل انسان حيوان وتنفرد عنهما فيما انفردت فيه قبل وتجتمع مع الدائمة المطلقة في نحو كل زنجي أسود لصحة دائما أو بالفعل لا بالضرورة وتنفرد الدائمة في نحو كل انسان حيوان دائما وتنفرد الوجودية اللاضرورية في نحو كل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة وبينها وبين الخاصتين والوقتيتين والمطلقة العامة والوجودية اللادائمة العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الخاصتين في نحو كل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد عنهما في نحو كل انسان متنفس بالاطلاق لا بالضرورة وتجتمع مع الوقتيتين في نحو كل قمر منخسف وتنفرد عنهما في نحو كل انسان يمشي على رجلين وتجتمع مع المطلقة العامة والوجودية اللادائمة في نحو هذا المثال وتنفرد عن الوجودية اللادائمة في نحو كل جص أبيض بالفعل لعدم صحة نفي الدوام وصحة نفي الضرورة وتنفرد عنها المطلقة العامة في نحو كل انسان حيوان

(مطلقة حينية ما قيدت * بحين وصف الوضع لا ان جردت)

الرابعة من المطلقات المطلقة الحينية وهي ما قيدت نسبتها الفعلية بحين وصف الموضوع أي بعض أوقات الوصف نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل حين هو كاتب أي في بعض أوقات كونه كاتبا

(مطلقة وقتية ما بينا * اطلاقها بقيد وقت عينا)

الخامسة من المطلقات المطلقة الوقتية وهي ما بين اطلاقها أي قيدت فعلية النسبة فيها بوقت معين وتعرف بانها ما قيد اطلاقها بوقت معين من أوقات وجود الموضوع نحو كل انسان طالب للاكل بالفعل وقت الجوع ووجه التسمية في هاتين المطلقتين ظاهر

(سانحة) اعلم انا لم نر من تعرض للمطلقة الوقتية لا هنا ولا في النقائض والعكوس فان كان ذلك استغناء عنها بالمطلقة الحينية فقد ذكروا مع الممكنات الممكنة الوقتية مع

ذكرهم فيها الممكنة الحينية ولم يستغنوا باحداهما عن الاخرى وان كان لامر آخر فلم يذكر فلذا خالفناهم فان قلت ان عدم ذكرهم لها لعدم الاحتياج اليها فى النقائض والعكوس قلنا يقال ذلك أيضا فى ذكر الممكنة الوقتية مع ذكرهم الممكنة الحينية فتبصر ثم لا توقعك المناسبة اللفظية بينها وبين الوقتية المطلقة المتقدمة فى شرك الحيرة والوهم فكما بينهما فرق فى اللفظ بينهما فرق فى المعنى اذ تلك فى الضروريات وهذه فى المطلقات فتذكر والفرق بين المطلقة الوقتية والحينية ان المطلقة الحينية قيدت بحين وصف الموضوع لا بحين وجوده كما هو صريح النظم والمراد بحين الوصف بعض أزمانه والمطلقة الوقتية قيدت بوقت معين من أوقات وجود الموضوع لا من أوقات وصفه سواء كان وقت الوصف أو غيره ولذا أطلق الوقت فى النظم والثانية أعم من الاولى مطلقا يجتمعان فى نحو كل ماش متحرك بالفعل لصحة حين هو ماش أو فى وقت المشي وتنفرد المطلقة الوقتية فى نحو كل كاتب تارك للكتابة وقت النوم لعدم صحة حين الكتابة والنسبة بينهما وبين المطلقة العامة التساوى فلا تخالف بينهما فى الماصدق بل فى المفهوم فقط وحينئذ فالنسبة بينهما وبين جميع القضايا هى ما بين المطلقة العامة وجميع القضايا

(الممكنات)

(ممكنة أى عامة ما قد نفى * فى ضمنها ضرورة المخالف)

الممكنات قضايا لوحظ فى نسبتها مجرد القوة القريبة من الفعل سواء وقعت بالفعل أم لا وتقدم لك توجيه عدها من الموجهات وهى خمس أولاها الممكنة العامة وهى ما حكم فيها بعدم استحالة نسبتها أعم من أن تكون ضرورية أو دائمة أو غيرهما وأعم من أن يكون نقيض نسبتها ممكنا أو دائما أو ممتنعا ولا يكون ضروريا والا لكانت نسبتها ممتنعة فلا تكون ممكنة فنفى الضرورة عن نقيض نسبتها الذى هو الطرف المخالف لازم لها لا مدلولها الحقيقى ولذا عدلنا عن تعريفهم اياها بانها ما حكم فيها بسلب ضرورة الطرف المخالف الى قولنا فى ضمنها فانه لا معنى لتعريف القضية بما هو صفة من صفات نقيضها مثالها موجبة كل انسان كاتب بالامكان العام فهذه القضية مثل كل قضية لها طرفان طرف موافق وهو مفهوم القضية المصرح بها وطرف مخالف وهو مفهوم نقيضها وقد حكمت هذه القضية صراحة بان نسبة الكتابة للانسان غير ممتنعة ولزوما بأن سلبها عنه ليس بضرورى وهو كذلك ونحو الله موجود بالامكان العام بمعنى ان ثبوت الوجود لله تعالى غير ممتنع أعم من أن يكون ضروريا أو دائما أو جائزا ولكن الدليل العقلى عين الاول وكذلك عدم الوجود له تعالى غير ضرورى أعم من أن يكون ممتنعا أو دائما أو ممكنا ولكن الدليل العقلى عين الاول وسميت ممكنة لاشتمالها على الامكان وعامة لانها أعم من الممكنة الخاصة الآتية والنسبة بينها وبين المطلقة العامة العموم والخصوص المطلق يجتمعان

في نحو كل انسان حيوان وتنفرد الممكنة العامة في نحو كل انسان يمشي على أربع فهي أعم من المطلقة العامة لانه متى تحققت فعلية النسبة كانت غير ممتنعة سواء كانت ايجابية أو سلبية وتقدم ان المطلقة العامة أعم من جميع القضايا المتقدمة فتكون الممكنة العامة أعم أيضا من جميعها لان الاعم من الاعم أعم فالنسبة بينها وبين جميع القضايا المتقدمة بما فيها المطلقة العامة العموم والخصوص المطلق تجتمع مع كل واحدة وتنفرد عن الجميع فيما اذا لم تتحقق النسبة ولم تخرج من القوة الى الفعل كالمثال المتقدم

﴿ ممكنة أي خاصة ماسلبت * ضرورة الجزأين وهي ركبت ﴾

الثانية من الممكنات الممكنة الخاصة وهي ماسلبت فيها الضرورة الذاتية عن الجزأين أي الطرفين الموافق والمخالف نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص بمعنى ان كلا من النسبة الثبوتية والسلبية غير ضروري بل جائز وهي من القضايا المركبة والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المباينة وهو ظاهر وبينها وبين العامتين والوقتيتين المطلقتين والدائمة المطلقة والمطلقة العامة العموم والخصوص الوجهي فتجتمع مع العامتين والوقتيتين في نحو كل منخسف مظلم الصحة بالضرورة أو دائما مادام منخسفا أو في وقت الانخساف أو وقتا ما أو بالامكان الخاص لان ضرورة الاظلام ليست لذات الموضوع بل لوصفه وهي لاتنافي الامكان الخاص لانه سلب الضرورة الذاتية على ماتقدم وتنفرد عن الجميع في نحو كل انسان يمشي على اثنين بالامكان الخاص وينفرد الجميع عنها في نحو كل انسان حيوان وتجتمع مع الدائمة المطلقة والمطلقة العامة في نحو كل زنجي أسود لصحة دائما أو بالفعل أو بالامكان الخاص وتنفرد عنهما في نحو كل زنجي أبيض وينفردان عنها في نحو كل انسان حيوان وبينها وبين الممكنة العامة والخاصتين والوقتيتين والوجوديتين العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الكل في نحو كل كاتب متحرك الاصابع لصحة بالضرورة أو دائما مادام كاتبا لا دائما أو في وقت الكتابة أو وقتا ما لا دائما أو بالفعل لا دائما أو لا بالضرورة أو بالامكان العام أو الخاص وتنفرد عن الجميع في نحو كل انسان يمشي على أربع وتنفرد عنها الممكنة العامة في نحو الله موجود

﴿ ممكنة حينية ماقيدا * امكانها بحين وصف قصدا ﴾

(الثالثة) من الممكنات الممكنة الحينية وهي ماقيد امكانها العام بحين وصف الموضوع أي باي وقت من أوقاته نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب

﴿ ممكنة وقتية ماحكما * فيها بوقت بين قد علما ﴾

(الرابعة) من الممكنات الممكنة الوقتية وهي ماحكم فيها بالامكان العام مع التقييد بوقت

معين معلوم وتعرف بانها ما قيد امكانها العام بوقت معين من أوقات وجود الموضوع نحو كل انسان طالب للذ كل وقت جوعه بالامكان العام والفرق بين هاتين الممكنتين هو ماتقدم من الفرق بين المطلقتين الوقتية والحينية فتذكروا عتصم به تسلم مما شوش به بعضهم هنا من ان الفرق هو ان الحين يدل على بعض الاوقات والوقت يدل على جميعها أو ان الحين يدل على وقت غير معين والوقت يدل على وقت معين وما اعترض به الآخر من لزوم التحكم

﴿ ممكنة دائمة ما رافقا * وصف الدوام الوصف فيها السابقا ﴾

(الخامسة) من الممكنات الممكنة الدائمة وهى ما رافق أى صاحب وصفها السابق وهو الامكان العام وصف الدوام وتعرف بانها ما قيد امكانها العام بالدوام نحو كل جرم معدوم بالامكان العام دائما وقيد بقوله السابق اشارة الى الامكان العام المتقدم فى الممكنة العامة لا الامكان الذى فى الممكنة الخاصة لان هذه الممكنات الثلاثة تقسيم للامكان العام كالممكنة العامة والنسبة بين الممكنة الحينية والوقتية العموم والخصوص المطلق والوقتية الاعم على قياس ما تقدم فى المطلقتين والنسبة بينهما وبين الممكنة الخاصة العموم والخصوص المطلق وهما أعم وهو ظاهر والنسبة بين هذه الثلاثة وبين الممكنة العامة التساوى فالنسبة بينها وبين جميع القضايا هى ما بين الممكنة العامة وجميعها وهذا غاية ما وصلت اليه افهامنا فى تعريف الموجهات وذكر نسبها ولم نر أحدا من المناطقة تعرض لها على هذا الوجه فان من حصرها فى التسع عشرة لم يذكر لها نسبا ومن ذكر نسبها لم يزد فيها عن خمس عشرة (سانحة) رأينا بعض حواشى الخبيصى بعد ما ذكر نسب خمس عشرة قضية لا غير أخذا من شراح الشمسية رسمها فى شكل سماه الشكل المنبرى وكاد أن يطأ بذلك الثريا فخرا زعما منه بانه أتى بما لم نحط به خبرا وهو مع ما فيه من خلل الانتظام والبعد عن مناهج الافهام ليس فيه الا التظاهر بحسن الظاهر على ان تسميته بالمنبرى مما تنادى على جهل واضعه بعلم الهندسة يدرك ذلك من يدرك فانه ليس عندهم من الاشكال ما يسمى بهذا الاسم وذلك لان الاشكال عندهم اما سطحية أو جسمية والاولى هى المربع والمستطيل ومتوازى الاضلاع والمثلث وشبه المنحرف وكثير الاضلاع والدائرة والثانية هى المكعب والمنشور والهرم والاسطوانه والمخروط والكرة نعم قد يسمى شكله على ما فيه بالمثلث قائم الزاوية لا بالمنبرى (ولعله علم قديم ودثر)

ولقد أبرزنا الثلاث العشرين بنسبها تختال فى حلل الكمال والظهور مرتسمه فى هذا الشكل المخروطى ارتسام الصور فى مرآة البلور غريبة الوضع بديعة الصنع تكاد تسبق الاذهان الى الافهام والحمد لله على هذا الالهام

كيفية استخراج النسب من هذا المخروط هي ان تجعل يدك اليمنى جهة الرأس واليسرى جهة القاعدة وتقرؤه من اليمين الى اليسار تجد في سطوح ضلعي ج وب الموجهات وفي السطوح التي بينهما نسب الموجهات مثلا في اول ضلع ب ضرورية مطلقة واما بها عموم وجهي هو النسبة التي بينها وبين الموجهة التي في سطوح ضلع ج المجتمعة مع هذه النسبة في سطحها المحاط بالخطين المارين من احد الضلعين للآخر وهكذا الى آخرها

القاعدة

(فهذه عشرون منها ركبا * سبع بسيط ما بقى فلتكتبا)

القضية ان اشتملت على حكم واحد ايجابا أو سلبا فهى بسيطة نحو كل انسان حيوان بالضرورة أو لا شئ من الحيوان بجماد بالضرورة وان اشتملت على حكمين أحدهما ايجاب والآخر سلب فهى مركبة نحو كل انسان كاتب بالفعل لا دائما فان معناها ايجاب الكتابة للانسان وسلبها عنه بالفعل على ما ستعرف فهذه الموجهات المذكورة عشرون منها سبع مركبات مشتملة على حكمين مختلفين وثلاث عشرة بسيطة مشتملة على حكم واحد والسبع المركبات منها ثلاث من الضروريات المشروطة الخاصة والوقتيتان وواحدة من الدوائم وهى العرفية الخاصة واثنتان من المطلقات وهما الوجوديتان وواحدة من الممكنات وهى الممكنة الخاصة والثلاث عشرة البسيطة منها أربع من الضروريات وهى الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والوقتية والمنتشرة المطلقتان واثنتان من الدوائم وهما الدائمة المطلقة والعرفية العامة وثلاث من المطلقات وهى المطلقة العامة والمطلقة الحينية والمطلقة الوقتية وكل الممكنات ماعدا الممكنة الخاصة

(المركبات)

(مركب ما فيه لا وخاصة * لا دائما مطلقة أى عامة)
(واللاضرورة هنا ممكنة * ممكنتان عامتان الخاصة)

هذان البيتان اشارة الى ضابطين ضابط لتمييز المركب من البسيط وضابط آخر لمعرفة معنى ما حصل به التركيب فاشار بقوله * مركب ما فيه لا وخاصة * الى الضابط الاول يعنى ان المركب من الموجهات نوعان النوع الاول هو القضايا التى فيها زيادة عن اللفظ الدال على جهتها لفظة لا سواء كانت لنفى الضرورة الذاتية وهى الوجودية اللاضرورية أو لنفى الدوام الذاتى وهى باقى المركبات والنوع الثانى هو الممكنة الخاصة وأشار بقوله لا دائما الخ الى الضابط الثانى يعنى ان لفظة لا التى حصل بزيادتها تركيب القضية ان كانت لنفى الدوام فهى بمعنى قضية مطلقة عامة مخالفة لصدر القضية فى الكيف موافقة له فى الكم وان كانت لنفى الضرورة فهى بمعنى ممكنة عامة وان الممكنة الخاصة بمعنى ممكنتين عامتين وقد علمت ان ما فيه لا دائما هو الخاصتان والوقتيتان والوجودية اللادائمة وبيان ذلك فى المشروطة الخاصة انها ان كانت موجبة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما فهى مركبة من قضيتين موجبة مشروطة عامة وهى الصدر وسالبة مطلقة عامة قائلة لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وهى معنى الجزء الذى هو لا دائما وانما كان لا دائما فى قوة هذه المطلقة العامة لان القضية أفادت ان ايجاب المحمول للموضوع ليس بدائم وان لم يدم كان معناه ان الايجاب ليس

متحققا فى جميع الاوقات فيكون السلب متحققا فى الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة وان كانت سالبة نحو لا شئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما فهى مركبة من مشروطة عامة سالبة وهى الصدر ومطلقة عامة موجبة قائلة كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام وهى معنى الجزء الذى هو لا دائما وانما كان لا دائما فى قوة هذه المطلقة العامة لان القضية أفادت ان سلب المحمول عن الموضوع ليس بدائم واذا لم يدم كان معناه ان السلب غير متحقق فى جميع الاوقات فيكون الايجاب متحققا فى الجملة وهو معنى المطلقة العامة الموجبة وعلى ذلك القياس فى كل ما فيه نفى الدوام الذاتى المعبر عنه بلا دائما وعلمت ان ما فيه نفى الضرورة الذاتية هو الوجودية اللاضرورية فقط وبيان ذلك فيها انها ان كانت موجبة نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة فهى مركبة من مطلقة عامة موجبة وهى الصدر وممكنة عامة سالبة قائلة لا شئ من الانسان بمتنفس بالامكان العام وهى معنى الجزء الذى هو لفظ لا بالضرورة وانما كان لا بالضرورة مفيدا لهذه الممكنة العامة السالبة لان القضية أفادت ان ايجاب المحمول للموضوع ليس ضروريا واذا لم يكن ضروريا كان هناك سلب ضرورة الايجاب وسلب ضرورة الايجاب هو معنى الممكنة العامة السالبة وان كانت سالبة نحو لا شئ من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فهى مركبة من مطلقة عامة سالبة وهى الصدر وممكنة عامة موجبة قائلة كل انسان ضاحك بالاطلاق العام وهى معنى الجزء الذى هو لا بالضرورة وانما كان هذا الجزء مفيدا لهذه الممكنة العامة الموجبة لان القضية أفادت ان سلب المحمول للموضوع ليس بضرورى واذا لم يكن ضروريا كان هناك سلب ضرورة السلب وسلب ضرورة السلب هو معنى الممكنة العامة الموجبة وعلمت ان الممكنة الخاصة هى التى حكم فيها بسلب الضرورة الذاتية عن الطرفين وبيان ذلك فيها انا اذا قلنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص أو لا شئ من الانسان بكاتب بالامكان الخاص كان معناه ان سلب الكتابة عن الانسان وايجابها له ليسا بضروريين وسلب ضرورة الايجاب امكان عام سالب وسلب ضرورة السلب امكان عام موجب فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة مركبة من ممكنتين عامتين احداهما موجبة والاخرى سالبة فهى فى معنى ممكنتين عامتين قائلتين فى المثال كل انسان كاتب بالامكان العام لا شئ من الانسان بكاتب بالامكان العام ولما انتهى الكلام على الموجهات وتعريفاتها ونسبها وتقسيمها الى مركب وبسيط ومعرفة كل منهما بأوضح اشارة وابسط عبارة شرع فى أحكامها من التناقض والتعاكس مقدما التناقض فقال

(التناقض)

قد علم لديك فى المنطق ان التناقض فى القضايا هو اختلاف القضيتين ايجابا وسلبا اختلافا

يقضي لذاته بصدق احداهما وكذب الاخرى وذلك لا يكون الا بالاتحاد في وحدة النسبة فان كانت القضية مخصوصة فلا يزاد على ذلك شيء نحو زيد عالم زيد ليس بعالم وان كانت مسورة زيد على ذلك شرط آخر وهو الاختلاف في الكم فان كانت كلية فنقيضها جزئية وبالعكس وان كانت موجهة زيد على ذلك شرط آخر وهو الاختلاف في الجهة ولما كان لا يعرف حال التناقض في الموجهات بمجرد ذلك بل لا بد من معرفة ان هذه الجهة تناقض هذه الجهة وذلك غير معلوم أفرد تناقضها بالذكر والمراد بالنقيض في الموجهات احد أمرين اما النقيض الحقيقي أو اللازم المساوي له كما سيظهر لك

﴿نقائض الموجهات تنقسم * بسيطا أو مركبا كما لزم﴾

والمعنى ان نقائض الموجهات تنقسم الى نقائض بسيطة ونقائض مركبة كما لزم ذلك من تقسيم نفس الموجهات الى ذلك فالبسائط منها لها نقائض مخصوصة والمركبة منها لها نقائض مخصوصة والتركيب في نقيض المركبة غير ما تقدم في معنى التركيب فيها ولما كان البسيط مقدما بالطبع ناسب ان يقدمه في الوضع فقال

﴿تناقض البسائط﴾

﴿بسائط الامكان والضرورة * يناقضان البعض بالضرورة﴾

يعني ان الموجهات البسيطة التي جهتها الضرورة وهي الضروريات والموجهات البسيطة التي جهتها الامكان وهي الممكنات يناقضان بعضهما أي صدقت احداهما كذبت الاخرى لما علمت ان الممكنات هي ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين أو الطرف المخالف والضروريات ما حكم فيها بالضرورة ولما كان كل منهما متعددا أشار الى تعيين ما تناقض الاخرى منهما فقال

﴿أولى الضروريات والامكان * نقائض بواضح البرهان﴾

يعني ان الاولى من الضروريات السبع وهي الضرورية المطلقة والاولى من الممكنات الخمس وهي الممكنة العامة نقيضان كل منهما تناقض الاخرى بالبرهان الواضح وهو ان مفهوم الضرورية الموجبة اثبات الضرورة الذاتية في جانب الايجاب ومفهوم الممكنة العامة السالبة سلب الضرورة الذاتية عن ذلك الجانب وبينهما تناقض فالضرورية الموجبة الكلية نحو كل انسان حيوان بالضرورة نقيض الممكنة العامة السالبة الجزئية وهي ليس بعض الانسان حيوانا بالامكان العام وبالعكس ومفهوم الضرورية السالبة اثبات الضرورة الذاتية في جانب السلب ومفهوم الممكنة العامة الموجبة سلب الضرورة عن ذلك الجانب وبينهما تناقض فالضرورية السالبة نحو لا شيء من الانسان

بجماد بالضرورة نقيض الممكنة العامة الموجبة وهى بعض الانسان جماد بالامكان العام وبالعكس فقد ثبت بينهما التناقض ايجابا وسلبا

﴿ مشروطة أى عامة وممكنة * حينيـة تقائض مبينة ﴾

يعنى ان كلا من المشروطة العامة والممكنة الحينيـة نقيض للاخرى وذلك مبين بالدليل وهو ان المشروطة العامة كما علمت ضرورتها بحسب الوصف والممكنة الحينيـة امكانها بحسب الوصف فكما أن الضرورة الذاتيـة فى الضرورية المطلقة تنافى الامكان الذاتى فى الممكنة العامـة فكذلك الضرورة الوصـفية فى المشروطة العامة تنـافى الامكان الوصفى فى الممكنة الحينية بعين البرهان المتقدم فى تناقض الضرورية المطلقة والممكنة العامة بتبـديل الضرورة الذاتية هنـالك بالضرورة الوصـفية هنا بان يقال ان مفهوم المشروطة العامة الموجبة اثبات الضرورة الوصفية فى جانب الايجاب ومفهوم الممكنة الحينيـة السالبة سلب الضرورة الوصـفية عن ذلك الجانب وبينهـما تنـاف فثبت ان المشروطة العامة الموجبة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا تناقض الممكنة الحينية السالبة القائلة ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب وبالعكس ومفهوم المشروطة العامة السالبة اثبات الضرورة الوصفية فى جانب السلب ومفهوم الممكنة العامة الحينية الموجبة سلب الضرورة الوصفية عن ذلك الجانب وبينهـما تنـاف فثبت ان المشروطة العامة السالبـة نحو لا شىء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا تناقض الممكنة العامة الحينيـة الموجبـة القائلة بعض الكاتب ساكن الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب

﴿ وقتية مطلقة وممكنة * وقتية بينهما مباينة ﴾

فبين الوقتية المطلقة والممكنة الوقتية تناقض ومباينة كلية لان الوقتية المطلقة كما علمت ضرورتها بحسب الوقت المعين والممكنة الوقتية امكانها بحسب الوقت المعين فكما ان الضرورة الذاتية فى الضرورية المطلقة تنافى الامكان الذاتى فى الممكنة العامة فكذلك الضرورة الوقتيـة فى الوقتيـة المطلقة تنـافى الامكان الوقتى فى الممكنة الوقتية بعـين البرهان المتقدم بتبديل الضرورة الذاتيـة هنالك بالضرورة الوقتيـة هنا بأن يقال ان مفهوم الوقتيـة المطلقة الموجبة اثبـات الضرورة الوقتية فى جانب الايجاب ومفهوم الممكنة الوقتية السالبة سلب الضرورة الوقتية عن ذلك الجانب وبينهما تناف فثبت ان الوقتية المطلقة الموجبة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة تناقض الممكنة العامة الوقتيـة السالبة القائلة ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام وقت الكتابة وبالعكس الى آخر ما تقدم

﴿ ممكنة دائمة منتشره * مطلقة نقائض معتبره ﴾

فالضرورة فى أى وقت المأخوذة من المنتشرة المطلقة تنافى سلبها فى جميع الاوقات المأخوذ من الممكنة العامة الدائمة بعين البرهان المتقدم بتبديل الضرورة الذاتية هنالك بالضرورة فى وقت ما هنا فنحو كل انسان معدوم بالضرورة وقتاما نقيضه ليس بعض الانسان معدوما بالامكان العام دائما وبالعكس

﴿ بسائط الدوائم والمطلقات ﴾

﴿ بسائط الدوام والاطلاق * يناقضان البعض باتفاق ﴾

فكما ان بسائط الضروريات تناقض بسائط الممكنات كذلك بسائط الدوائم تناقض بسائط المطلقات لان دوام الايجاب أو السلب المأخوذ من الدوائم ينافى الاطلاق الصادق ببعض الاوقات المأخوذ من المطلقات فجميع الدوائم البسيطة تناقض جميع المطلقات البسيطة ولما كان كل منهما متعددا بحسب التقييد وعدمه أشار الى تعيين كل قضية ونقيضها منها فقال

﴿ دائمة مطلقة ومطلقه * أى عامة نقائض لدى الثقه ﴾

فبين الدائمة المطلقة والمطلقة العامة تناقض لان مفهوم الدائمة المطلقة هو الدوام الذاتى ايجابا وسلبا ومفهوم المطلقة العامة هو التحقق فى بعض الاوقات ايجابا وسلبا فالايجاب الدائمى الذاتى فى الدائمة المطلقة الموجبة أى الثبوت فى جميع الاوقات ينافى السلب الذاتى فى بعض الاوقات فى المطلقة العامة السالبة وبالعكس نحو كل انسان حيوان دائما يناقض ليس كل انسان حيوانا بالاطلاق العام والسلب الدائمى الذاتى فى الدائمة المطلقة السالبة أى السلب فى جميع الاوقات يناقض الايجاب فى بعض الاوقات فى المطلقة العامة وبالعكس فنحو لاشئ من الانسان بجماد دائما يناقض بعض الانسان جماد بالاطلاق العام وهو ظاهر ﴿سانحة﴾ قوله لدى الثقة تعريض برد ما ذهب اليه صاحب التهذيب تبعا لصاحب المطالع من ان نقيض الدائمة المطلقة انما هو المطلقة المنتشرة ومحصل ما ذهب اليه هو ان دوام الايجاب أو السلب فى جميع الازمان يناقضه تحققه فى وقت ما وهذا ليس معنى المطلقة العامة لانها المحكوم فيها بفعلية النسبة من غير قيد آخر وهو أعم من التى حكم فيها بفعلية النسبة فى وقت ما التى هى المطلقة المنتشرة لانه يجوز أن يكون الحكم بالفعل فى المطلقة العامة لا يتحقق فى زمن أصلا كقولنا الزمان حادث و الزمان غير قار الذات لانه ليس لحدوث الزمان زمان هذا محصله وهو مردود من وجوه (الاول) انهم لم يذكروا المطلقة المنتشرة فى الموجهات ولا فى أحكامها

فهذا دليل على انها غير معتبرة واعلم ذكروا المنتشرة المطلقة وهذه غير ثلاث كما هو ظاهر (الثاني) ان المطلقة العامة اذا لم تتحقق نسبتها في بعض الاوقات أصلا فا معنى فعلية نسبتها حينئذ (الثالث) أى فرق بينها وبين المطلقة المنتشرة التى ذكرها الان فعلية النسبة فى فى وقت ما الذى هو معنى لهذه المطلقة المنتشرة مستلزم لتحققها فى بعض الاوقات ان لم يكن عينه فما أورداه على المطلقة العامة من قولنا الزمان حادث الخ وارد على هذه المنتشرة أيضا فكان اللازم أن لا يكون للدائمة نقيض مطلقا (الرابع) ان قولنا الزمان حادث كقولنا أمس قبل اليوم وغدا بعد اليوم فانهم برهنوا فى العلوم الحكمية على ان تقدم أو تأخر الازمان بعضها على بعض ليس زمانيا لان مقتضى التقدم الزمانى أن يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم زمانيا لزم ان يكون الامس فى زمان متقدم واليوم فى زمان متأخر عنه وننقل الكلام الى ذينك الزمانين فيلزم وجود أزمنة غير متناهية ينطبق بعضها على بعض وهو محال فقبلية أمس عن اليوم وبعدية غد عنه ليست بزمن زائد عنهما حتى يكون للزمان زمان فكذلك هنا تحقق الحدوث للزمان ليس فى زمن زائد عنه فالحدوث له حاصل بالفعل فى زمن هو عينه فاحرص عليه فانه طالما على غير نا خفى عن مثل هذين الفاضلين وكل من نظر فى كلامهما سلبا وايجابا

﴿ عرفية أى عامة قد ناقضت * مطلقة حينية وعارضت ﴾

فالعرفية العامة تناقض المطلقة الحينية لان مفهوم العرفية العامة هو الدوام الوصفى أى الحكم بالايجاب أو السلب فى جميع أوقات وصف الموضوع ومفهوم المطلقة الحينية هو الاطلاق الوصفى أى فعلية النسبة فى بعض أوقات وصف الموضوع ونسبة المطلقة الحينية الى المشروطة العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة المطلقة فكما أن الدوام الذاتى فى الدائمة المطلقة ينافى الاطلاق الذاتى فى المطلقة العامة كذلك الدوام الوصفى فى العرفية العامة ينافى الاطلاق الوصفى فى المطلقة الحينية فنحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا يناقض ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام حين هو كاتب وبالعكس

﴿ نقائض المركبات ﴾

تقدم لك ان الموجهة المركبة هى ما اشتملت على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب فهى بمعنى قضيتين بسيطتين متخالفتين فى الكيف متوافقتين فى الكم وان الموجهة البسيطة هى ما اشتملت على حكم واحد ايجابا أو سلبا وقد علمت نقائض البسائط وأما نقائض المركبات فهو المشار اليه بقوله

(ثم المركبات جعا تنقسم * كلية جزئية كما علم)

يعني ان النظر في نقائض المركبات يقتضي ملاحظة تقسيمها الى كلية و جزئية وتقسيمها الى ما ذكر معلوم من المنطق في مبحث القضايا فالكليات منها لها نقائض مخصوصة والجزئيات منها كذلك

(نقائض الكليات)

(كلية نقيضها منفصله * مانعة الخلو فاعقل مثله)
(أطرافها نقائض الجزأين * من أصلها كلية الحكمين)

المعنى ان نقيض المركبة الكلية قضية منفصلة مانعة خلو تجوز الجمع وأطراف هذه المنفصلة هما نقيضا طرفي القضية الاصلية الكلية المركبة من الحكمين أي القضيتين البسيطتين (فطريق) أخذ نقيض المركبة الكلية ان تحللها الى بسيطتيها المركبة هي منهما وهما الصدر والعجز وتأخذ نقيض كليتهما وتركب منهما منفصلة مانعة خلو مرددة بين هذين النقيضين وقد علمت نقائض البسائط فاذا أردنا ان نعرف نقيض المشروطة الخاصة الكلية القائلة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما فاقبل لا دائما فيها قضية بسيطة هي المشروطة العامة الموجبة ولفظ لا دائما فيها في قوة قضية بسيطة مطلقة عامة سالبة قائلة لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام كما تقدم بيان ذلك فتأخذ نقيض هاتين البسيطتين وقد علمت أن نقيض المشروطة العامة الموجبة الكلية ممكنة عامة حينية سالبة جزئية وهي هنا ليس كل كاتب بمتحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب ونقيض المطلقة العامة السالبة الكلية دائمة مطلقة موجبة جزئية وهي هنا بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما فتأخذ هذين النقيضين وتركب منهما منفصلة مانعة خلو قائلة دائما اما ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما وانما كانت هذه المنفصلة نقيضا لهذه المركبة لان المركبة ان كانت صادقة فلا تصدق الا بصدق جزأيها معا ضرورة ان صدق الكل يستلزم صدق جزأيه معا ومتى صدق الجزآن معا كذب نقيضاهما فتكذب المنفصلة لانها مركبة منهما وهما كاذبان وهذا معنى التناقض وان كانت كاذبة فلا بد من كذب جزأيها معا أو كذب أحدهما ضرورة ان كذب الكل يستلزم كذب الجزأين أو احدهما ومتى كذب الجزآن أو أحدهما صدق نقيضاهما أو صدق نقيض أحدهما وكذب الآخر ومتى صدقا أو أحدهما صدقت المنفصلة المذكورة لصدق جزأيها معا أو صدق أحدهما وكذب الآخر وعلى كل فلا يرتفعان معا كما هو معنى المنفصلة المانعة الخلو وهذا هو معنى التناقض (وانما جعلوا) نقيض هذه المركبة الكلية منفصلة مانعة خلو ولم

بجمعاوهامانعة جمع أومانعتهما لتكون نقيض المركبة على كل احتمال فان المركبة كما علمت
لاتكون صادقة الا بصدق جزأيها معا وأما المنفصلة المذكورة فتكون صادقة بصدقهما
معاأو بصدق أحدهما وكذب الآخر واياما كان يلزم من صدقها كذب المركبة الكلية
لان صدقهما معا يلزم منه تكذيب جزأى المركبة معا وصدق أحدهما يلزم منه
تكذيب أحد جزأى المركبة وعلى كل حال تكون المركبة كاذبة أما عند كذب جزأيها
فظاهر وأما عند كذب أحدهما وصدق الآخر فلان كذب أحد جزأى المركب
يستلزم كذبه كما تقدم بخلاف مالو كانت مانعة جمع فقط فانها تصدق بكذب جزأيها
معا أو كذب أحدهما ولا يلزم تكذيب المركبة الا عند كذب أحدهما وصدق الآخر
لانه عند صدق هذا الآخر فى مانعة الجمع يكون كاذبا فى المركبة ومتى كذب أحد
جزأى المركبة كذبت وأما عند كذب جزأى مانعة الجمع فلا يلزم منه تكذيب المركبة
بل تكون صادقة فتجتمع مع مانعة الجمع فى الصدق فلا تناقض وبخلاف مالو كانت
مانعتهما فانها انما تصدق عند كذب أحدهما وصدق الآخر فلا تكون نقيض المركبة الا
بتكذيب أحد جزأيها وأما بتكذيبهما معا فلا لان تكذيبهما معا انما هو بصدقهما فى
مانعتهما وهو ممنوع اذ بصدقهما يحصل الجمع وهى لصدقها تمنع الجمع تكذب عند
صدقهما معا وتكذب أيضا المركبة لكذب جزأيها حينئذ فيكذبان معا فلا تناقض
(ومن أحاط) بما تقدم من معرفة حقائق المركبات ونقائض البسائط هان عليه معرفة
نقيض كل مركبة وتركيب المنفصلة المذكورة من نقيض طرفيها وان أبيت الا عيب
التكرار فلنوضح لك كيفية أخذ نقيض جميع المركبات بلا تلويح ولا اضمار فنقول تقدم
لك كيفية أخذ نقيض المشروطة الخاصة وكيفية أخذ نقيض الوقتية الموجبة الكلية
القائلة مثلا بالضرورة كل قمر منخسف وقت الحيلولة لا دائما ان تحللها الى بسيطتها
الصدر الذى هو الوقتية المطلقة الموجبة الكلية والعجز الذى هو المطلقة العامة السالبة
الكلية القائلة هنا لا شئ من القمر بمنخسف بالاطلاق العام وعلمت ان نقيض الوقتية
المطلقة الموجبة الكلية ممكنة وقتية سالبة جزئية قائلة هنا ليس كل قمر بمنخسف بالامكان
العام وقت الحيلولة ونقيض المطلقة العامة السالبة الكلية دائمة مطلقة موجبة جزئية
قائلة هنا بعض القمر منخسف دائما فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة
دائما اما أن يكون ليس كل قمر بمنخسف وقت الحيلولة بالامكان العام واما أن يكون
بعض القمر منخسفا دائما ومثل ذلك اذا كانت هذه الوقتية سالبة ﴿وكيفية﴾
أخذ نقيض المنتشرة الموجبة الكلية القائلة مثلا بالضرورة كل انسان متنفس
وقتاما لا دائما ان تحللها الى بسيطتها الصدر وهو المنتشرة المطلقة الموجبة الكلية
والعجز وهو المطلقة العامة السالبة الكلية القائلة لا شئ من الانسان بمتنفس بالفعل
ونقيض المنتشرة المطلقة الموجبة الكلية ممكنة دائمة سالبة جزئية قائلة هنا ليس بعض

الانسان بمتنفس بالامكان العام دائما ونقيض المطلقة العامة السالبة الكلية دائمة مطلقة موجبة جزئية قائلة هنا بعض الانسان متنفس دائما فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة دائما اما أن يكون ليس بعض الانسان بمتنفس بالامكان العام دائما واما أن يكون بعض الانسان متنفسا دائما ومثل ذلك اذا كانت المنتشرة سالبة ﴿وكيفية﴾ أخذ نقيض العرفية الخاصة الموجبة الكلية القائلة مثلا كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا الا دائما ان تحللها الى بسيطتيها الصدر وهو العرفية العامة الموجبة الكلية والجزء وهو المطلقة العامة السالبة الكلية القائلة لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وقد علمت ان نقيض العرفية العامة الموجبة الكلية مطلقة حينية سالبة جزئية قائلة هنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب ونقيض المطلقة العامة السالبة الكلية دائمة مطلقة موجبة جزئية قائلة هنا بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة دائما اما ان يكون ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب واما ان يكون بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما ومثل ذلك اذا كانت العرفية الخاصة سالبة ﴿وكيفية﴾ أخذ نقيض الوجودية اللادائمة الموجبة الكلية القائلة مثلا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما ان تحللها الى بسيطتيها الصدر وهو المطلقة العامة الموجبة الكلية والجزء وهو المطلقة العامة السالبة الكلية القائلة لا شئ من الانسان بضاحك بالفعل ونقيض الاولى دائمة مطلقة سالبة جزئية قائلة ليس بعض الانسان بضاحك دائما ونقيض الثانية دائمة مطلقة موجبة جزئية قائلة بعض الانسان ضاحك دائما فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة دائما اما ان يكون بعض الانسان ليس بضاحك دائما واما ان يكون بعض الانسان ضاحكا دائما ومثل ذلك اذا كانت الوجودية اللادائمة سالبة ﴿وكيفية﴾ أخذ نقيض الوجودية اللاضرورية الموجبة الكلية القائلة مثلا كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة ان تحللها الى بسيطتيها الصدر وهو المطلقة العامة الموجبة الكلية والجزء وهو الممكنة العامة السالبة الكلية القائلة هنا لا شئ من الانسان بمتنفس بالامكان العام ونقيض الاولى دائمة مطلقة سالبة جزئية ونقيض الثانية ضرورية مطلقة موجبة جزئية فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة دائما اما ان يكون ليس بعض الانسان بمتنفس دائما واما ان يكون متنفسا دائما ومثل ذلك اذا كانت سالبة (وكيفية) أخذ نقيض الممكنة الخاصة القائلة مثلا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ان تحللها الى بسيطتيها الممكنتين العامتين القائلتين هنا كل انسان كاتب بالامكان العام لا شئ من الانسان بكاتب بالامكان العام ونقيض الممكنة العامة الموجبة الكلية

ضرورية مطلقة سالبة جزئية ونقيض الممكنة العامة السالبة الكلية ضرورية مطلقة موجبة جزئية فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة دائما اما أن يكون بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة واما ان يكون كاتبا بالضرورة هذا تحصيل الحاصل فيما عساه يخفى عليك فى استخراج نقائض المركبات والى هذا أشرنا فى النظم بقولنا فاعقل مثله والمثل بضمتين جمع مثال (ثم مرادنا) بالمنفصلة مانعة الخلو هى المنفصلة الشبيهة بالحملية لا المنفصلة الصرفة كما ستعرف

﴿نقائض الجزئيات﴾

﴿جزئية نقيضها فيما انطر * حملية شبيهة بما ذكر﴾
﴿بجعلها كلية الموضوع * مرددا المحمول للجميع﴾

توضيح المقام يستلزم تمهيدين

﴿التمهيد الاول﴾

اعلم ان القضية كما تكون حملية صرفة وهى ماليس فيها اداة انفصال ولا اتصال نحو كل انسان حيوان ومنفصلة صرفة وهى ما صدرت باداة الانفصال واختلف المحكوم عليه فى طرفيها نحو اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا تكون أيضا حملية شبيهة بالمنفصلة وهى ما كان المحكوم عليه فى طرفيها واحدا وتقدم على أداة الانفصال نحو العدد اما زوج واما فرد ومنفصلة شبيهة بالحملية وهى ما كان المحكوم عليه فيها واحدا وتأخر عن اداة الانفصال نحو اما أن يكون زيد ساكنا أو متحركا وكل من هاتين الشبيهتين اما كلية أو جزئية فان كانتا جزئيتين فهما متلازمتان فى الصدق نحو بعض الحيوان اما انسان أو ليس بانسان ونحو اما ان يكون بعض الحيوان انسانا أو ليس بانسان فالاولى حملية شبيهة بالمنفصلة والثانية منفصلة شبيهة بالحملية ولا يكونان جزئيتين الا اذا كانت كل منهما نقيضا للمركبة الكلية لان نقيض الكلية جزئية فهما متلازمان فى نقيضها فحينئذ كل منهما تغنى عن الاخرى لفظا وتستلزمها معنى وكل منهما تصلح نقيضا لها فنقيض الوجودية اللادائمة مثلا القائلة كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما اما منفصلة شبيهة بالحملية وهى قولنا اما ان يكون بعض الانسان ليس بضاحك دائما واما ان يكون ضاحكا دائما واما حملية شبيهة بالمنفصلة وهى قولنا بعض الانسان اما ليس بضاحك دائما واما ضاحك دائما وانما اقتصرنا فيما تقدم نظما وشرحا وأمثلة على جعل نقيض المركبة المذكورة منفصلة شبيهة بالحملية وان كان يجوز جعلها حملية شبيهة بالمنفصلة ايثارا لجانب الانفصال المناسب لمنع الخلو

(وان كانتا كليتين) فليستا متلازمتين فى الصدق لصدق كل منهما بدون الاخرى لانه يصدق كل حيوان اما انسان أوليس بانسان ويكذب اما كل حيوان انسان أوليس بانسان ولا يكونان كليتين الا اذا كانت كل منهما نقيضا للمركبة الجزئية لان نقيض الكلية جزئية وحينئذ فكل منهما لا تغنى عن الاخرى لفظا ولا تستلزمها معنى فلا تصلح كل منهما نقيضا للمركبة الجزئية بل لا يصلح نقيضا لها الا الحلية الشبيهة بالمنفصلة دون المنفصلة الشبيهة بالحلية لانها قد تكذب مع كذب المركبة الجزئية والنقيضان لا يكذبان معا وذلك كما فى الوجودية اللادائمة الجزئية نحو بعض الجسم حيوان لا دائما فهذه مركبة من مطلقتين عامتين جزئيتين الاولى موجبة وهى الصدر والثانية سالبة وهى العجز قائلة ليس بعض الجسم بحيوان بالاطلاق فنقيض الاولى دائمة مطلقة سالبة كلية قائلة لا شئ من الجسم بحيوان دائما ونقيض الثانية دائمة مطلقة موجبة كلية قائلة كل جسم حيوان دائما فلو ركبنا من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو شبيهة بالحلية على نسق ما سبق فى نقيض المركبات الكلية قلنا اما لا شئ من الجسم بحيوان دائما واما كل جسم حيوان دائما وهى كاذبة بالبداهة وكذلك الجزئية التى هى أصل لها كاذبة لانها حكمت على ان بعض الجسم تارة حيوان وتارة لا حيوان وليس لنا بعض واحد من الحيوان هو كذلك بل منه بعض يكون حيوانا دائما كالانسان وبعض آخر ليس بحيوان دائما كالحجر

(التمهيد الثانى)

السر فى عدم صلاحية هذه المنفصلة نقيضا للجزئية وصلاحيتها نقيضا للكلية هو ان المركبة مطلقا لا بد فيها من اتحاد الموضوع فى طرفيها عنوانا وذاتا فما حكم عليه بالايجاب فى صدر القضية الموجبة هو ما حكم عليه بالسلب فى عجزها وبالعكس لانها قضية واحدة صراحة فيلزم ان يكون موضوعها واحدا ليصح ارتباط كل منهما بالاخرى ويطلق عليهما اسم واحد بخلاف القضيتين البسيطتين اللتين لم يكونا طرفى مركبة فلا حاجة الى الربط بينهما لاستقلال كل منهما وانفصالها عن الاخرى فيجوز ان لا يكون موضوعهما واحدا فى الايجاب والسلب وتقدم لك انه عند ارادة أخذ نقيض المركبة تحللها الى بسيطتيها وتأخذ نقيضيهما فبعد التحليل صارتا منفصلتين كل قضية على حدة فلا يحتاج فيها حينئذ الى الربط بينهما الموجب لاتحاد الموضوع ذاتا وان كان لا بد من بقاء اتحاده عنوانا والا لما كانتا جزئيتين للمركبة لا حالا ولا أصلا واذا لم يجب الاتحاد ذاتا فيجوز ان يختلف الموضوع فيهما ذاتا وان اتحد عنوانا الا انه حال التركيب وبعده جزئى فيجوز أن يكون هذا الجزئى غير هذا الجزئى فلا يكون الحكم فيهما واردا على ما ورد عليه فى حال كونهما جزئى المركبة فلا يكون نقيضهما نقيضا للمركبة فكذلك جاز كذب المركبة وكذب هذه المنفصلة وحينئذ يلزم ان يكون نقيض المركبة شيئا آخر غير نقيض هذين الجزأين حيث لم تصلح هذه

المنفصلة المذكورة نقيضا للمركبة الجزئية بخلاف ما اذا كانت المركبة كلية فموضوع جزأيها بعد التحليل هو عين موضوعهما حال التركيب لان الموضوع حال التركيب كلي مستغرق لجميع الافراد وبعده كذلك والشرط بقاء الاتحاد في العنوان وهو يدل على جميع الافراد في الحالتين فلو اختلف ذاتا لاختلف عنوانا وهو باطل لانهما حينئذ لا يكونان جزأين للمركبة لا حالا ولا أصلا فلذا صلحت المنفصلة الشبيهة بالحملية المركبة من نقيض طرفي المركبة نقيضا لهذه المركبة فلم يحتج لغيرها في أخذ نقيضها بخلاف الجزئية فانه احتيج في أخذ نقيضها الى غير هذه المنفصلة الشبيهة بالحملية وقد اختلف في هذا الغير فذهب بعض الى انه حملية شبيهة بالمنفصلة وقد علمت انها ما كان المحكوم عليه فيها واحدا وتقدم على اداة الانفصال بان تأخذ نقيض موضوع المركبة الجزئية وتجعله كليا وتأخذ نقيض محمول طرفيها وتحمله بهيئة الانفصال على ذلك الكلي فتقول في المثال المتقدم كل جسم اما لا حيوان دائما أو حيوان دائما وتجعل هذا الترديد راجعا لكل فرد فرد من أفراد الجسم ولا شك ان كل فرد من أفراد الجسم لا يخلو عن أحد هذين الحكمين دائما فاما حيوان دائما كالانسان أو غير حيوان دائما كالحجر فقد صدقت هذه الحملية وكذبت تلك الجزئية المركبة وهذا هو معنى التناقض وانما كذبت تلك الجزئية المركبة لانها أثبتت لبعض واحد من الجسم انه تارة حيوان وتارة لا حيوان وهو باطل وهذا هو معنى ما أشرنا اليه بقولنا جزئية الخ يعني ان المركبة الجزئية نقيضها فيما نظره القوم واستدلوا عليه بما تقدم هو قضية حملية شبيهة بما ذكر أي بالمنفصلة المذكورة سابقا في نقيض المركبة الكلية وفيه استخدام لانه أطلق المنفصلة أولا وأراد بها كما تقدم المنفصلة الشبيهة بالحملية وأعاد عليها الضمير في قوله بما ذكر بمعنى المنفصلة الصرفة وقوله بجعلها الخ بأو للتصوير أي جعلها حملية شبيهة بما ذكر هو ان تأخذ نقيض المركبة الجزئية وتجعله كليا وتأخذ نقيض محمول طرفيها وترديده على هيئة الانفصال بالنسبة للجميع أي لكل فرد فرد من أفراد الموضوع وذهب بعضهم الى طريق آخر لاخذ نقيض هذه المركبة الجزئية وهو أن تأخذ نفس المنفصلة الشبيهة بالحملية كنقيض الكلية انما تزيد عليه جزأ آخر مقرونا باداة الانفصال معطوفا على ما قبله بان تقول في المثال المذكور اما كل جسم حيوان دائما واما لا شئ من الجسم بحيوان دائما واما بعض الجسم حيوان دائما و بعض الجسم ليس بحيوان دائما وذهب بعض آخر الى جعل النقيض هو المنفصلة المذكورة مع تقييد موضوع عجز الجزئية المركبة بمحمول صورها وعند أخذ النقيض يؤخذ نقيض العجز مقيدا فيه موضوعه بما ذكر حتى يرد الايجاب والسلب على شئ واحد بان يقال في المثال المذكور اما كل جسم حيوان دائما أو لا شئ من الجسم الذي هو حيوان بحيوان دائما وهذا الطريق أظهر مما قبله وما في النظم أظهر الجميع هذا كشف اللثام عن ما تحجب عن كثير من الاعلام وانما أرخينا فيه عنان القلم لانه من مزال القدم والى

هنا انتهى بنا الكلام فى تناقض الموجهات وأحكامها وايضاح رسومها واعلامها ولنشرع الآن فى عكسها وأحكامه مستمدين الفيض من مبدا الايجاد

﴿ العكس المستوى ﴾

قد قرع سمعك فى المنطق ان العكس المستوى هو تبديل طرفى القضية مع بقاء الصدق والكيفية نحو كل انسان حيوان فاذا حاولنا عكسه بالمستوى بدلنا طرفيه بان نقدم المحمول ونجعله محكوما عليه باعتبار ذاته ونؤخر الموضوع ونجعله محكوما به باعتبار مفهومه وعنوانه ونقول بعض الحيوان انسان وكثيرا ما يطلق العكس على نفس القضية الحاصلة بعد التبديل والعكس لازم للقضية فى الصدق فتى صدقت صدق لانه متى صدق الملزوم صدق اللازم وعلمت هناك أيضا ان القضايا الاربع الشخصية والكلية والجزئية والمهملة ان كانت موجبة تنعكس موجبة جزئية وان كانت سالبة فلا ينعكس منها الا الكلية والشخصية فينعكسان كنفسهما والعكس فى الموجهات لا ينقص عن ذلك و غاير يد ببعض أحكام تستدعى زيادة البحث وتحقيق النظر ولذا أفرد بالذكر واعلم ان دعوى عدم عكس القضية الى أى عكس لا تحتاج الى دليل سوى الاتيان بمادة يتخلف فيها صدق العكس مع بقاء صدق الاصل وأما دعوى ثبوت أى عكس لاية قضية فلا بد لها من دليل ينطبق على جميع المواد وهذا معنى قولهم الاثبات بالبرهان والنقض بالمادة وحيث ان معرفة الدليل متقدمة على معرفة الدعوى طبعا ناسب تقديم بيان أدلة العكوس وضعا ليناسب الوضع الطبع

﴿ دلائل العكوس ﴾

﴿ دلائل العكوس جمعا تحصر * لدى الجميع فى ثلاث تذكر ﴾
﴿ عكس وخلف وافتراض علما * مخصصا وغيره قد عمما ﴾

رأينا القوم عند استدلالهم على صدق أى عكس مستويا أو عكس نقيض لاية قضية لا يخرجون عن هذه الادلة الثلاثة والعجب انهم مع شدة احتياجهم لها فى اثبات العكوس لم يتعرضوا للتعريف بها ولا لاحكامها ولا للبحث عنها قصدا وبالذات ولذا صرفنا زمام العزيمة الى جمعها من متشعب كلامهم وافرادها بالترجمة والبيان ليختص كتابنا بجلائل المزايا ويبرأ عن تقليد البرايا والدلائل الثلاثة هى العكس والخلف والافتراض والاولان عامان يجريان فى الموجبات والسوالب مطلقا والاخير خاص بالموجبات وسوالب المركبات لا غير كما سيتضح لك وقد شرع فى ذكرها على هذ الترتيب فقال

﴿ فالعكس ان تعكس نقيض العكس * تجد ضد الاصل دون لبس ﴾

يعني ان دليل العكس هو ان تعمد الى العكس الذي تريد اثباته وتأخذ نقيضه ثم تعكس هذا النقيض فتجد عكسه منافيا للاصل بان كان نقيضا له أو أخص من نقيضه والاصل مفروض الصدق فيكون هذا العكس كاذبا فأصله وهو النقيض كاذب فعكس الاصل الاصيل صادق وهو المطلوب فاذا ادعينا مثلا ان المطلقة العامة الموجبة الجزئية تنعكس كنفسها قلنا اذا صدق بعض الانسان ضاحك بالاطلاق العام صدق في عكسه بعض الضاحك انسان بالاطلاق العام بدليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو لا شيء من الضاحك بانسان دائما ويلزم من صدق هذا النقيض صدق عكسه لما علمت ان العكس لازم للقضية في الصدق وهو لا شيء من الانسان بضاحك دائما فتجد هذا العكس منافيا للاصل الاصيل المفروض الصدق لعدم منازعة الخصم فيه وما نافى الصادق كاذب فما أدى اليه وهو النقيض كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب ﴿ثم ان المدار﴾ في هذا الدليل على أن يكون عكس النقيض منافيا للاصل الاصيل سواء كان نقيضا حقيقيا له كما في هذا المثال أو أخص من نقيضه كما اذا ادعيت ان عكس الضرورية المطلقة الموجبة الجزئية مطلقة حينية موجبة جزئية فتقول مثلا اذا صدق بعض الانسان حيوان بالضرورة صدق عكسه القائل بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام حين هو حيوان بدليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان دائما ما دام حيوانا فيصدق عكسه كنفسه وهو لا شيء من الانسان بحيوان دائما ما دام انسانا فتجده منافيا للاصل الاصيل لكن لا لكونه نقيضا له بل لكونه أخص منه لان الاصل الاصيل ضرورية مطلقة موجبة جزئية ونقيضها الممكنة عامة سالبة كلية ولا شك أن العرفية العامة أخص من الممكنة العامة وعلى هذا القياس وهذا الدليل يجري في اثبات عكس الموجبات والسوالب لكن ان أجريته في اثبات عكس الموجبات فلا بد ان تكون تحققت من عكس السوالب بطريق آخر غيره وكذا ان أجريته في اثبات عكس السوالب فتكون تحققت من عكس الموجبات بطريق آخر غيره والا لزم الدور لان اجراءه في عكس احداهما متوقف على معرفة عكس اخراهما وذلك لان القضية المطلوب عكسها ان كانت موجبة فيكون عكسها موجبا فيكون نقيض هذا العكس سالبا فلا بد وان يكون معلوما لديك من قبل اثبات عكس السوالب حتى تأخذ عكس هذا النقيض السالب وتقابله بالاصل الاصيل فتجده منافيا ومثل ذلك اذا كانت القضية المطلوب عكسها سالبة فيكون عكسها سالبا فيكون نقيضها موجبا فلا بد وان يكون معلوما لديك من قبل اثبات عكس هذا النقيض الموجب حتى تأخذه الخ

﴿دليل الخلف﴾

((والخلف ضم ذا النقيض حالا * للاصل شكلا ينتج المحالا))

يعني ان دليل الخلف هو أخذ هذا النقيض أي نقيض العكس وضمه حال أخذه بدون انتظار عكسه للاصل الاصيل صغرى أو كبرى على هيئة قياس من الشكل الاول ينتج المحال مثال ذلك مع كونه صغرى أردنا اثبات عكس السالبة الكلية الضرورية المطلقة الى دائمة مطلقة فنقول اذا صدق لا شيء من الحيوان بجماد بالضرورة صدق في عكسه لا شيء من الجماد بحيوان دائما بدليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض الجماد حيوان بالاطلاق العام لان نقيض السالبة الكلية الدائمة المطلقة موجبة جزئية مطلقة عامة ثم تضم هذا النقيض صغرى الى الاصل الاصيل على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض الجماد حيوان بالاطلاق العام لا شيء من الحيوان بجماد بالضرورة ينتج بعض الجماد ليس بجماد بالضرورة وهو محال لانه سلب الشيء عن نفسه وصورة القياس صحيحة والمقدمة الثانية مسلمة الصدق فلاخلل الا من المقدمة الاولى التي هي النقيض فهي كاذبة فأصلها وهو العكس صادق وهو المطلوب ولا يقال ان سلب الشيء عن نفسه جائز ان كان غير موجود فلا يكون محالا فتكون النتيجة المشتملة على هذا السلب صادقة لانا نقول صدق السالبة اما لعدم موضوعها أو لوجوده مع عدم ثبوت المحمول له والاول باطل هنا لان موضوع النتيجة هو موضوع الصغرى التي هي النقيض الموجب المفروض الصدق والموجبة تستلزم وجود الموضوع فلو سلبت هذه النتيجة التي هي سلب الشيء عن نفسه لم يكن صدقها الا لوجود الموضوع مع عدم ثبوت المحمول وهو محال لان المحمول فيها هو عين الموضوع فيكون ثابتا لا ثابتا وهو محال ومثال ذلك مع كونه كبرى أردنا اثبات عكس الضرورية المطلقة الموجبة الكلية أو الجزئية الى مطلقة حينية فنقول اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة صدق في عكسه بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان بدليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا فنضمه كبرى للاصل على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا كل انسان حيوان بالضرورة لا شيء من الحيوان بانسان مادام حيوانا ينتج لا شيء من الانسان بانسان بالضرورة وهو محال ولا خلل الا من المقدمة الثانية التي هي النقيض فالنقيض كاذب فأصله وهو العكس صادق وهو المطلوب وما قيل هناك من السؤال والجواب يقال هنا وهذا الدليل أيضا عام يجري في الموجبات والسوالب كما ذكرنا في المثالين ((وسمي هذا الدليل بالخلف)) بفتح الخاء لانه يثبت المطلوب من خلفه أي من ورائه وهو نقيضه كما ان مقابله يسمى الدليل المستقيم وهو ما يثبت المطلوب من امامه على وجه الاستقامة وقيل بضم الخاء بمعنى الباطل لانه مشتمل على ابطال النقيض قال العصام سمي خلفا لا لانه باطل بنفسه بل لانه ينتج الباطل

أو لانه يتمسك فيه بملاحظة الباطل واعتباره وسمي ما يقابله القياس المستقيم ولهذا قيل الظاهر انه يسمى خلفا لان سالكه لا يأتي المطلوب من امامه بل من خلفه حيث يتمسك فيه بنقيضه الذي هو الخلف بالنسبة الى القدام اه وقال السعد سمي خلفا لانه يؤدي الى الخلف أي المحال على تقدير عدم حقية المطلوب وقيل لانه يأتي المطلوب من خلفه أي من ورائه الذي هو نقيضه اه ومثلهما قال السيد في حواشي القطب وحينئذ فما اشتهر بين المدرسين في عصرنا من ان معنى الخلف بالفتح انه يرمى من وراء الظهور فجدير بان يرمى من وراء الظهور

﴿ دليل الافتراض ﴾

﴿ والافتراض فرضك الموضوعا * شيأ معينا يرى موضوعا ﴾
﴿ ويحمل الموضوع والمحمول * عليه حتى ينتج المأمول ﴾

يعني ان دليل الافتراض هو ان تفرض الموضوع شيأ معينا مما يصدق عليه العنوان ويجعل هو موضوعا ويحمل عليه وصفا الموضوع والمحمول الكائنين في أصل القضية كلا على حدة فينتج المقصود وهو اثبات العكس وحمل وصف الموضوع عليه يكون دائما بالايجاب وأما حمل المحمول عليه فتارة بالايجاب وتارة بالسلب وبحمل هذين الوصفين عليه يتحصل معك مقدمتان يسميان بمقدمتي الافتراض فاما ان تركبهما على هيئة قياس من الشكل الثالث ينتج العكس المطلوب بدون الاحتياج الى شيء آخر مثال ذلك أردنا عكس العرفية العامة الموجبة الى مطلقة حينية فنقول اذا صدق بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا صدق في عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحركها بدليل الافتراض فنفرض ان ذات الموضوع شيأ معينا هو زيد مثلا ونحمل عليه وصفي الموضوع والمحمول فيتحصل معنا مقدمتان فنركبهما على هيئة قياس من الشكل المذكور هكذا زيد متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا زيد كاتب دائما مادام متحركها ينتج بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحركها ويظهر ان المقدمة التي يكون محمولها موضوع القضية من هاتين المقدمتين هي التي تجعل كبراهما كما رأيت ﴿ واما ﴾ ان تحتاج مع أخذ المقدمتين المذكورتين الى مقدمة أجنبية لازمة لاصل القضية فتضم لها احدى مقدمتي الافتراض على هيئة الشكل المذكور أولا تضم بل تستخرج صدق العكس من المجموع كما سيأتي في عكس الخاصتين الجزئيتين موجبتين أو سالبتين فانتظر ثم ان دليل الافتراض خاص بالموجبات وسوالب المركبات لانه لا يكون الا في القضايا التي يكون موضوعها موجودا والموجبات دائما كذلك وكذلك سوالب المركبات لان موضوعها لابد وان يكون واحدا ليتوارد الحكم ايجابا وسلبا على شيء واحد واما دليلا العكس والخلف فعامان للموجبات والسوالب مطلقا كما علمت

ثم توجد هذه الادلة الثلاثة فى اثبات نتائج ماعدا الشكل الاول بنوع مخالفة لما هنا فتذكرها هناك وحسبك هذا القدر فسيرد عليك ما يلا عينيك ولما انهى الكلام على الدلائل شرع فى المقصود فقال

(كل الموجهات عكسه قد علمت * موجبة سالبة قد فهمت)

والمعنى ان النظر فى عكس الموجهات وعدمه مرتب على انقسامها الى موجبات وسوالب وقد فهمت منقسمة الى هذا التقسيم مما تقدم وليس النظر فى عكسها مرتبا على انقسامها الى مركبات وبسائط كما هو النظر فى نقائضها وقد أشار الى عكس الموجبات أولا بقوله

(عكس الموجبات)

(فاعكس جميع الموجبات ماعدا * الممكنات فى مقال أبدا)

علمت ان الموجهات عشرون وهى اما كلية أوجزئية وفى كل موجبة أوسالبة فجميع الموجبات كلية أوجزئية تنعكس ماعدا الممكنات بناء على المذهب المؤيد وهو مذهب ابن سينا المتقدم فى صدق الموضوع على افراده وذلك لانه تقدم لك ان صدق الموضوع على افراده بالامكان على مذهب الفارابى وبالفعل على مذهب ابن سينا ويترتب على الاول صحة انعكاس الممكنات وعليه جرى المتقدمون ويترتب على الثانى عدم صحة انعكاسها وعليه جرى المتأخرون ﴿سانحة﴾ سنح لنا ان نذكر لك ما جرى بين الفريقين مع غاية البسط والايضاح ليظهر لك ما فى المقام من الاوهام فنقول لما ذهب المتقدمون الى انعكاس الممكنات استدلوا على ذلك بالخلف والافتراض والعكس ومحصل الاول ان تقول اذا صدق بعض الانسان كاتب بالامكان العام صدق عكسه ممكنة عامة جزئية قائلة بعض الكاتب انسان بالامكان العام والالصدق نقيضه وهو لا شئ من الكاتب بانسان بالضرورة فتضم هذا النقيض كبرى الى الاصل صغرى على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض الانسان كاتب بالامكان العام لا شئ من الكاتب بانسان بالضرورة ينتج المحال وهو سلب الشئ عن نفسه ولا خلل الا من هذا النقيض فهو كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب ومحصل الثانى ان تفرض فى المثال ان ذات الموضوع شئ معين وهو زيد مثلا وتحمل عليه وصفى المحمول والموضوع وتضمهما على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد كاتب بالامكان زيد انسان بالامكان ينتج بعض الكاتب انسان بالامكان العام وهو العكس المطلوب ومحصل الثالث ان تقول اذا لم يصدق فى المثال المذكور بعض الكاتب انسان بالامكان العام صدق نقيضه وهو لا شئ من الكاتب بانسان بالضرورة فيصدق عكسه وهو لا شئ من الانسان بكاتب بالضرورة وهذا العكس مناف للاصل الاصيل ومانافى

الصادق كاذب فالنقيض كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب ﴿ورد المتأخرون﴾ هذه الادلة الثلاثة اما الاول والثانى فلان الصغرى وقعت فيهما ممكنة وشرط انتاج لشكل الاول والثالث فعليتها واما الثالث فلانه موقوف على ان عكس السالبة الضرورية كنفسها لانك أخذت فيه نقيض العكس وهو لا شئ من الكاتب بانسان بالضرورة وعكسته عكسا ينافى الاصل ولا ينافيه الا اذا كان سالبة ضرورية قائلة لا شئ من الانسان بكاتب بالضرورة وسيأتى ان عكس السالبة الضرورية دائمة مطلقة لا كنفسها فبطلت هذه الادلة الثلاثة فبطل المدعى وحينئذ فلا عكس للممكنات وتقدم لك ان دعوى عدم العكس لاية قضية يكفى فيها النقض بالمادة والنقض هنا انا اذا فرضنا ان زيدا لم يركب طول عمره بالفعل الا الفرس فيصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان ولا يصدق عكسه ممكنة قائلة بعض مركوب زيد حمار بالامكان لصدق نقيضه وهو لا شئ من مركوب زيد بحمار بالضرورة لانه لم يركب طول عمره الا الفرس والسر فى ذلك ان القضية الاصلية وقع فيها مركوب زيد محمولا وصدق المحمول على افراد الموضوع تعرض له الجهات من الامكان وغيره والجهة هنا الامكان وهو صادق وأما عكسها فقد وقع فيه مركوب زيد موضوعا وصدق الموضوع على افراده انما هو بالفعل على ما هو المختار من مذهب ابن سينا الذى عليه العمل ومركوب زيد بالفعل ليس هو الحمار بل الفرس ولذلك كذب هذا العكس وأما على مذهب الفارابى فيصدق العكس المذكور لكون الحمار مركوب زيد بالامكان وان لم يكن بالفعل هذا توضيح كل من المذهبين وعندى فى كل من رد المتأخرين أدلة المتقدمين ونقضهم عكس الممكنات بالمادة فى الفرض المذكور نظر ظاهر وذلك انه من المشهور المسلم لدى العموم انه لا يرد مذهب على مذهب وأنت ترى من توضيح هذه الردود والنقض المذكور انها لا تتم الا بناء على مذهب ابن سينا الذى جرى عليه المتأخرون كما أوضحناه وأما على مذهب الفارابى الذى تبعه عليه المتقدمون فى دعوى صدق عكس الممكنات فلا تتم هذه الردود ولا هذا النقض اما عدم تمام الردود الواردة على الادلة فلانها مبنية على اشتراط فعلية الصغرى فى انتاج الشكل الاول والثالث وقد صرحوا بان الفارابى لا يشترط فى انتاج الشكلين المذكورين فعلية الصغرى وممن صرح بذلك السيد فى حواشيه القطبية واما عدم تمام النقض المذكور فلانه مبنى على ان صدق الموضوع على افراده بالفعل كما رأيت وهو خلاف مذهب الفارابى الذى جرى عليه المتقدمون فى صدق عكس الممكنات والعجب من العلامة السيد حيث صرح بما ذكرنا وسلم للمتأخرين نقضهم وردودهم المذكورة وتبعه على ذلك اسراء التقليد اللهم انا برآء مما يصنعون من دون الحق ولو جعلوا ما ذكروه توجيه المكان وجها وجيها وانما جرينا فى النظم على مذهب ابن سينا وجعلناه هو المؤيد لا لما ذكره المتأخرون بل لان مذهبه كما تقدم لك مراراهو الموافق للغة والعرف فى ان

صدق الموضوع على افراده فعلى لا امكانى واياك ان يميل بك الحقد الى غمص الحق فتصيبك صاعقة الوعيد

﴿ أولى الضروريات والدوائم * والعامتان اتحدت فى اللازم ﴾

علمت ان الموجهات الموجبات عشرون وان منها الممكنات الخمس لا تنعكس والباقى كله ينعكس وهو الضروريات والدوائم والمطلقات فاولى الضروريات وهى الضرورية المطلقة وأولى الدوائم وهى الدائمة المطلقة ويطلق عليهما الدائمتان وثانية كل منهما وهى المشروطة العامة والعرفية العامة ويطلق عليهما العامتان اتحدت جميعها فى عكس واحد لازم لها وهو ما أشار اليه بقوله

﴿ فعكسها جميعها مطلقة * حينية موجبة جزئية ﴾

أى فعكس كل واحدة منها هو المطلقة الحينية الموجبة الجزئية اما كونها مطلقة فلانه تقدم انه يلزم من الضرورة أو الدوام الاطلاق والعكس لازم واما كونها موجبة وجزئية فلما علمت من ان عكس الموجبات دائما فى الموجهات وغيرها هو الموجبة الجزئية ولنبينه فى أعمها وهو العرفية العامة الجزئية لانه اذا ثبت العكس لها وهى أعم من الثلاث الباقية ثبت للثلاث لان لازم الاعم لازم الاخص فلو ثبت العكس للاعم ولم يثبت للاخص لزم وجود الملزوم بدون اللازم فنقول اذا صدق بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا صدق فى عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الاصابع والا لصدق نقيضه القائل لا شئ من متحرك الاصابع كاتب دائما مادام متحرك الاصابع فان شئت دليل الخلف فضم هذا النقيض كبرى لاصل القضية على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا ولا شئ من متحرك الاصابع بكاتب دائما مادام متحرك الاصابع ينتج ليس بعض الكاتب بكاتب هذا خلف وان شئت دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع دائما مادام كاتبا تجده منافيا للاصل الاصيل وهو صادق وما نافى الصادق كاذب فلزومه وهو النقيض كاذب فأصله وهو العكس صادق وهو المطلوب وان شئت دليل الافتراض فافرض ذات الموضوع شيأ معينا وهو زيد مثلا واحمل عليه وصفى المحمول والموضوع يحصل معك مقدمتان تركبهما على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا زيد كاتب دائما مادام متحرك الاصابع ينتج بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحركها وهو العكس المطلوب ومثل ذلك يقال فى الثلاث الباقية مثال المشروطة العامة هو عين ما تقدم بتبديل الدوام بالضرورة ومثال الضرورية والدائمة الكليتين كل انسان حيوان بالضرورة أو دائما وعكسهما بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام حين هو

نسان بعين الادلة المتقدمة ومثلهما اما اذا كانتا جزئيتين نحو بعض الانسان حيوان الخ

﴿ والخاصتين اعكسهما ذى المطلقه * وزدبها الادائما الذى الثقه ﴾

يعنى ان عكس المشروطة والعرفية الخاصتين هو هذه المطلقة المتقدمة فى عكس لدائمتين والعامتين وهى المطلقة الحينية مع زيادة نفى الدوام الذاتى عليها بذكر لفظ لادائما عند الثقة من المناطقة كالخونجى والسراج صاحب الشمسية وذهب ابن الاثير الى عدم هذه الزيادة والاول هو الاصح لان كلا من الخاصتين المطلوب عكسهما مركب من صدر وهو عامتهما وعجز وهو لادائما فعكس العامتين فيهما هو عكسهما قبل لتركيب وهو المطلقة المذكورة فلو اقتصرنا عليها لبقى لادائما الذى هو فى قوة قضية مطلقة عامة بدون عكس فلابد لها حينئذ من عكس أيضا يضم على المطلقة الحينية وهو لادائما حتى يكون مجموع صدر الحينية وعجزها عكسا لمجموع الصدر والعجز فى الخاصتين ولنبينه بالخلف فى الخاصتين الكليتين فنقول اذا صدق كل كاتب متحرك الاصابع دائما أو بالضرورة مادام كاتبا لادائما لزم أن يصدق فى عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحركها لادائما ما صدق المطلقة الحينية وهى ما قبل لادائما فلما ثبت انها عكس لعامتيهما وعكس الاعم عكس الاخص واما صدق اللادوام معها فلان لادائما فى الاصل المطلوب عكسه بمعنى كل كاتب ليس بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام فاذا صدق هذا صدق فى عكسه بعض متحرك الاصابع ليس هو بكاتب بالاطلاق العام والا لصدق نقيضه وهو كل متحرك الاصابع كاتب دائما فتضم أو لا صغرى الى صدر القضية الاصلية على هيئة الشكل الاول هكذا كل متحرك الاصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الاصابع دائما أو بالضرورة مادام كاتبا لادائما ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما ثم تضمه صغرى ثانيا لعجز القضية كذلك هكذا كل متحرك الاصابع كاتب دائما كل كاتب ليس متحرك الاصابع بالاطلاق ينتج ليس كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع بالاطلاق فيلزم من صدق هذا النقيض اجتماع النقيضين وهما نتيجتاه مع الصدر والعجز وهو محال فما أدى اليه وهو صدق النقيض محال فالعكس صادق وهو المطلوب ولك أن تبينه بدليل الافتراض أيضا ولنبينه فى الجزئيتين لانهما أعم فنقول اذا صدق بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما أو بالضرورة مادام كاتبا لادائما صدق فى عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحرك الاصابع لادائما اما صدق المطلقة الحينية وهى ما قبل لادائما فلكونها عكسا لعامتيهما ولازم الاعم لازم الاخص واما صدق لادائما التى هى بمعنى بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل فلانا نفرض ذات الموضوع وهو الكاتب شيأ معينا وهو زيد مثلا ونحمل عليه وصفى المحمول والموضوع فيتحصل معك مقدمتان قائلتان زيد متحرك الاصابع زيد كاتب فزيد باعتبار هذا الحمل يصدق عليه انه

كاتب وانه متحرك الاصابع ثم تدعى صدق قضية أخرى مأخوذة من عجز الاصل لزوما
قائلة زيد ليس بكاتب بالاطلاق ولولم تصدق لصدق نقيضها وهو زيد كاتب دائما فيلزم
ان زيدا متحرك الاصابع دائما لانا حكمنا فى الاصل بانه متحرك الاصابع مادام كاتبا
واذا صدق دوام الشرط صدق دوام المشروط وهو مخالف للاصل القائل بعض الكاتب
متحرك الاصابع مادام كاتبا لادائما واذا صدق على زيد انه متحرك الاصابع بحكم احدى
مقدمتى الافتراض وانه ليس كاتبا بالفعل بحكم المقدمة الاجنبية وزيد هو بعض
الكاتب صدق بعض متحرك الاصابع ليس كاتبا بالفعل وهو معنى لادائما فى المطلقة
الحينية وهو العكس المطلوب وانما احتجنا للمقدمة الاجنبية لانها هى التى أفادت محمول
العكس المطلوب وانما كانت لازمة لعجز الاصل لانه بمعنى بعض الكاتب ليس بمتحرك
الاصابع بالفعل ومن لم تتحرك أصابعه لا يكون كاتبا بالفعل ولك ان تركب احدى
مقدمتى الافتراض مع المقدمة الاجنبية على هيئة القياس المذكور هكذا زيد متحرك
الاصابع زيد ليس كاتبا بالفعل ينتج بعض متحرك الاصابع ليس كاتبا بالفعل وهو العكس
المطلوب وهذا بعض ماوعدناك به فى الكلام على دليل الافتراض من انه قد يحتاج مع
مقدمتى الافتراض الى مقدمة أجنبية لازمة لاصل القضية تضم الى احدى مقدمتى
الافتراض أولا تضم وقد علمت بهذا ان دليل الخلف خاص بالخاصتين الكليتين ودليل
الافتراض عام فى الكليتين والجزئيتين وانما لم يجر دليل الخلف فى الجزئيتين لانك علمت
انه انما ضم النقيض فيه صغرى للاصل كبرى على هيئة قياس من الشكل الاول وكبرى
هذا الشكل لا تكون الا كلية وهى هنا جزئية فاحسن تدبر المقام

﴿ وعكس وقتياتها الاربعة * والمطلقات السابقات الخمسة ﴾
﴿ مطلقة أى عامة كذا ظهر * فى عكس موجباتها الذى النظر ﴾

تقدم لك عكس ست من الموجبات وهى الدائمتان والعامتان والخاصتان والباقى
تسع وهى الوقتيات الاربعة الوقتية والمنتشرة البسيطتين والمركبتين والمطلقات
الخمس السابقة وهذه التسع تنعكس مطلقة عامة بدليل انه اذا صدق كل كاتب متحرك
الاصابع باحدى الجهات المذكورة صدق فى عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق
والا لصدق نقيضه وهو لاشىء من المتحرك بكاتب دائما فان شئت دليل الخلف فضم هذا
النقيض كبرى لاصل القضية على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا كل كاتب متحرك
الاصابع باحدى الجهات المذكورة لاشىء من متحرك الاصابع بكاتب دائما ينتج لاشىء
من الكاتب بكاتب وهو محال وان شئت دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولك
لاشىء من الكاتب بمتحرك الاصابع دائما فتجده منافيا للاصل الذى هو كل كاتب متحرك
الاصابع باحدى الجهات المذكورة لانه أخص من نقيضه وان شئت دليل الافتراض

فافرض ذات الموضوع شيأ معينا وهو زيد مثلا واحمل عليه وصفي المحمول والموضوع فيحصل عندك مقدمتان ركبهما على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد متحرك الاصابع زيد كاتب باحدى الجهات المذكورة ينتج بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق وهو العكس المطلوب هذا ما ظهر لنا في عكس هذه الموجبات عند النظر والاستدلال وأما عكس السوالب فقد أشار اليه بقوله

﴿عكس السوالب﴾

﴿والسالبات انقسمت في عكسها * كلية جزئية بنفسها﴾

يعني ان سوالب الموجهات العشرين ليست جميعها على حد سواء في العكس بل تنقسم بالنسبة له الى كلية وجزئية ولكل منهما أحكام في العكس تخصه أشار الى أولاهما بقوله

﴿الكليات﴾

﴿فستة كلية تنعكس * وغيرها الكلي لا ينعكس﴾

علمت ان الموجهات عشرون موجبة وسالبة وفي كل كلية أو جزئية وعلمت حكم الموجبات منها في العكس كلية وجزئية وأما السوالب فان كانت كلية فلا ينعكس منها الا ستة الدائمتان والعامتان والخاصتان

﴿فالعكس في الدائمتين دائمه * مطلقة على الاصح لازمه﴾

يعني أن عكس الدائمتين الكليتين السالبتين وهما الضرورية والدائمة المطلقتان دائمة مطلقة على القول الاصح وهو قول ابن سينا بان صدق الموضوع على افراده فعلي كما تقدم ولم يتعرض في النظم لبيان كون هذه الدائمة المطلقة سالبة أو موجبة كلية أو جزئية لما علمت ان الموجهات كغيرها في ذلك من ان السالبة الكلية تنعكس كنفسها في الكم والكيف وبيان صدق عكس الدائمتين الى دائمة مطلقة انه اذا صدقت الدائمتان القائلتان لا شيء من الحيوان بجماد بالضرورة أو دائما صدق عكسه دائمة مطلقة قائلة لا شيء من الجماد بحيوان دائما بدليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض الجماد حيوان بالاطلاق العام فان شئت دليل الخلف فضم هذا النقيض صغرى للاصل الاصيل على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض الجماد حيوان بالاطلاق لا شيء من الحيوان بجماد بالضرورة أو دائما ينتج لا شيء من الجماد بجماد وهو محال وصورة القياس صحيحة والمقدمة الثانية مسلمة الصدق لعدم النزاع فيها من الخصم فلا خلل الا من الصغرى التي هي النقيض فهو كاذب فأصله صادق وهو العكس المطلوب وان شئت دليل العكس فلا تضم هذا النقيض بل تعكسه الى بعض الحيوان جماد بالاطلاق تجده منافيا

للاصل الاصيل الذى هو لاشئ من الحيوان بجماد دائما أو بالضرورة وهذا الاصل صادق ومانافى الصادق كاذب فلزومه وهو النقيض كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب ودليل الافتراض لايجرى هنا لما علمت انه خاص بالموجبات وسوالب المركبات واغالم تنعكس الضرورية السالبة كنفسها للنقض بالمادة كما تقدم لك عند الكلام على عكس الموجبات فى رد دليل المتقدمين على عكس الممكنات فتذكر

﴿ والعامتين اعكسهما عرفية * مثلهما سالبة كلية ﴾

يعنى ان عكس المشروطة والعرفية العامتين السالبتين الكليتين عرفية مثلهما أى عامة سالبة كلية بالدليلين المتقدمين لانه اذا صدق دائما أو بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا صدق عكسه عرفية مثلهما قائلة لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب دائما مادام ساكن الاصابع والا الصدق نقيضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو ساكنها فاذا أردت دليل الخلف فضم هذا النقيض صغرى للاصل الاصيل على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو ساكنها لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع دائما أو بالضرورة مادام كاتبا ينتج ليس بعض ساكن الاصابع بساكن الاصابع وهو محال ولاخلل الامن نقيض العكس فهو كاذب فالعكس صادق واذا أردت دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق تجده منافيا للاصل الاصيل الصادق ومانافى الصادق كاذب فلزومه وهو النقيض كاذب فاصله وهو العكس صادق وهو المطلوب واغالم تنعكس المشروطة العامة الى مثلها مشروطة عامة للنقض بالمادة كما فى المثال المذكور فى نقض عكس السالبة الضرورية كنفسها المتقدم فى رد دليل المتقدمين على عكس الممكنات

﴿ والخاصتين اعكسهما عرفية * لادائما فى بعضها مثلية ﴾

يعنى ان عكس المشروطة والعرفية الخاصتين عرفية عامة مقيدة باللادوام فى البعض مثلية أى مماثلة للاصل فى كونها سالبة كلية وذلك ان كلا من الخاصتين مركب من صدر وهو العامة مشروطة أو عرفية وعجز وهو لادائما الذى هو بمعنى مطلقة عامة موافقة للصدر فى الموضوع والمحمول والكم ومخالفة له فى الكيف كما تقدم مثلا اذا قلنا لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا لادائما فما قبل لادائما عرفية أو مشروطة عامة سالبة كلية وهى الصدر ولادائما فيهما بمعنى قضية مطلقة عامة موجبة كلية قائلة كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام فلابد فى عكس هذه المركبة من مركبة مثلها الصدر للصدر والعجز للعجز وهى العرفية العامة اللادائمة

فى البعض وهى قضيـة مركبة من عرفية عامة كلية ومطلقة عامة جزئيـة الاولى من الصـدر والثانية من العجز اذا علمت ذلك فنقول اذا صـدق لا شئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا لا دائمـا صـدق عكسه عرفيـة عامة لا دائمـة فى البعض قائلة لا شئ من ساكن الاصابع بكاتب دائما مادام كاتبا لا دائما فى البعض اما صدق العرفية العامة فلانه قد ثبت انها عكس عامتيهما وعكس العام عكس الخاص وأما صدق اللادائمـا فى البعض الذى هو بعض ساكن الاصـابع كاتب بالاطلاق العام فبدليـل انه لو لم يصدق لصـدق نقيضه وهو لا شئ من ساكن الاصابع بكاتب دائمـا فاذا أردت دليل الخلف فضم هـذا النقيض كبرى للاصل الاصـيل على هيئة قياس من الشـكل الاول هكذا كل كاتب ساكن الاصـابع بالاطلاق العام لا شئ من ساكن الاصابع بكاتب دائمـا ينتج لا شئ من الكـاتب بكاتب الاصابع دائمـا وهو محـال وان أردت دليـل العكس فاعكس هـذا النقيض الى قولك لا شئ من الكاتب بساكن الاصابع دائمـا تجده منافيا للاصل الذى هو معنى لا دائمـا فى الخاصـتين وهو صادق وما نافى الصادق كاذب فلزومه وهو النقيض كاذب فاصـله وهو العكس صادق وهو المطلوب ﴿سانحة﴾ قالوا وانما لم ينعكسا عرفيـة عامة لا دائمة فى الكل فتكون عرفية خاصة ولا دائمـا فيهما اعنى مطلقة عامة كليـة موجبة قائلة كل ساكن الاصـابع كاتب بالفعل لكذب هذه الكليـة بدليـل صـدق نقيضها وهو بعض ساكن الاصـابع ليس بكاتب دائمـا كالارض فانها ساكنـة وليست بكاتب دائمـا اذ يصـدق على الارض انها ساكنة الاصابع أى غير متحركتها لعدم وجود أصابع لهـا هكذا قال من رأينـا كالقطب وحواشـيه وجميع مقلديه ولكن فى النفس من ذلك شئ لان الكلام فى المثـال فى سكون الاصـابع وحيث لا أصابع للارض فأين سكونها نعم لو كان الذى فى المثـال مطلق سكون لصح هـذا النقض والتوجيه الذى ذكروه بقولهم لعدم وجود الخ انما يقـال فى نحو لا شئ من أصابع الارض بمتحرك مثـلا لان السالبة تصـدق بنفى الموضوع وأين هذا مما هنا فان ما هنـا يرجع الى موجبة قائلة الارض غير متحركة الاصابع وهو يرجع الى قولك أصابع الارض غـير متحركة قياسا على نحو زيد غير فصيح اللسان أى لسان زيد غير فصيح على قياس النعت السببى فى نحو قولك حضر الرجل الفصيح اللسـان والا فكان يصح على توجيههم أن يقال مثلا الانسـان غير متحرك القرون دائمـا لعدم وجود قرون للانسان والحمار غير كريم اللحية مثلا وهو من السفه بمكان والواجب الرجوع فى ذلك لما هو معـلوم وتقدم لك التنبيه عليه من ان عكس الموجبـة الكلية فى الموجهات وغيرها انمـا هو الموجبة الجزئية بالدليـل الذى اتفقوا عليه وصـار بديهيا من انه يصدق كل انسان حيوان ولا يصدق عكسه كليـة قائلة كل حيوان انسان وقواعد الفن لا بد وان تكون كليـة مطردة منطبقة على جميع المواد ويكفى فى هدمها النقض ولو بمادة واحدة ألا ترى انك لو قلت كل انسان ناطق لصدق

عكسه كلية مع اتفاقهم على ان عكس الموجبة الكلية انما هو موجبة جزئية دائما والاصل المطلوب عكسه هنا هو لا دائما الذى فى الخاصتين وهو بمعنى مطلقة عامة موجبة كلية فيكون عكسها موجبة جزئية وهو معنى لا دائما فى البعض الذى فى العكس الذى به صارت القضية عرفية عامة لا دائمة فى البعض هذا هو الكلام الذى تقبله الافهام ولو لم يكن أصل المثال وما عليه من الكلام لمثل هؤلاء الفحول لما كان ابحثنا فيه من مجال اذ البحث فى المثال ليس من داب الرجال ﴿لكن هم القوم لا تنسى وقائعهم﴾

﴿عكس جزئيات السوالب﴾

﴿جزئية جميعها لا تنعكس * منها سوى الخاصتين لا تقس﴾

المعنى ان جزئيات السوالب لا ينعكس منها سوى الخاصتين وكان القياس عدم عكسهما لان السالبة الجزئية لا عكس لها كما هو شأن العكس فى غير الموجهات لكن قام الدليل هنا على عكس هاتين الجزئيتين كما سنذكره وأما غيرهما من جزئيات السوالب الكلية التى تقدم انها تنعكس فلا ينعكس لعدم وجود الدليل المخرج عن الاصل الموجب لعدم القياس ولوجود النقض بالمادة ولنبينه فى أخصها وهو الضرورية المطلقة واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لان لازم الاعم لازم الاخص فاذا فرضنا عكس الاعم مع عدم عكس الاخص لزم وجود الملزوم بدون لازمه وهو محال فنقول انما لم تنعكس جزئيات الدائمتين والعامتين السوالب لانه يصدق بعض الحيوان ليس بناطق بالضرورة ولا يصدق فى عكسه بعض الناطق ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل ناطق حيوان

﴿فاعكسهما عرفية أى خاصة * هذا جدير ان يراعى خاصة﴾

أى اذا علمت ان الخاصتين الجزئيتين السالبتين تنعكسان فاعكسهما عرفية خاصة سالبة جزئية وأشار بقوله أولا لا تقس وقوله ثانيا هذا جدير الخ الى التعريض برد مذهب من ذهب الى عدم انعكاسهما قياسا على غيرهما من السوالب الجزئية لقيام الدليل هنا على هذا العكس وهو دليل الافتراض وحاصله ان تقول اذا صدق بعض الكاتب ليس هو ساكن الاصابع دائما أو بالضرورة مادام كاتبا لا دائما صدق عكسه عرفية خاصة سالبة جزئية قائلة بعض ساكن الاصابع ليس هو بكاتب دائما أو بالضرورة مادام ساكنها لا دائما لانا نفرض ذات الموضوع شيأ معينا سواء كان ذلك موضوع الصدر أو العجز فنفرضه زيدا مثلا ثم نحمل عليه وصف ذلك الموضوع ايجابا وهو كاتب فنقول زيد كاتب ووصف محمول العجز كذلك ايجابا فنقول زيد ساكن الاصابع وانما لم نحمل عليه وصف محمول الصدر لانه مسلوب فباعتبار هاتين المقدمتين المسميتين بمقدمتى الافتراض صار زيد موصوفا بكونه كاتبا وبكونه ساكن الاصابع معا ثم ندعى صدق مقدمة أخرى أجنبية

لازمة للصدر قائلة زيد ليس كاتبا دائما مادام ساكن الاصابع وتستدل عليها بقولك
لو لم تصدق هذه المقدمة لصدق نقيضها وهو زيد كاتب بالفعل حين هو ساكن الاصابع
فتعكس هذا النقيض فى المعنى الى قولك زيد ساكن الاصابع بالفعل حين هو كاتب فتجده
منافيا للاصل الاصيل القائل بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع دائما أو بالضرورة
مادام كاتبا لا دائما لان زيدا المحكوم عليه فى هذا العكس بانه ساكن الاصابع بالفعل حين
هو كاتب بعض الكاتب المحكوم عليه فى أصل القضية وهذا الاصل صادق ومانافى
الصادق كاذب فلزومه وهو النقيض كاذب فاصله وهو المقدمة الاجنبية المذكورة
صادقة والى هنا صارت المقدمات المحفوظة عندك ثلاثة فلك فى تمام الدليل بعد ذلك
طريقان الطريق الاول ان تأخذ المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض وتجعلها
صغرى والمقدمة الاجنبية المذكورة كبرى على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا
زيد ساكن الاصابع زيد ليس بكاتب دائما مادام ساكن الاصابع ينتج بعض ساكن
الاصابع ليس بكاتب دائما مادام ساكنا وهذا عكس الصدر ثم تأخذ ثانيا المقدمة الثانية
من مقدمتى الافتراض وتضمها صغرى للمقدمة الاولى منهما على هيئة الشكل
المتقدم هكذا زيد ساكن الاصابع زيد كاتب ينتج بعض ساكن الاصابع كاتب
وهو عكس العجز فبهذين القياسين خرج مجموع العكس وتم المطلوب الطريق الثانى ان
تستخرج العكس المطلوب من حاصل المعنى بان تقول ان زيدا باعتبار مقدمتى الافتراض
صدق عليه انه كاتب وانه ساكن الاصابع وهما متنافيان فيه فمتى كان كاتبا لم يكن ساكن
الاصابع وبالعكس وحينئذ فيلزم ان يصدق بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب دائما
أو بالضرورة مادام ساكنا الا انه لما صدق على زيد انه ساكن الاصابع باعتبار حمل محمول
العجز عليه وانه ليس بكاتب دائما مادام ساكنا باعتبار المقدمة الاجنبية التى أخذناها
بمقتضى الصدر لزم ان يصدق بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب دائما أو بالضرورة
مادام ساكنا وهذا عكس الصدر ولما صدق عليه أنه كاتب وانه ساكن الاصابع معا
باعتبار مقدمتى الافتراض صدق عليه انه كاتب بالفعل وهو مفروض عين الموضوع
فيصدق بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل وهذا عكس العجز المعنون عنه بلادائما فقد
خرج العكس بجزئيه وهو المطلوب والطريق الاول أوضح وأخصر وهذا هو البعض
الآخر مما وعدناك به فى الكلام على دليل الافتراض من انه قد يؤخذ مع مقدمتى
الافتراض مقدمة أخرى أجنبية لازمة لاصل القضية تضم الى احدى مقدمتى
الافتراض فتذكر ﴿هذا ما ينعكس من السوالب كليا وجزئيا﴾ وأما باقيها وهو الاربع
عشرة الوقتيات والمطلقات والممكنات فلا تنعكس مطلقا سواء كانت كلية أو جزئية
للنقض بالمادة ولنبينه فى أخصها وهو الوقتية الكلية لانه اذا لم ينعكس الاخص
لم ينعكس الاعم على ما تقدم فنقول يصدق لا شئ من القمر بمنخسف بالضرورة وقت

التربيع لا دائما ويكذب في عكسه لا شيء من المنخسف بقمر بأي جهة لصدق نقيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة والنقيضان لا يصدقان معا ولما انتهى بنا الكلام على العكس المستوي بما لا مزيد عليه من الجمع والمنع أعقبناه بالكلام على عكس النقيض فقلنا

(عكس النقيض)

اعلم انه جرى الخلاف بين الاوائل والاواخر من المناطقة في حقيقة عكس النقيض وتعريفه فقال الاوائل هو تبديل كل طرف من طرفي القضية بنقيض الآخر منهما مع بقاء الصدق والكيف وقال الاواخر هو جعل الطرف الاول من القضية ثانيا ونقيض الثاني أولا مع بقاء الصدق دون الكيف مثلا كل انسان حيوان عكس النقيض فيه على الاول كل ما ليس بحيوان ليس بانسان وعلى الثاني لا شيء مما ليس بحيوان انسان وسنذكر لك موجب هذا الخلاف وما ينبني عليه ﴿سانحة﴾ قد علمت بما سمعت انه ليس لنا الا عكس نقيض واحد مختلف فيه بين القوم لا ان للقوم عكسي نقيض أحدهما يسمى بعكس النقيض الموافق والآخر يسمى بعكس النقيض المخالف وان المعكوس عند القوم ثلاثة كما اشتهر بين العصريين تدريسا وتدوينا فان ذلك مما ينادي على ان تطفلهم على موائد هذا الفن من باب (تتشبهين بالحرائر يا لكاع)

(عكس النقيض في الموجهات * بعكس ما في المستوى بالذات)
(فالموجبات فيه كالسوالب * هناك والعكس بقول صائب)

المعنى ان حكم عكس النقيض في الموجهات عكس حكم العكس المستوي بالذات أي بالتمام في الموجبات والسوالب دون فرق وحينئذ فحكم الموجبات فيه هو حكم السوالب في العكس المستوي وحكم السوالب فيه هو حكم الموجبات في العكس المستوي جريا على القول الصائب وهو قول المتقدمين في تعريفه وأحكامه وان استحضرت ما تقدم لك في العكس المستوي ايجابا وسلبا نقضا ودليلا هان عليك الامر وبان لديك السر وان أبيت الا وصمة التكرار ولم تقنع بهذا الاظهار فلنفصل لك هذا المجمل فنقول تقدم لك في العكس المستوي ان الكلام فيه على نوعين نوع في عكس الموجبات ونوع في عكس السوالب وحيث ان حكم الموجبات هنا هو حكم السوالب هنالك وبالعكس فلنجعل الكلام هنا أيضا على نوعين ﴿النوع الاول في عكس الموجبات﴾ كل ما ثبت هنالك للسوالب يثبت هنا للموجبات وقد علمت هنالك ان السوالب تنقسم الى كليات وجزئيات وان الكليات لا ينعكس منها الا ستة الدائمتان والعامتان والخاصتان وان الدائمتين ينعكسان دائمة مطلقة عامة كلية والعامتين عرفية عامة والخاصتين عرفية عامة لا دائمة

فى البعض فكذلك الموجبات هنا تنقسم الى هذا التقسيم وتنعكس الى هذا العكس فان كانت كليات فلا ينعكس منها الا هذه الستة بعين العكس المتقدم فاما الدائمتان فينعكسان دائمة مطلقة كلية بدليل انه اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة أودائما صدق فى عكسه كل ماليس بحيوان ليس بانسان دائما والا لصدق نقيضه وهو ليس بعض ماليس بحيوان ليس بانسان بالاطلاق العام وحيث انه سالبة مساوية المحمول فهو بمعنى موجبة محصلة لان سلب السلب الايجاب فنأخذه بمعناه وهو هذه الموجبة القائلة بعض ماليس بحيوان انسان بالاطلاق العام فان شئت دليل الخلف فضمه صغرى للاصل هكذا بعض ماليس بحيوان انسان بالاطلاق العام وكل انسان حيوان بالضرورة أودائما ينتج بعض ماليس بحيوان حيوان بالضرورة أودائما وهو محال وان شئت دليل العكس فاعكس هذا النقيض بالمستوى الى قولك بعض الانسان ليس بحيوان بالاطلاق العام فتجده منافيا للاصل الاصيل الصادق ومانافى الصادق كاذب الخ وأما العامتان فينعكسان عرفية عامة موجبة كلية بدليل انه اذا صدق كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أودائما مادام كاتبا صدق فى عكسه كل ماليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب دائما مادام ليس بمتحرك الاصابع والا لصدق نقيضه وهو ليس بعض ماليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب بالاطلاق العام حين هو ليس بمتحرك الاصابع وهو سالبة مساوية المحمول فتكون بمعنى موجبة محصلة قائلة بعض ماليس بمتحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو ليس بمتحركها لان سلب السلب ايجاب فنأخذه بهذا المعنى فان شئت دليل الخلف فضمه صغرى للاصل ينتج المحال وان شئت دليل العكس فاعكسه بالمستوى تجده منافيا للاصل الخ وأما الخاصتان فينعكسان عرفية عامة لادائمة فى البعض بدليل انه اذا صدق كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أودائما مادام كاتبا لادائما صدق فى عكسه كل ماليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب دائما مادام ليس متحركها لادائما فى البعض اما صدق العرفية العامة فلانه قد ثبت انها عكس العامتين وعكس العام عكس الخاص وأما صدق اللادائما فى البعض الذى هو بمعنى ليس بعض ماليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب بالاطلاق العام فلانه لو لم يصدق هذا عكس اللادائما الذى فى الخاصتين الذى هو بمعنى لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام لصدق نقيضه وهو كل ماليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب دائما فتعكسه بعكس النقيض الى قولك كل كاتب متحرك الاصابع دائما فتجده منافيا للاصل الصادق الخ هذا حكم الموجبات ان كانت كلية وان كانت جزئية فهى مثل جزئيات السوالب فى العكس المستوى وهى لا ينعكس منها الا الخاصتان الجزئيتان فينعكسان عرفية خاصة فكذلك هنا جزئيات الموجبات لا ينعكس منها الاهاتان الخاصتان فينعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بعض الكاتب متحرك الاصابع بالضرورة أودائما مادام كاتبا لادائما صدق فى عكسه بعض ماليس

متحرك

متحرك الاصابع ليس بكاتب دائما مادام ليس بمتحرك الاصابع لا دائما بدليل الافتراض المتقدم هنالك في اثبات عكسهما وهما البتان وحاصله انك تعلم أولا ان لا دائما في هاتين الخاصتين المطلوب عكسهما اعني بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام ولا دائما التي في العكس المراد اثباته بمعنى ليس بعض ماليس متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل فتفرض ان ذات الموضوع في القضية الاصلية شيء معين كزيد سواء كان ذلك موضوع الصدر أو الجزء ثم تحمل عليه وصف المحمول سلبا وهو محمول الجزء لانه هو المسلوب فتقول زيد ليس بمتحرك الاصابع وهذه مقدمة افتراض تحفظ ثم تحمل عليه وصف الموضوع ايجابا وهو كاتب فتقول زيد كاتب وهذه مقدمة افتراض أخرى تحفظ ثم تدعي صدق مقدمة أخرى أجنبية مأخوذة من الصدر قائلة زيد ليس بكاتب دائما مادام ليس بمتحرك الاصابع وتستدل على صدقها بقولك لو لم تصدق هذه المقدمة لصدق نقيضها وهو زيد كاتب بالفعل حين هو ليس بمتحرك الاصابع فاعكسه في المعنى الى قولك زيد ليس بمتحرك الاصابع بالفعل حين هو كاتب تجده منافيا للاصل الصادق المقتضي انه متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا ومانافى الصادق كاذب فلزومه وهو النقيض كاذب فالاصل وهو هذه المقدمة صادقة ثم لك في تمام الاستدلال الطريقان المتقدمان ﴿الطريق الاول﴾ ان تضم المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض مع هذه المقدمة الاجنبية على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد ليس بمتحرك الاصابع زيد ليس بكاتب دائما مادام ليس بمتحرك الاصابع ينتج بعض ماليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب دائما وهذا صدر العكس ثم تضم المقدمة الاولى ثانيا مع لازم مقدمة الافتراض الثانية التي هي زيد كاتب وذلك اللازم هو ليس زيد ليس بكاتب على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد ليس بمتحرك الاصابع ليس زيد ليس بكاتب ينتج ليس بعض ماليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب وهذا عجز العكس الذي بمعنى لا دائما ﴿الطريق الثاني﴾ ان تستخرج صدر العكس وعجزه من حاصل المعنى بدون تركيب قياس بان تقول ان زيدا بعض صدق عليه انه ليس بمتحرك الاصابع لمقدمة الافتراض الاولى وانه ليس بمتحرك الاصابع دائما مادام ليس بكاتب للمقدمة الاجنبية فتعين ان يصدق بعض ماليس متحرك الاصابع ليس بكاتب دائما مادام ليس بمتحرك الاصابع فقد خرج صدر العكس ثم تقول ان زيدا اتصف بعدم تحرك الاصابع لمقدمة الافتراض الاولى وبكونه كاتبا لمقدمة الافتراض الثانية وهو بعض الكاتب فيصدق ليس بعض ماليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب والطريق الاول أوضح وأخصر هذا ماينعكس من الموجبات كلية أو جزئية ولا ينعكس من جزئيات هذه الموجبات الست الا هاتان الخاصتان وأما جزئيات الدائمتين أو العامتين فلا تنعكس للنقض بالمادة ولنبينه في أخصها واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم فنقول يصدق بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة ولا يصدق في

عكسه بعض الانسان ليس بحيوان بأى جهة لصدق نقيضه وهو لا شئ من الانسان ليس بحيوان وكذا لا ينعكس من الموجبات الكلية أو الجزئية غير هذه الست وهاتين الخاصتين الجزئيتين للنقض بالمادة ولنبينه فى أخصها وهو الوقتية الكلية واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم فنقول يصدق كل قمر ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما ولا يصدق فى عكسه كل ما هو منخسف ليس بقمر لصدق نقيضه وهو لا شئ من المنخسف ليس بقمر

﴿ النوع الثانى فى عكس السوالب ﴾

كل ما ثبت هناك للموجبات يثبت هنا للسوالب وقد علمت ان الموجبات كلها تنعكس بالمستوى ما عدا الممكنات وان عكس الدائمتين منها والعامتين مطلقة حينية موجبة جزئية فكذلك السوالب كلها كلية أو جزئية ما عدا الممكنات تنعكس الى ما انعكست اليه هذه الموجبات هناك بابدال الايجاب فى الاصل والعكس بالسلب فقط فاما الدائمتان والعامتان فينعكسان مطلقة حينية سالبة جزئية ولنبينه فى أعمها وهو العرفية العامة السالبة الجزئية واذا ثبت العكس للاعم ثبت للاخص فنقول اذا صدق بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع دائما ما دام كاتبا صدق فى عكسه ليس بعض ما ليس بساكن الاصابع ليس بكاتب بالاطلاق العام حين هو ليس بساكنها والا لصدق نقيضه وهو كل ما ليس بساكن الاصابع ليس بكاتب دائما ما دام ليس بساكنها وتعكسه بعكس النقيض الى قولنا كل كاتب ساكن الاصابع دائما ما دام كاتبا وهو مناف للاصل الصادق الخ وهذه المطلقة الحينية بعينها هى عكس الخاصتين السالبتين كليتين أو جزئيتين بعين هذا الدليل وانما لم ينعكسا مطلقة حينية لا دائمة كما انعكسا اليها وهما موجبتان بالعكس المستوى لان لا دائما فيهما موجبة كلية مطلقة عامة وهى لا عكس لها هنا كما تقدم فى النوع الاول وأما التسع الباقية وهى الوقتيات الاربع والمطلقات الخمس فتنعكس سواء كانت كلية أو جزئية مطلقة عامة سالبة جزئية بدليل انه اذا صدق لا شئ من الكاتب أو ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع باحدى الجهات التسع المذكورة صدق فى عكسه ليس بعض ما ليس بساكن الاصابع ليس بكاتب بالاطلاق العام والا لصدق نقيضه وهو كل ما ليس بساكن الاصابع ليس بكاتب دائما وتعكسه بعكس النقيض الى قولنا كل كاتب ساكن الاصابع دائما فتجده منافيا للاصل الصادق الخ هذا توضيح ما أشار له الناظم وقوله بقول صائب اشارة الى مذهب المتقدمين وتوجيه صوابيته يستلزم تمهيدا وتوجيها

﴿ التمهيد ﴾

اعلم ان الادلة التى اعتمدها المتقدمون فى تعريف عكس النقيض بما تقدم وجعل حكم

الموجبات

الموجبات فيه حكم السوالب وبالعكس هى دليلا الخلف والعكس فى الموجبات ودليل العكس فقط فى السوالب وهما مبنيان هنا على أمرين عام وخاص فاما الامر العام فهو ان مبنى هذين الدليلين أخذ نقيض العكس المدعى صدقه ثم ضمه الى الاصل كما هو دليل الخلف أو عكسه كما هو دليل العكس والعكس المدعى صدقه اما للموجبات واما للسوالب فان كان للموجبات ولا ينعكس منها الا الكليات فهو موجبة كلية معدولة لانها مركبة من نقيض طرفى الاصل ونقيضها سالبة جزئية معدولة وأما الامر الثانى فهو جعل هذا النقيض بمعنى موجبة محصلة كما رأيت فى الادلة المذكورة فاورد المتأخرون المنع على هذه الادلة بسبب منعهم لهذا الامر الثانى بانا لا نسلم ان هذا النقيض الذى هو سالبة معدولة بمعنى موجبة محصلة فان السالبة أعم من الموجبة والاعم لا يكون بمعنى الاخص ولا يستلزمه لانفراد الاعم عنه فى مادة أخرى والا لم يكن أعم وانما كانت السالبة أعم لانها تصدق بنفى الموضوع والموجبة خاصة بوجوده وان كان للسوالب كلية أو جزئية وهى تنعكس سالبة جزئية فهو سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فعلى دليل العكس فيها تعكس هذه الموجبة الكلية موجبة كلية بعكس النقيض حتى تجد هذا العكس منافيا للاصل وقد أبطلنا عكس الموجبة الكلية كنفسها لانه مبنى على ما سمعت من كون السالبة المعدولة بمعنى الموجبة المحصلة وقد أبطلناه والمبنى على الباطل باطل هذا هو المنع الذى أورده المتأخرون على أدلة المتقدمين وأوردوا عليهم أيضا الحمليات الموجبة التى يكون محمولها من المفهومات الشاملة والسوالب التى تكون موضوعاتها نقائض هذه المفهومات فالاولى نحو كل شئ ممكن عام فانه صادق مع كذب عكسه على مذهبهم وهو كل لاممكن عام لاشئ ونحو كل ما هو غير عالم فهو موجود دائما أى ما دامت ذاته موجودة ولا يصدق عكسه وهو كل ما هو غير موجود فهو عالم دائما والثانية نحو لاشئ من اللاممكن العام بلاشئ أو بلا انسان فانه صادق مع كذب عكسه وهو ليس بعض الشئ أو الانسان أو اللاانسان ممكنا عاما وبذلك لم يسلم مذهب المتقدمين من الخلل ولم تبرأ أدلتهم من الدخل فضرب المتأخرون عن مذهبهم صفحا وعدلوا الى ما ذكروا وعرفوا بما عرفوا وحكموا بان حكم الموجبات فيه حكم السوالب بلا عكس وعلى ذلك جرى صاحب الشمسية ومقلدوه

﴿التوجيه﴾

حيثما بطل مذهب المتقدمين فبأى داع أثرناه وفى النظم صوبناه الداعى لذلك هو التأمل الصادق فى منع المتأخرين للادلة وايراداتهم على الدعوى فوجدت زخرف القول غرورا اما منعهم كون السالبة المعدولة ليست بمعنى الموجبة المحصلة الذى هو الامر الثانى من مبنى دليلى الخلف والعكس ودعوى ان الاول أعم من الثانية فمبناه عدم

التفرقة بين السالبة المعدولة والسالبة المساوية المحمول وقد نصوا على ان الثانية ليست أعم من الموجبة المحصلة بل هى هى وانما المغايرة اعتبارية وان قولهم السالبة أعم من الموجبة محله فى غير السالبة مساوية المحمول وماهنا من الثانية لامن الاولى لان قولنا فى عكس كل انسان حيوان كل ما ليس بحيوان ليس بانسان يلاحظ موجبة مساوية المحمول لامعدولته لان كل طرف منها نقيض كل طرف من القضية الاصلية كما هو تعريف عكس النقيض والسلب فى طرفيها ملاحظ انسحابه على النسبة التى فى كل من الطرفين فى المعنى لان اطرافها عدمية صرفة بدون هذه الملاحظة حتى تكون معدولة والالكان الحكم فيها بعدمى على عدمى وهو خلاف الواقع فتم كونها موجبة مساوية المحمول ونقيضها سالبة جزئية وسلب السلب ايجاب فهذه الجزئية حينئذ بمعنى الموجبة المحصلة ولا تغاير الا بالاعتبار وأيضا نصوا فى مبحث العدول والتحصيل على ان الموجبة المساوية المحمول فى حكم السالبة فى عدم اقتضاء وجود الموضوع وهذه الموجبة هنا هى العكس المذكور فاذا لم تصدق فعدم صدقها اما لعدم وجود الموضوع أو لعدم ثبوت المحمول له والاول باطل لانها كالسالبة فى عدم اقتضاء وجوده فتصدق مع عدمه فتعين الثانى فيكون المحمول هنا غير ثابت للموضوع الموجود وعدم ثبوته له هو سلبه وسلبه هو عين النقيض القائل ليس بعض مالاحيوان لا انسان وسلب السلب ايجاب فيصير هذا النقيض بمعنى موجبة محصلة قائلة بعض مالاحيوان انسان فتم الدليل وثبت المدعى فى الموجبات والسوالب ﴿واما﴾ ايرادهم الحمليات التى تكون محمولاتها من المفهومات الشاملة والسوالب التى تكون موضوعاتها نقائض هذه المفهومات فمبناه ايجاب تعميم قواعد الفن دائما لكل ما يمكن تصوره وقد نصوا على ان تعميم قواعد الفن انما هو بقدر الطاقة على ان التعميم المذكور انما يكون لاجل الاستعمال وهذه القضايا لا تستعمل فى العلوم فلا ثمرة لتعميم قواعد الفن لادخالها وقد نص على ذلك جماعة من محققى المتأخرين فقال بعضهم لاجل ذلك كان المستعمل فى العلوم عكس النقيض على رأى المتقدمين اذلا مسئلة فى العلوم يكون محمولها من المفهومات الشاملة فليس اعتبار المتأخرين الا لمجرد تعميم قواعد الفن من غير ثمرة علمية تترتب عليه اه وقال بعض آخر منهم ان عدم تمام أدلة الاحكام أو بطلانها لا يقتضى تغيير الاصطلاح والتعريف الذى تبنى عليه الاحكام لجواز تغيير الاحكام أو تخصيصها بغير مواد المنع والنقض مع انه يمكن اتمام أدلة القدماء فى الحمليات بتخصيص أحكامهم بغير المفهومات الشاملة ونقائضها أو باخذ النقيض سلبيا لاعدوليا اه وقال بعض آخر منهم هذا العكس ﴿أى على مذهب المتأخرين﴾ لا يكاد يحتاج المنطق اليه ولا يستعمل فى العلوم اه على ان التسمية بعكس النقيض انما تظهر على مذهب القدماء لانك أخذت نقيضى الطرفين وعكستهما على الهيئة المتقدمة وأما على مذهب المتأخرين فبالنظر للجزء الثانى فقط فقد تم الدليل وسقط الدخل والدخيل هذا

ما

ماسنحت به الافكار وأبرزته من تحت الحجب بكر اتخيل منها الاقمار ومن هو بعد ماتنورت بصيرته بهذا البيان وأشرقت فيها شموس البرهان يرى العدول عن مذهب القدماء عدلا والخروج عن جادة الاتفاق نقلا ولذا خلعت ربقة التقليد الاعمى وانتهجت مناهج الفكر الاسمى

وسرت بفكري فاهتديت لغنم * قديم فقلت الفضل للمتقدم

﴿سانحة﴾

سنح لى الآن انه يمكن رفض كل من المذهبين واتخاذ مذهب جديد وهو انه ليس لنا الا العكس المستوى فقط لانه تبديل طرفى القضية مع بقاء الصدق والكيفية وهذا التعريف منطبق على ماسموه عكس نقيض على مذهب المتقدمين لانه يرجع الى ان تأخذ نقيضى طرفى القضية وتجعلهما قضية مركبة من هذين النقيضين ثم تعكسهما عكسا مستويا مثلا كل انسان حيوان تأخذ نقيض طرفيه وهو كل مالا انسان لاحيوان وتعكسه بالعكس المستوى الى قولك كل مالاحيوان لاانسان وكونه عكسا لنقيض القضية الاصلية لايخرجه عن ذلك ولا يوجب اختصاصه بهذا الاسم والاسمى عكس نحو لاشئ من الانسان بجماد المأخوذ نقيضا لبعض الانسان جماد بعكس النقيض مع اتفاقهم على انه مستو وذلك لان كل قضية فلها باعتبار نسبتها نقيض وهو المشهور بالنقيض المبحوث عنه فى المنطق وباعتبار طرفيها كذلك نقيض بمعنى ان تأخذ نقيض كل طرف من طرفيها وتركبهما قضية مستقلة كما تأخذ نقيضها باعتبار نسبتها وتجعله قضية مستقلة فكل من هذين النقيضين قضية وعكسهما كعكس الاصل سواء بسواء فى تبديل الطرفين مع بقاء الصدق والكيفية فلواجب حينئذ الاقتصار على العكس المستوى تقليلا للكليات وضبطا للجزئيات غاية ماهنالك يقسم العكس المستوى الى قسمين عكس للقضية المركبة من نقيض طرفى قضية وعكس لغيرها وحكم الاول على عكس حكم الثانى لكونه لنقيض الطرفين ولقيام الادلة اليقينية على ذلك هذا هو المذهب الجديد فابصره فبصرك اليوم حديد وزن الافكار ودع الاغترار (فقيمة كل امرئ مايحسنه) وقد انتهى بنا الكلام بعون ولى الانعام على الموجهات وتعريفاتها ونسبها وتناقضها وعكوسها وكان نهاية القصد الوقوف على هذا الحد ولكن بعد ان وقع الكتاب تحت الطبع وركد منا الذهن والطبع ألزمنا بعض المخلصين وداونحصا بذكر المختلطات نظما وشرحا فحاولنا التفصى لضيق الوقت واستيلاء الملل وطلبنا الاقالة فما زاد الا تكليفا بالايحمل فشرعنا فى ذلك مستمدين مواهب الامداد من مبدء الجود ومفيض الايجاد فقلنا

﴿المختلطات﴾

(وان تكن أقيسة موجهه * فسمها المختلطات للجهه)

المختلطات هي الاقيسة الموجهة أي المركبة من الموجهات سميت بذلك لاختلاط الموجهات بعضها مع بعض فيها وتسمى أيضا عندهم بالاختلاطات وقد علمت في المبادي المنطقية ان القياس هو القول المؤلف من مقدمتين متى سلمتا لزم عنهما لذاتهما قول آخر وينقسم الى استثنائي وهو ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجود الكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة واقتراني وهو ما لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل نحو كل انسان حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة والاقتراني اما حملي ان تركب من حمليتين أو شرطي ان لم يتركب منهما وقد علمت ان الموجهات لا تكون الا في الحمليات فقياسها لا يكون الا اقترانيا حمليا وكل اقتراني لا بد وأن تشتمل مقدمتاه على حدود ثلاثة أصغر وأكبر وأوسط فالاصغر ما يكون موضوع النتيجة بعد الانتاج والاكبر ما يكون محمولها كذلك والاوسط ما يكون مكررا بينهما والمقدمة التي بها الاصغر تسمى بالصغرى والتي بها الاكبر تسمى بالكبرى والهيئة الحاصلة من نسبة الحد الاوسط لكل من الحدين المذكورين تسمى شكلا والهيئة الحاصلة من نسبة المقدمتين الى بعضهما ايجابا وسلبا كلية وجزئية تسمى ضربا والاشكال أربعة فالاول ان يكون الوسط محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى والثاني ان يكون محمولا فيهما والثالث ان يكون موضوعا فيهما والرابع ان يكون موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى ولكل شكل ستة عشر ضربا منها المنتج ومنها العقيم ولبيان ذلك كان لكل شكل شروط بحسب الكيف والكم فشرط الشكل الاول بحسب ذلك ايجاب الصغرى وكلية الكبرى والمنتج منه بمقتضى ذلك أربعة ضروب وشرط الثاني بحسب ذلك اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى والمنتج منه بمقتضى ذلك أربعة أيضا وشرط الثالث بحسب ذلك ايجاب الصغرى وكلية احدى مقدمتيه والمنتج منه بمقتضى ذلك ستة وشرط الرابع ايجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما والمنتج منه بسبب ذلك ثمانية وقد أشرنا في كتابنا المبادي المنطقية الى ضابط يعرف به المنتج من كل شكل على ترتيب ضروبه في أبيات فلينظر وكل ذلك يوجد أيضا في أقيسة الموجهات ففيها هذه الاشكال الاربعة بشروطها وضروبها وترتيبها وانما يزاد على ذلك شروط بحسب الجهة كما أشار لذلك بقوله

(اشكالها كغيرها أربعة * شروطها بحسب الجهات تسعة)

وكون شروطها تسعة انما هو باستقرائنا الشمسية وشرحها للعلامة القطب فانا لم نعتمد سواهما حال كتابتنا على المختلطات فشرط لانتاج الشكل الاول وشرطان لانتاج الشكل الثاني وشرط لانتاج الشكل الثالث وخمسة لانتاج الشكل الرابع

أشار اليها على هذا الترتيب فقال

﴿الشكل الاول﴾

﴿فشرط شكل أوّل فيها * فعلية الصغرى على ما فيها﴾

كما ان اقتران الصغرى بالكبرى ونسبتها لها في الكيف والكم يسمى ضربا كما قدمنا فكذلك الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى في الجهة بان يتحدا أو يختلفا فيها تسمى اختلاطا وهو أعم من الضرب والاختلاطات المحصلة في كل شكل عقلا أربعمائة لان الموجهات عشرون في كل من مقدمتي الشكل فبضرب احداهما في الاخرى يحصل ما ذكر منها المنتج ومنها العقيم ولاجل ذلك شرط في كل شكل ما يسقط العقيم ويحصل الناتج فشرط الشكل الاول بحسب الجهة فعلية الصغرى بان لا تكون ممكنة وقوله على ما فيها أي في الصغرى من الخلاف المتقدم بين ابن سينا والفارابي في كون صدق الموضوع على افراده فعليا أو امكانيا فمن قال بالاول يشترط فعلية الصغرى هنا وفي الشكل الثالث كما يأتي ومن لا فلا وقد علمت أن الاول هو المؤيد والدليل على هذا الشرط ان الانتاج في هذا الشكل مبني على اندراج الاصغر في الاوسط ليصير من أفراده ويسري عليه حكمه فتلزمه النتيجة وامكان الصغرى ينافي ذلك لانه حينئذ يكون الملاحظ في نسبتها القوة القريبة من الفعل فيجوز عدم تحققها خارجا وفعلا فلا يثبت الاندراج لان الاوسط موضوع الكبرى وصدقه على افراده فعلي فلا يكون من افراده الا ما كان صدقه عليه فعليا وصدقه على الاصغر حينئذ قوي فلا يسري حكم الاكبر الى الاصغر فلا انتاج كما في مثال الفرضي المشهور فيصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا تصدق النتيجة وهي كل حمار فرس بالامكان العام وبهذا الشرط سقطت الاختلاطات الحاصلة من اقتران الصغريات الممكنات الخمس بالكبريات العشرين وهي مائة وتحصل المنتج ثلثمائة اختلاط أشار الى ضابط جهة النتيجة فيها بقوله

﴿كيفية انتاجه﴾

﴿واجعل نتيجة به كالكبرى * فقط اذا وصفية لا تدرى﴾

الانتاج في كل شكل يكون بحذف الوسط وأخذ موضوع النتيجة من الصغرى ومحمولها من الكبرى وهذا بعينه يجري هنا لكنه لا يكفي في جهة ضبط النتيجة اذ هي لا بد ان تكون موجهة بجهة من جهات المقدمتين فلمعرفة ذلك في كل شكل ذكر لها ضابطا يعين جهتها فضابط جهة النتيجة في الشكل الاول هو ان تكون كالكبرى في جهتها فقط بدون زيادة ولا نقصان بشرط أن لا تكون الكبرى احدى الوصفيات الاربع وهي

المشروطتان والعرفيتان بان كانت من الدائمتين أو الوقتيات أو المطلقات أو الممكنات والصغرى معها اما من الضروريات أو المطلقات أو الدوائم نحو كل انسان متنفس بالاطلاق العام وكل متنفس حيوان بالضرورة ينتج كل انسان حيوان بالضرورة ونحو كل كاتب انسان دائما وكل انسان متنفس بالاطلاق العام ينتج كل كاتب متنفس بالاطلاق العام وهكذا وانما كانت كالكبرى عند عدم وصفيتها لما علمت ان مبنى الانتاج في هذا الشكل اندراج الاصغر في الاوسط حتى يتعدى الحكم من الاوسط اليه والجهة تابعة للحكم فكلما ثبت للاوسط على أي جهة يثبت للاصغر على تلك الجهة وهو ظاهر

﴿وان تكن فكالصغرى ان يرى * بحذفك اللا أو ضرورة ترى﴾

أي وان تكن الكبرى وصفية تكن النتيجة مثل الصغرى في جهتها لا مثل الكبرى لكن بشرطين الاول ان الصغرى ان كان فيها اللا النافية للدوام أو للضرورة بان كانت احدى الخاصتين أو الوقتيتين أو الوجوديتين أو فيها ضرورة خاصة بها بان لم تذكر في الكبرى فيحذف منها ذلك عند الانتاج ولا يؤخذ في النتيجة فالمراد بالضرورة الضرورة الخاصة بها أما دليل كون النتيجة حينئذ مثل الصغرى فهو ان الكبرى اذا كانت وصفية يكون فيها الاكبر دائما للاوسط بشرط دوام وصف الاوسط لافراده ويلزم من ذلك دوام الاوسط للاكبر بشرط دوام وصفه فهما متلازمان في الدوام وما ثبت لاحد المتلازمين يثبت للآخر وحيث ان الصغرى حكمت بثبوت الاوسط للاصغر على أي جهة فيلزم ثبوت الاكبر للاصغر على هذه الجهة أيضا نحو بعض الانسان كاتب بالاطلاق العام وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا فالكبرى فيه حكمت بتلازم الكاتب والمتحرك في الدوام حتى كانهما واحد لعدم انفكاك كل منهما عن الآخر والصغرى حكمت بفعلية الاوسط وهو الكاتب للاصغر وهو الانسان فيلزم الحكم بفعلية الاكبر وهو المتحرك له أي للاصغر وهو الانسان وأما دليل حذف اللادائما أو اللاضرورة منها عند الانتاج فلان الصغرى اذ ذاك تكون من القضايا المركبة وتقدم ان اللادائما فيها بمعنى قضية مطلقة عامة واللاضرورة بمعنى ممكنة عامة كل منهما مخالفة لصدر القضية في الكيف موافقة لها في الكم والصغرى هنا لا تكون الا موجبة كما هو شرط الشكل الاول بحسب الكيف فتكون لادائما أو لا بالضرورة سالبة فتشتمل الصغرى على السلب وهو فيها غير منتج في هذا الشكل فلا بد من ملاحظة حذفه منها عند الانتاج حتى لا تخرج عن شرطها مثال ذلك كل آ كل متحرك الفم بالضرورة مادام آ كلا لادائما وكل متحرك الفم حيوان بالضرورة أو دائما مادام متحرك الفم ﴿سانحة﴾ قد يقال ان عدم انتاج الجزء لا يوجب عدم انتاج الكل وانه كان الواجب حينئذ عدم استعمال هذا القيد في الصغرى أصلا في هذا الشكل لانه يخرجها عن شرط الانتاج

الآن يجاب عن الثاني بان الصغرى ما زالت موجبة باقية على شرطها لان الايجاب والسلب في المركبات انما هو باعتبار الصدر وهو هنا موجب والانتاج انما هو بحسبه ولذا حذف الجزء عند الانتاج لان الخروج عن الشرط انما يكون باعتباره لا باعتبار الصدر وأما دليل حذف الضرورة الخاصة بها فلان الكبرى حينئذ تكون غير ضرورية فيجوز انفكاك الاكبر عن الاوسط وحيث ان الاصغر مندرج في الاوسط فيجوز أيضا انفكاك الاكبر عنه لتعدى الحكم من الاوسط له كما هو مبنى الانتاج في هذا الشكل فلو اعتبرت الضرورة في الصغرى لزم أحد أمرين اما عدم التعدى واما اجتماع النقيضين في شئ واحد والكل باطل فما أدى اليه وهو اعتبار هذه الضرورة عند الانتاج باطل مثال ذلك كل حيوان ماش بالضرورة وقتا ما وكل ماش فهو محرك آلة المشى دائما ما دام ماشيا فلا ينتج كل حيوان محرك آلة المشى بالضرورة لان النتيجة حينئذ تكون ضرورية مطلقة ذاتية وضرورية التحرك المذكور للحيوان ليست كذلك بل لوصف المشى وأيضا ضرورية الصغرى تجعل الاوسط ضروريا لذات الاصغر وهو لا يفيد الا كون عقد الوضع ضروريا ولا يسرى الى عقد الحمل لا يقال يلزم عدم تكرر الاوسط حينئذ لان الحد الوسط في الصغرى ضرورى لكونه محمولا والجهة الضرورة وفى الكبرى فعلى لا غير لكونه موضوعا وصدق الموضوع على افراده فعلى لانا نقول كل ماثبت له الاوسط بالضرورة فهو مندرج تحت ما ثبت له بالفعل اذ الفعل جهة الاطلاق وهى أعم الجهات الفعلية (سانحة) مقتضى كون النتيجة حينئذ مثل الصغرى بحذف الضرورة ان تكون مطلقة لانه بعد حذف الضرورة التى بالصغرى تكون النتيجة خالية عن الجهة مع انهم نصوا على ان الصغرى اذا كانت ضرورية والكبرى عرفية عامة تكون النتيجة دائمة مطلقة أو عرفية خاصة تكون النتيجة دائمة لا دائمة وذكروا ذلك أيضا في جدول هذا الشكل ولعل الاولى ما هو مقتضى الضابط من انها تكون مطلقة عامة في الاولى ومطلقة لا دائمة في الثانية لان ثبوت التحرك المذكور للحيوان في مثالنا المتقدم كما انه ليس بضرورى فليس بدائم أيضا كما هو ظاهر ومقتضى ما قبله أيضا وهو ان الكبرى اذا لم تكن وصفية تكون النتيجة مثلها ان الكبرى اذا كانت مطلقة عامة تكون النتيجة كذلك مع ان السيد في حاشية القطب نص على ان الصغرى اذا كانت احدى الدائمتين والكبرى مطلقة عامة تكون النتيجة حينئذ مطلقة حينية ولم يذكر لذلك وجها غير تبعيته في ذلك لشارح المطالع ولعل الاولى في هذا أيضا ما هو مقتضى الضابط المذكور اذ لا وجه للخروج عن مقتضاه لان أعم جهة الصغرى فيما اذا كانت الكبرى مطلقة عامة هى جهة الاطلاق وهى تنتج المطلقة العامة نحو كل انسان حيوان بالاطلاق العام وكل حيوان متنفس بالاطلاق العام ينتج كل انسان متنفس بالاطلاق العام وهى صادقة على انك علمت فيما تقدم في نسب الموجهات تساوى المطلقة

العامة مع المطلقة الحينية ولا فرق الا في المفهوم فأي موجب لهذا الخروج

﴿وزد بها الا دائما ان ذكرا * قيد الكبرى خاصة واعتبرا﴾

هذا اشارة الى الشرط الثاني من شرطي كون النتيجة كالصغرى عند كون الكبرى من احدى الوصفيات وهو انه اذا كان في الكبرى لا دائما بان كانت احدى الخاصتين فيزاد في النتيجة على كونها مثل الصغرى وذلك لان الكبرى حينئذ تدل على أن ثبوت الاكبر للاوسط غير دائم والاصغر مندرج فيه فيكون ثبوت الحكم للاصغر كذلك غير دائم مثال ذلك كل منشي كاتب بالاطلاق العام وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا لا دائما ينتج كل منشي متحرك الاصابع بالاطلاق العام لا دائما أو دائما لا دائما أو بالضرورة لا دائما وتسمى النتيجة حينئذ في الاول وجودية لا دائمة وفي الثاني دائمة لا دائمة وفي الثالث ضرورية لا دائمة (سانحة) كان حق النتيجة في هذا الشكل ان تتبع الكبرى دائما في جهتها حيث انه مبني على الاندراج الموجب للتعدي وقد يقال ان النتيجة في الحقيقة لم تخرج عن تبعيتها الكبرى لان الكبرى اذا كانت وصفية فقد حكمت بدوام الاكبر للاوسط مادام وصف الاوسط فيلزم لاجل الاندراج المذكور الحكم بالاكبر على الاصغر مادام وصف الاوسط لكن ضرورة الانتاج أوجبت حذف الاوسط فعدم وجود التبعية في هذا الوصف لعدم وجوده وأما التبعية المترتبة على الاندراج فمازالت موجودة لانها في الذات لا في الوصف لان الحكم في الكبرى لما لم يكن على خصوص ذات الاوسط بل على وصفه العنواني وهو غير موجود في الاصغر ولا يوجبه الاندراج بقيت النتيجة غير موجهة فاستتبعناها الصغرى في جهتها بالشرطين المذكورين تبصر (تحصيل) محصل ماذكر ان للنتيجة في هذا الشكل باعتبار الجهة حالتين حالة تتبع فيها الكبرى بدون شرط وحالة تتبع فيها الصغرى بشرطين فالاولى فيما اذا لم تكن الكبرى احدى الوصفيات الاربع والثانية فيما اذا كانت احداها والشرطان هما أولا حذف قيد لا دائما أو لا بالضرورة من الصغرى عند الانتاج ان وجدفيها سواء كان بالكبرى أم لا وحذف الضرورية الخاصة بالصغرى ان وجدت بها وثانيا زيادة لا دائما في النتيجة ان كانت الكبرى احدى الخاصتين ولما كانت الحالة الثانية فيها تشعب وعسر ضبط باعتبار الشرطين المذكورين وضعوا الهاجد ولا مر بعاولما لم يكن غير مستوف لجميع الموجهات المنتجة هنا وكان فيه اهمال بعض امور يجب وضعها وضعناه مستوفيا مستكملا مجتزئين بالمطلقة العامة عن المطلقة الوقتية والمطلقة الحينية لتساويهما وهذه صورته

صغريات	كبريات: عامة مشروطة	عامة عرفية	خاصة مشروطة	خاصة عرفية
	نتائج			
ضرورية	ضرورية	عامة مطلقة	لادائمة ضرورية	لادائمة مطلقة
دائمة	دائـــ	ـــة	لادائـــ دائـــ	ـــة ـــة
مشروطة عامة	عامة مشروطة	عامة عرفية	خاصة مشروطة	خاصة عرفية
عرفية عامة	عامـــ عرفيـــ	ـــة ـــة	خاصـــ عرفيـــ	ـــة ـــة
مشروطة خاصة	عامة مشروطة	عامة عرفية	خاصة مشروطة	خاصة عرفية
عرفية خاصة	عامـــ عرفيـــ	ـــة ـــة	خاصـــ عرفيـــ	ـــة ـــة
مطلقة عامة	عامـــ مطلقـــ	ـــة ـــة	لادائـــ وجـــ	ـــة ـــودية
وجودية لادائمة	عامـــ مطلقـــ	ـــة ـــة	لادائـــ وجـــ	ـــة ـــودية
وجودية لاضرورية	عامـــ مطلقـــ	ـــة ـــة	اللادائـــ وجـــ	ـــة ـــودية
وقتية	مطلقـــ وقتيـــ	ـــة ـــة	لادائـــ مطلقـــ وقتيـــ	ـــة ـــة ـــة
منتشرة	مطلقـــ منتشـــ	ـــة ـــرة	لادائـــ منتشـــ مطلقـــ	ـــة ـــرة ـــة

(الشكل الثاني)

((وشكلها الثاني له شرطان كلاهما في طيه أمران))

قد علمت ان الشكل الثاني هو ما كان الحد الاوسط فيه محمولا فيهما وشرطه بحسب الكيف والكم اختلاف مقدمتيه وكلية الكبرى وأما بحسب الجهة فيشترط لانتاجه شرطان كل منهما تحته أمران الشرط وجود أحدهما على البدلية لا اجتماعهما والضمير في قوله وشكلها للمختلطات وأشار الى أول الشرطين بامريه بقوله

((اما يرى الدوام في صغراه أو تنعكس ان سلبت كبراه))

أي ان الشرط الاول هو أحد أمرين وهما كون صغراه من احدى الدائمتين الضرورية والدائمة المطلقتين أو كون كبراه من الموجبات التي لو سلبت تنعكس بان تكون من السوالب الستة التي تنعكس وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان مثال الاول كل انسان حيوان بالضرورة أو دائما وكل متنفس حيوان بالاطلاق العام ومثال الثاني كل انسان ناطق بالاطلاق العام وكل متكلم ناطق بالضرورة أو دائما فقط أو ما دام ناطقا فقط أو لا دائما ودليل اشتراط هذا الشرط

ان الصغرى لولم تكن احدى الدائمتين ولا الكبرى احدى الموجبات المنعكسة السوالب بان كانت الصغرى من الوصفيات أو الوقتيات أو المطلقات أو الممكنات والكبرى مما عدا الوصفيات والدائمتين لاختلفت النتيجة صدقا وكذبا مع وحدة الاختلاط وصدقه فى الحالتين والاختلاف موجب للعقم ولنبين ذلك فى أخص الاختلاطات الحاصلة من ذلك وهو الاختلاط الحاصل من أخص هذه الصغريات وأخص هذه الكبريات وأخص هذه الصغريات هو المشروطة الخاصة والوقتية فالاولى أخص من سائر الوصفيات والثانية أخص من الباقى وأخص هذه الكبريات الوقتية الموجبة فنقول يصدق قولنا لاشئ من المنخسف بمضئ بالضرورة مادام منخسفا أو فى وقت الحيلولة لا دائما وكل قمر مضئ بالضرورة فى وقت التربيع لا دائما والحق فى النتيجة الايجاب دون السلب مع انه مقتضى هذا الاختلاط ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل شمس مضيئة وقت عدم الكسوف لا دائما لكان الحق السلب ومتى لم ينتج هذان الاختلاطان لم تنتج سائر هذه الاختلاطات المتحصلة مما ذكر لانه اذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم لان النتيجة لازم الاختلاط ولازم الاعم لازم الاخص

(وآخر متى تكن ممكنة * صغراه فالكبرى تكن ضرورة)

(بان ترى مطلقة الضرورة * أو عامة وخاصة المشروطة)

هذا اشارة الى الشرط الثانى من شرطى هذا الشكل المشتمل كالاول على أمرين فاحد الامرين هو انه متى كانت صغراه ممكنة كانت كبراه ذات ضرورة ولما كانت الضرورة تشمل الضروريات بالسبع وليست كلها مرادة بين المراد بقوله بان ترى الخ أى فلا بد أن تكون الكبرى ضرورية مطلقة أو مشروطة عامة أو خاصة وذلك لان مقتضى الشرط الاول اما دوام الصغرى أو كون الكبرى من الموجبات المنعكسة السوالب والاول مفقود هنا لكون الصغرى ممكنة فتعين الثانى وهو كون الكبرى من المنعكسة السوالب الستة فلا تستعمل الصغرى الممكنة حينئذ الا معها لكن استعمالها مع الدوائم الثلاث غير منتج فتعين استعمالها مع الضروريات الثلاث المذكورة فى النظم أما كون استعمالها مع الدوائم الثلاث غير منتج فلاختلاف النتيجة فى الاختلاطات المتحصلة من ذلك صدقا وكذبا مع صدق الاختلاط ووحدته وهو موجب لعدم الانتاج اما مع الدائمة المطلقة فانه يجوز ان يكون الاوسط ثابتا للاصغر بالامكان ومسلوبا عنه دائما فيكون الشئ الواحد ثابتا للشئ بالامكان ومسلوبا عنه دائما فلا يحصل التنافى فى الاوسط الذى هو مبنى الانتاج فى هذا الشكل فيصدق الاختلاط وتكذب النتيجة نحو كل رومى فهو أسود بالامكان العام ولا شئ من الرومى باسود دائما والحق الايجاب وهو كل رومى رومى على حد شعرى شعرى دون السلب مع كونه مقتضى الاختلاط ولو بدلنا الكبرى بقولنا

ولا شئ من التركى باسود دائما لكان الحق السلب دون الايجاب وأما مع العرفية العامة فلان الدائمة أخص منها والعقم مع الاخص يستلزمه مع الاعم وأما مع العرفية الخاصة فلانها مركبة من العرفية العامة والمطلقة العامة التى هى بمعنى لا دائما وقد علمت عدم انتاج الاولى معها وأما عدم انتاج الثانية معها فلانه ان كان الصدر موجبا كان الجزء الذى هو المطلقة العامة سالبا وبالعكس وشرط هذا الشكل بحسب الكيف اختلاف مقدمتيه ايجابا وسلبا فان كانت الصغرى سالبة كانت الكبرى موجبة وبالعكس فلو كانت الصغرى ممكنة عامة سالبة كانت الكبرى عرفية خاصة موجبة فيكون عجزها سالبة مطلقة عامة فتتحد باعتبار هذا الجزء مع الصغرى فى الكيف وكذلك ان كانت الصغرى ممكنة عامة موجبة كانت الكبرى عرفية خاصة سالبة فيكون عجزها مطلقة عامة موجبة فتتحد باعتبار عجزها مع الصغرى فى الكيف فلم يحصل شرط هذا الشكل بحسب الكيف فلا ينتج حينئذ

﴿ وان تكن ممكنة كبراه * فاجعل ضرورة به صغراه ﴾

هذا اشارة الى الامر الثانى من الامرين المندرجين تحت الشرط الثانى وهو انه اذا كانت كبراه ممكنة فلابد أن تكون صغراه ضرورية مطلقة فقوله ضرورة بمعنى ضرورية مطلقة لانها المرادة عند الاطلاق دليل هذا الشرط انك علمت ان الشرط الاول هو اما دوام الصغرى أو كون الكبرى من المنعكسة السوالب والامر الثانى مفقود هنا لكون الكبرى ممكنة فتعين الاول وهو كون الصغرى احدى الدائمتين لكنها ان كانت دائمة فلا تنتج مع الكبرى الممكنة فتعين كونها ضرورية مطلقة أما عدم انتاجها ان كانت دائمة مع الكبرى الممكنة فللاختلاف فى النتيجة الموجب للعقم لجواز كون الاوسط مسلوبا عن الاكبر بالامكان فى الكبرى وثابتا له دائما فى الصغرى فلا يحصل التنافى فى الاوسط المبنى عليه انتاج هذا الشكل فيصدق الاختلاط وتكذب النتيجة نحو كل رومى أبيض دائما ولا شئ من الرومى بابيض بالامكان العام والحق الايجاب دون السلب مع كونه مقتضى الاختلاط ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شئ من الهندى بابيض بالامكان العام لكان الحق السلب

﴿ كيفية انتاجه ﴾

﴿ وان به احدى القضايا دائمه * فنتج دائمة ملازمه ﴾

أى انه متى كانت احدى مقدمتى هذا الشكل دائمة والمراد بها احدى الدائمتين الضرورية والدائمة المطلقتين بان كانتا معا دائمتين أو ضروريتين أو احداهما دائمة والاخرى ضرورية تكن النتيجة حينئذ دائمة مطلقة فقط ملازمة لهذه الاختلاطات وقد علمت ان الاختلاطات العقلية لكل شكل أربعمائة وان شرط الشكل الاول اسقط مائة

وحصل ثلثمائة وعلمت ضابط نتيجتها وأما الشكل الثانى فبمقتضى شرطيه المتقدمين سقط منه مائتان واثنان وسبعون لان الشرط الاول اسقط مائتين واثنين وخمسين اختلاطا حاصلة من ضرب الصغريات الثمانى عشرة وهى ماعدا الدائمتين فى الكبريات الاربع عشرة وهى ماعدا الست المنعكسة السوالب والشرط الثانى أسقط عشرين قائمة من ضرب الصغريات الخمس الممكنات فى الكبريات الثلاث الدوائم ومن ضرب الكبريات الخمس الممكنات فى الدائمة الصغرى وحصل مائة وثمانية وعشرين ناتجة من ضرب الصغرى الضرورية فى الكبريات العشرين والصغرى الدائمة فى الكبريات الخمس عشرة وهى ماعدا الممكنات بخمس وثلاثين ومن ضرب الكبريات الثلاث الضروريات فى الصغريات الثمانى عشرة وهى ماعدا الدائمتين باربع وخمسين والكبريات الثلاث الدوائم فى الثلاث عشرة الصغريات وهى ماعدا الدائمتين والممكنات بتسع وثلاثين والضابط فى جهة نتيجتها هو ماذكره فى هذا البيت وما يليه (سانحة) سنح لنا ان نذكر لك دلائل الانتاج هنا ليسهل عليك الامر ويعظم لنا الاجر فنقول أدلة انتاج هذه الاشكال فى المختلطات هى أدلتها فى غيرها فاستحضر ماذكر هنالك لتجريه هنا وماذكر هنالك هو ان انتاج الشكل الاول لكونه بينا بنفسه لا يحتاج الى دليل وأما ماعداه من بقية الاشكال فلابد فى انتاجه من دليل ودلائلها هى دلائل العكوس المتقدمة وهى العكس والخلف والافتراض وليست جميعها جارية فيها على السواء بل يجرى فيها منها مالا يوجب خروجا عن شرط الانتاج أو عن قواعد الفن ومعانى هذه الادلة الثلاثة هنا هو ماتقدم فى مبحث العكوس الا انها هنالك لاثبات العكس وهنا لاثبات النتيجة والعكس هنالك نقيض العكس المدعى اثباته وأما هنا فلا يخرج عن عكس الترتيب أو احدى المقدمتين مع ضمها للاخرى أو عدم ضمها ومع عكس النتيجة أو عدم عكسها والخلف لا يخرج عن أخذ نقيض النتيجة ثم ضمه لاحدى المقدمتين صغرى أو كبرى والافتراض لا يخرج عن فرض ذات موضوع احدى المقدمتين شيأ معينا وحمل محمولها عليه ثم حمل موضوعها حتى يتحصل من ذلك مقدمتا افتراض فتضم كلا منهما أو تضم احداهما الى مقدمتى القياس صغرى أو كبرى وأظنك قد علمت ذلك فى مبحث القياس فى غير الموجهات كما هو مبسوط فى كتابنا المبادى المنطقية ولنبين لك نموذجا منها هنا فى هذا الشكل فنقول الضروب المنتجة من هذا الشكل أربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية بدليلى العكس والخلف فقط اما العكس فهو ان تعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة وأما الخلف فهو ان تأخذ نقيض النتيجة وتجعله صغرى لان نتائج هذا الشكل دائما سالبة فنقيضها وهو الموجبة تصلح لصغروية الشكل الاول وتجعل كبرى الضرب كبرى لها لانها لكونها كلية تصلح لكبروية الشكل الاول فينتظم منهما قياس من الشكل الاول ينتج نتيجة تناقض الصغرى المسلمة الصدق

وما يناقض الصادق كاذب الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كذلك بدليلي العكس والخلف اما الخلف فبالطريق المذكور قبل وأما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لايجابها لا تنعكس الاجزئية وهي لا تنتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة وأما الافتراض فلا يجري في هذين الضربين لما علمت انه لا يجري الا في الموجبات وسوالب المركبات والضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بدليلي العكس والخلف كامر وبالافتراض أيضا بان يفرض ذات موضوع الصغرى شيأ معينا ويحمل عليه محمولهاثم موضوعها فيحصل معك مقدمتا افتراض فتضم المقدمة الاولى صغرى الى الكبرى ليرتد الى الضرب الاول من هذا الشكل ثم تعكس المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض وتضمها مع نتيجة القياس الاصلي الذي معك ينتج النتيجة المطلوبة والضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية ولا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس الكبرى لانها تنعكس جزئية وهي لا تصلح لكبروية الشكل الاول ولا بعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس الا اذا كانت احدى الخاصتين ومتى كانت كذلك فعكسها سالبة جزئية وهي لا تصلح لكبروية الشكل الاول ويمكن بيانه بالخلف كامر وبالافتراض اذا كانت الصغرى احدى الخاصتين وبالجملة فانتاج هذا الشكل دائر على ارتداده للشكل الاول (اذا ارتسم هذا في مرآة خيالك فنقول) انما انتج هذا الشكل هنا دائمة مطلقة اذا كانت مقدمتاه مشتملتين على الدوام لان الاختلاطات المتحصلة منه حينئذ هي الحاصلة من الضروريتين أو الدائمتين أو من الضرورية والدائمة أو من احداهما وغيرهما لكن لا يكون ذلك الغير ممكنة الا مع شرطها المتقدم وهو انه اذا كانت صغرى تكون الكبرى احدى الضروريات الثلاث واذا كانت كبرى تكون الصغرى ضرورية مطلقة لما تقدم من الدليل على ذلك ولنبينه في أعم الاختلاطات الحاصلة من ذلك في الفعليات واذا ثبت في الاعم ثبت في الاخص وأعم غير الدائمتين من الفعليات المطلقة العامة وأعم الدائمتين الدائمة المطلقة فنقول اذا صدق كل أسود زنجي بالاطلاق العام ولا شيء من الرومي بزنجي دائما صدقت نتيجته القائلة لا شيء من الاسود برومي دائما والا لصدق نقيضها وهو بعض الاسود برومي بالاطلاق العام فان شئت دليل الخلف فضم هذا النقيض صغرى لكبرى هذا الاختلاط على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض الاسود رومي بالاطلاق العام ولا شيء من الرومي بزنجي دائما ينتج بعض الاسود ليس بزنجي دائما وهو مناف لصغرى الاختلاط الذي معك وهي صادقة وما نافى الصادق كاذب وان شئت دليل العكس فاعكس كبرى هذا الاختلاط مع بقاء التركيب والترتيب هكذا كل أسود زنجي بالاطلاق العام لا شيء من الزنجي برومي دائما ينتج لا شيء من الاسود برومي وهي النتيجة المطلوبة وأما دليل الافتراض فلا يجري هنا في

هذا الضرب لانه لا بد ان يكون هنا من قياسين أحدهما من الشكل الذى الكلام فيه لكن من ضرب أجلا والآخر من الشكل الاول وهذا الضرب هو أجلا ضروب هذا الشكل لانه الاول (تتميم) انما لم ينتج هذا الشكل ضرورية اذا كانت مقدمتاه ضروريتين مطلقتين نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا شئ من الجماد بحيوان بالضرورة لان مبنى هذا الشكل تنافى الاصغر والاكبر فى الاوسط ايجابا وسلبا ويلزم من تنافيهما فيه تنافيهما فى ذاتيهما فلا يحمل أحدهما على الآخر ايجابا ولذا كانت النتيجة فيه دائما سالبة وقد علمت ان المحمول هو الوصف والموضوع الافراد فالتنافى حينئذ بين الاصغر والاكبر اللازم هو تنافى وصف الاكبر لذات الاصغر كما فى المثال فانه يلزم من تنافى الانسان والجماد فى الحيوان تنافى وصف الجماد لذات الانسان فلا يحمل عليه ايجابا وماهنا ليس كذلك لان الاوسط اذا كان ضرورى الثبوت لاحد الطرفين وضرورى السلب للآخر لم يلزم منه ان يكون أحد الطرفين ضرورى السلب عن الآخر لان المحكوم عليه فى الطرفين بضرورية الثبوت والسلب هو الذات لان الكلام فى الضرورية المطلقة وهى الذاتية لا الوصف وحينئذ فاللازم من هذا التنافى الذاتى فى الاوسط هو التنافى الذاتى بين الاصغر والاكبر وليس هو المطلوب بل المطلوب التنافى بين ذات الاصغر و وصف الاكبر كما هى قاعدة الحمل السلبى و يلزم من ضرورية سلب الذات ضرورية سلب الوصف لوجود التباين بين ذاتين مشتركتين فى وصف عام لهما كما فى زيد وعمرو المشتركين فى العالمية مثلا وكما فى المثال الذى فى الفرض المشهور فانه يصدق لا شئ من الحمار بفرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا لا شئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان العام تبصر

﴿أو مثل صغرى ان دوامه خلا * محذوفة منها ضرورة ولا﴾

ماتقدم من ان هذا الشكل ينتج دائمة مطلقة انما هو فيما اذا اشتملت مقدمتاه على الدوام كما علمته وأما ان خلا عن الدوام ولم يكن فى مقدمتيه لا كلا ولا بعضا فتكون النتيجة مثل الصغرى لكن بشرط انه ان كان بها ضرورة مطلقا أو بها لفظة لا التى لنفى الدوام أو الضرورة فيحذف منها ذلك عند الانتاج وتؤخذ النتيجة بدونهما اما حذف الضرورة فلان الموضوع ان المقدمتين لم يشتملا على الدوام فاذا كان فى الصغرى حينئذ ضرورة فتكون احدى المشروطتين أو الوقتيات مع كون الكبرى احداها أيضا أو غيرها وأخص الاختلاطات الحاصلة من ذلك الاختلاط الحاصل من مشروطتين أو مشروطة ووقتية وكل منهما لا ينتج ضرورية أما فى الاول فلان المشروطة العامة يكون الحكم فيها بالضرورة على ذات الموضوع مع وصفه ولذا تسمى الضرورية الوصفية وحيث ان مبنى

هـذا الشكل هو تنافي الاصغر والاكبر في الاوسط ايجابا وسلبا يلزم منه منافاة الاكبر للاصغر والاصغر هنا محكوم عليه بضرورية ثبوت الاوسط لمجموع ذاته ووصفه والاكبر محكوم عليه بضرورية سلبه عنهما أو بالعكس واللازم منه هو ضرورية المنافاة بين هذين المجموعين لانهما هما اللذان تنافيا في الاوسط فيتنافيان في أنفسهما ولكن هذا اللازم ليس بمطلوب بل المطلوب هو ضرورية المنافاة بين وصف الاكبر المحكوم به وذات الاصغر المحكوم عليه كما هو معنى الحمل السلبي وهذا المطلوب ليس بلازم فاللازم غير مطلوب والمطلوب غير لازم مثال ذلك لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب بالضرورة مادام ساكنها وكل متحرك الاصابع كاتب بالضرورة مادام متحركها فلا يلزم من ضرورية التنافي بين مجموع ذات و وصف ساكن الاصابع وذات و وصف متحركها في الكاتب ايجابا وسلبا ضرورية التنافي بين ذات الساكن ووصف المتحرك الذي هو المطلوب وحينئذ فلا ينتج هذا الاختلاط لا شيء من ساكن الاصابع بمتحركها بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض ساكن الاصابع بمتحركها بالامكان العام بل يجب حذف الضرورة من الصغرى عند الانتاج ﴿سانحة﴾ مقتضى حذف الضرورة من الصغرى في هذا القسم ان النتيجة تكون مطلقة فيما اذا كانت الصغرى احدى المشروطتين لكنهم نصوا على انها تكون عرفية عامة مع الوصفيات الاربع الكبريات وكما هو مبين في الجدول أيضا الذي وضعوه لهذا الشكل وقد يقال ان الصغرى لما كانت مقيدة بدوام وصف الموضوع ولم يعهد هذا التقييد الا في الدائم والضروريات وقد حذفت الضرورة للدليل المذكور فجعلوا بدلها الدوام ليصح التقييد بدوام الوصف الموجود بها والا لحذف أيضا مع انه خلاف الواقع وبذا صارت عرفية عامة هكذا سنح فانظر ربما يظهر لك وجه آخر وأما الثاني وهو الاختلاط الحاصل من الوقتية والمشروطة فلان الوقتية يكون الحكم فيها على ذات الموضوع فقط والمشروطة يكون الحكم فيها على الذات مع الوصف فاذا كان الاوسط ضروري الثبوت للاصغر في بعض أوقات ذاته وضروري السلب عن الاكبر بشرط الوصف أو بالعكس لم يلزم منه الا ان ذات الاكبر ووصفه ضروري السلب عن الاصغر في بعض الاوقات وأما ان وصف الاكبر ضروري السلب عن ذات الاصغر كما هو المطلوب فليس بلازم لجواز ان يكون لزوم ضرورة السلب ناشئا من اقتران الذات بالوصف والمحكوم به على الاصغر انما هو الوصف والسلب في الكبرى ليس ضروريا بالنسبة له فقط بل بالنسبة لاقتران الذات به مثال ذلك كل قمر مضيء بالضرورة وقت التربيع ولا شيء من المنخسف بمضيء بالضرورة مادام منخسفا فقد حكمت في الاولى بضرورية ثبوت الاضاءة لذات القمر لكونها ضرورية ذاتية وفي الثانية بضرورية سلبها عن ذات المنخسف مع وصفه لكونها مشروطة عامة فقد حصل التنافي بين ذات القمر ومجموع ذات المنخسف ووصفه في ضرورية الاضاءة ايجابا وسلبا ولا يلزم منه الا ضرورية سلب ذات الاكبر ووصفه عن

ذات القمر في وقت التربيع وليس هو المطلوب بل المطلوب هو ضرورية المنافاة بين ذات القمر وخصوص وصف المنخسف كما هو معنى الحمل السلبي وليس هذا بلازم لان ضرورية سلب الاضاءة عن المنخسف انما جاءت من اقتران ذات القمر بالوصف وهو الانخساف فلم يتم التلازم فلا ينتج حينئذ لا شئ من القمر بمنخسف بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض القمر منخسف بالامكان العام هذا دليل حذف الضرورة وأما حذف لا دائما أو لا بالضرورة منها ان كانت فيها فلانه اذا كان فيها ماذكر تكون مركبة من قضيتين مختلفتي الكيف متفقتي الكم ولا دائما مطلقة عامة ولا بالضرورة ممكنة عامة كما تقدم مرارا فاما ان تكون الكبرى معها بسيطة أو مركبة فان كانت بسيطة كان عجز الصغرى موافقا لها في الكيف فلا ينتج معها لانه لم يحصل شرط انتاج هذا الشكل وهو مخالفة المقدمتين في الكيف وان كانت مركبة فكذلك لا مع صدرها لما تقدم ولا مع عجزها لان العجز في المقدمتين حينئذ اما مطلقتان عامتان أو ممكنتان عامتان أو احداهما مطلقة والاخرى ممكنة وكلها لا تنتج في هذا الشكل كما تقدم لان شرطه اما دوام صغراه أو كون كبراه من منعكسة السوالب والمطلقات والممكنات ليست من كل منهما فوجب حذف لا دائما أو لا بالضرورة من الصغرى عند الانتاج ان كان فيها وتتبعها النتيجة في ذلك (تحصيل) محصل ضابط نتيجة هذا الشكل ان لها أيضا كالشكل الاول حالتين الحالة الاولى ان تكون دائمة مطلقة وهي فيما اذا كانت المقدمتان مشتملتين على الدوام بان كانتا معا ضروريتين أو دائمتين أو احداهما ضرورية والاخرى دائمة أو احداهما مع غيرهما والحالة الثانية ان تكون مثل الصغرى في جهتها وهي فيما اذا لم تشتمل المقدمتان على الدوام لكن بشرط انه اذا كان بالصغرى ضرورية مطلقا خاصة بها أو عامة أو بها لا دائما أو لا بالضرورة وجب حذف ذلك منها عند الانتاج فهذا ضابط المنتج من هذا الشكل وهو المائة والثمانية والعشرون ولما كانت الحالة الثانية فيها بعض صعوبة وتشعب باعتبار الشرط المذكور وضعنا لها جدولا مربعا كما صنعنا بالاول لا كجدولهم لما علمت مجتزين فيه بالممكنة العامة عن الممكنة الوقتية والحينية والدائمة لتساويها معبرين عنها بممكنة بلا قيد وهذه صورته

(صغريات)	كبريات: عامة مشروطة	خاصة مشروطة	عامة عرفية	خاصة عرفية
	نتائج			
عامة مشروطة	عامة عرفية			
خاصة مشروطة	عامة عرفية			
عامة عرفية	عامة عرفية			
خاصة عرفية	عامة عرفية			
عامة مطلقة	عامة مطلقة			
اللادائمة وجودية	عامة مطلقة			
اللاضرورية وجودية	عامة مطلقة			
وقتية	وقتية مطلقة			
منتشرة	منتشرة مطلقة			
ممكنة	ممكنة عامة عقيمة			
خاصة ممكنة	ممكنة عامة عقيمة			

الشكل

﴿الشكل الثالث﴾

﴿وشرط شكل ثالث كاول * فعلية الصغرى ببرهان جلى﴾

تقدم لك ان الشكل الثالث هو ما كان فيه الاوسط موضوعا فيهما ويشترط فيه بحسب الكيف والكم ايجاب الصغرى وكلية احدى مقدمتيه واما بحسب الجهة فيشترط لانتاجه فعلية الصغرى كما اشترط ذلك فى الشكل الاول لقيام البرهان الواضح على ذلك وهو انها اذا كانت ممكنة فالكبرى معها اما ممكنة أو غيرها وأخص الاختلاطات المتحصلة من ذلك اختلاطان الاختلاط الحاصل من الصغرى الممكنة الخاصة مع الكبرى الضرورية والاختلاط الحاصل منها مع المشروطة الخاصة وهما عقيمان فسائر الاختلاطات المتحصلة من الصغرى الممكنة مع غيرها كذلك عقيمة أما عقم الاختلاطين المذكورين فلوجود الاختلاف فى النتيجة صدقا وكذا مع وحدة الاختلاط وصدقه مثال الاول كل ماهو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان الخاص وكل ماهو مركوب زيد فرس بالضرورة فيما اذا فرضنا ان زيدا لم يركب فى عمره الا الفرس وعمرا لم يركب فى عمره الا الحمار والحق السلب مع اقتضاء الاختلاط الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى لا شئ مما هو مركوب زيد بحمار بالضرورة لكان الحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب ومثال الثانى كل كاتب ساكن الاصابع بالامكان الخاص وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما والحق السلب مع اقتضاء الاختلاط الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى ولا شئ من الكاتب بتارك الكتابة بالضرورة مادام كاتبا لا دائما لكان الحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب والسر فى عدم انتاج هذين الاختلاطين هو ان مبنى هذا الشكل تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر بواسطة اندراج الاصغر تحت الاوسط كما فى المثال المتقدم فان الاوسط وهو الكاتب فى الصغرى مندرج تحته الاصغر وهو ساكن الاصابع بواسطة الحكم به عليه وقد حكم فى الكبرى على هذا الكاتب المندرج تحته ساكن الاصابع بانه متحركها فيكون الساكن متحركها لكن لما قيدنا الصغرى فى المثال بالامكان لم يكن صدق الساكن على الكاتب فعليا فلم يندرج الساكن فى الكاتب فلم يلزم من الحكم عليه فى الكبرى بشئ الحكم بذلك الشئ على الساكن وكذا فى المثال الآخر

﴿كيفية انتاجه﴾

﴿واجعل نتيجة به كالكبرى * أيضا متى وصفية لن تدرى﴾

علمت ان الاختلاطات المتحصلة عقلا فى كل شكل أربعمائة وان شرط الشكل الاول أسقط مائة عقيمة وحصل ثلثمائة منتجة والثانى أسقط مائتين واثنين وسبعين عقيمة

وحصل مائة وثمانية وعشرين وأما الشكل الثالث فحيث ان شرطه كشرط الشكل الاول فيسقط ما أسقطه وينتج ما أنتجه وضابط جهة النتيجة فيه هو ان تكون كالكبرى في جهتها بشرط ان لا تكون الكبرى من احدى الوصفيات الاربع بأن كانت من احدى الموجهات الست عشرة الباقية والبيان هنا هو عين البيان في الشكل الاول فتذكر

﴿وان تكن فذل عكس الصغرى * بحذفك اللادوام ان يدرى﴾

أي وان تكن الكبرى من احدى الوصفيات الاربع فلا تجعل النتيجة مثلها بل تجعلها كعكس الصغرى نحو كل كاتب انسان دائما وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وحيث ان الصغرى هنا دائمة مطلقة موجبة فيكون عكسها مطلقة حينية فتكون النتيجة كهذا العكس في الجهة قائلة بعض الانسان متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو انسان بالادلة الثلاثة المعلومة في هذا الشكل في غير الموجهات كما علمت ذلك وذكرنا لك شيأ منه في السانحة المتقدمة في الشكل الثاني والمثال هنا من الضرب الاول من هذا الشكل لانه من كليتين وهو ينتج جزئية بدليلي الخلف والعكس ليرجع الى الشكل الاول أما الخلف فيه فهو ان تجعل نقيض النتيجة كبرى لان النتيجة لكونها جزئية يكون نقيضها كلية وهي تصلح لكبروية الشكل الاول وتجعل صغرى القياس الذي معك صغرى لها فينتظم منهما قياس من الشكل الاول ينتج ما ينافي الكبرى المسلمة الصدق وما نافي الصادق كاذب فيقال هنا لو لم يصدق بعض الانسان متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو انسان لصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان بمتحرك الاصابع دائما مادام انسانا وتضم هذا النقيض كبرى لقولك كل كاتب انسان دائما ينتج لا شيء من الكاتب بمتحرك الخ وقد كانت الكبرى قائلة وكل كاتب متحرك الخ هذا خلف وأما العكس فهو ان تعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة بعينها ثم ان جعل النتيجة حينئذ كعكس الصغرى مشروط بشرطين الاول انه اذا وجد في هذا العكس لادائما فانه يحذف منه عند الانتاج نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا لادائما لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا فالنتيجة كعكس الصغرى وعكسها هنا مطلقة حينية لادائمة فتجعل النتيجة كهذا العكس بحذفك اللادوام منه والبيان هنا في حذف لادائما هو البيان المتقدم في الشكل الاول فاستحضر وأشار الى الشرط الثاني من شرطي كون النتيجة كعكس الصغرى عند كون الكبرى وصفية بقوله

﴿وضمه لها اذا ألفيته * بخاصة الكبرى كما دريته﴾

أي واذا كان لادائما موجودا بالكبرى بان كانت عرفية خاصة فمع جعلك النتيجة كعكس الصغرى تضم لها لادائما الموجود بالكبرى كما علمت ذلك في الشكل الاول بيانا ودليلا

وبالجملة

وبالجملة فضابط جهة النتيجة فى هذا الشكل هو بعينه ضابطها فى الشكل الاول ولا فرق الا بكون الكبرى اذا كانت وصفية تكون النتيجة هنا كعكس الصغرى وهناك كنفس الصغرى وهذا جدول نتايجه فيما اذا كانت الكبرى وصفية

	كبريات			
(صغريات)	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
	نتائج			
ضرورية	مطلقة حينية		حينية لادائمة	
دائمة	مطلقة حينية		حينية لادائمة	
عامة مشروطة	مطلقة حينية		حينية لادائمة	
عامة عرفية	مطلقة حينية		حينية لادائمة	
خاصة مشروطة	مطلقة حينية		حينية لادائمة	
خاصة عرفية	مطلقة حينية		حينية لادائمة	
عامة مطلقة	مطلقة عامة		وجودية لادائمة	
لادائمة وجودية	مطلقة عامة		وجودية لادائمة	
لاضرورية وجودية	مطلقة عامة		وجودية لادائمة	
وقتية	مطلقة عامة		وجودية لادائمة	
منتشرة	مطلقة عامة		وجودية لادائمة	

(الشكل الرابع)

(وشرط شكل رابع ان لا ترى * ممكنة فيه على ما حرر)

علمت ان الشكل الرابع هو ما كان فيه الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى وشرطه بحسب الكيف والكم ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما واما بحسب الجهة فله خمسة شروط الاول ان لا تكون فيه ممكنة أصلا لا صغرى ولا كبرى على ما حرر و بين بالدليل وهو ان هذه الممكنة اما سالبة واما موجبة فان كانت سالبة فلا تستعمل فى هذا الشكل لانها من السوالب التى لا تنعكس وسيأتى ان الشرط عدم استعمالها فيه وان كانت موجبة فاما صغرى أو كبرى و جميع الاختلاطات الحاصلة منها مع غيرها غير منتجة فى الحالتين اما اذا كانت صغرى فلان الضرب التى تكون صغراها موجبة فى هذا الشكل خمسة الاول والثانى والرابع والخامس والسابع والاول منها أخص من الثانى والرابع أخص من الخامس والسابع والصغرى الممكنة فى هذين الضربين مع أخص الكبريات أعنى الضرورية التى هى أخص البسائط والمشروطة الخاصة التى هى أخص المركبات تكون عقيمة ومتى عقم الاخص عقم الاعم اما عقم الضرب الاول فلانه يصدق قولنا فى الفرض المشهور وهو ان زيدا لم يركب فى عمره الا الفرس كل ناهق مركوب زيد بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة وقولنا كل مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل فرس هو مركوب زيد بالضرورة ما دام فرسا مركوب زيد لا دائما والحق السلب الضرورى مع اقتضاء

الاختلاطين الايجاب وصدق هذين الاختلاطين مع حقية الايجاب كثيرا لكونه على مقتضاهما كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وكل متحرك الاصابع انسان بالضرورة واما عقم الضرب الرابع فلانا اذا قلنا بدل الكبرى فى المثال الاول ولا شئ من الفرس بناهق بالضرورة وفى المثال الثانى ولا شئ من الاحمار المركوب لزيد مركوب لعمرو بالضرورة مادام لاحمار امركوب زيد لا دائما لكان الحق الايجاب الضرورى مع اقتضاء الاختلاطين السلب وصدق هذين الاختلاطين مع حقية السلب ظاهر واما اذا كانت كبرى فلان الضروب التى كبراها موجبة أيضا خمسة الاول والثانى والثالث والسادس والثامن والاول أخص من الثانى والثالث أخص من السادس والثامن والكبرى اذا كانت ممكنة فى هذين الضربين مع أخص الصغريات أعنى الضرورية الموجبة التى هى أخص البسائط والمشروطة الخاصة التى هى أخص المركبات لا تنتج واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم اما فى الاول فلانه يصدق فى مثال الفرض المشهور كل مركوب زيد فرس بالضرورة أو كل مركوب زيد فرس هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لا دائما وكل حمار مركوب زيد بالامكان الخاص والحق السلب الضرورى مع اقتضاء الاختلاطين للايجاب وصدقهما مع حقية الايجاب ظاهر لكونه حينئذ على مقتضاهما وأما فى الثالث فلانا لو بدلنا الصغرى فى الاختلاطين المذكورين بقولنا لا شئ من مركوب زيد بناهق بالضرورة فقط أو هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لا دائما لكان الحق الايجاب الضرورى مع اقتضاء الاختلاطين السلب وصدقهما مع حقية السلب كثير هذا تحرير الدليل على هذا الشرط المشار اليه بقوله على ماحرر

﴿ ولا سوالبا به لا تنعكس * أصلا ببرهان جلى لا يلتبس ﴾

الشرط الثانى من شروط انتاج هذا الشكل انه اذا استعملت فيه سوالب فلا تكون من التى لا تنعكس أصلا لا صغرى ولا كبرى بسبب البرهان القائم على ذلك الواضح الذى لا لبس فيه وذلك ان السوالب التى لا تنعكس هى ماعدا الستة المعلومة الدائمتين والعامتين والخاصتين وقد علمت خروج الممكنات فبقيت منها الوقتيات الاربع والمطلقات الخمس فهى حينئذ تسع وأخصها الوقتية وهى مع أخص البسائط أعنى الضرورية وأخص المركبات أعنى المشروطة الخاصة اما أن تكون صغرى أو كبرى وعلى كل فالاختلاط الحاصل منهما مع ماذكر لا ينتج اما اذا كانت صغرى فلانه يصدق قولنا لا شئ من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائما وكل ذى محاق فهو قمر بالضرورة والحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب وأما اذا كانت كبرى فلانه يصدق قولنا كل منخسف فهو ذو محاق بالضرورة ولا شئ من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما

والحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب ﴿سانحة﴾ الاسقاط والتحصيل في هذا الشكل انما هو باعتبار ضروبه فينزل كل ضرب منها منزلة شكل وتفرض فيه الاربعمائة اختلاط العقلية ويقتضي شرطي شكله العامين وهما عدم اشتماله على الامكان وعدم اشتماله على السوالب التي لا تنعكس مع شرط الضرب الخاص به يعتبر الاسقاط والتحصيل ونحن نتكفل لك ببيان ذلك فيما سيرد عليك من ضروب هذا الشكل فاستعد تستفد

﴿ وضرب (ج) امادوام الصغرى * أو تعكسن لو سلبوها الكبرى ﴾

الشرط الثالث أحد أمرين في الضرب الثالث وهو امادوام الصغرى بان تكون ضرورية أو دائمة مطلقة واما كون الكبرى من الموجبات المنعكسة السوالب وذلك لان الضرب الثالث ما كان من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية بعكس الترتيب فاذا انتفى عنه هذان الامران معا كانت الصغرى احدى القضايا غير الدائمة والكبرى احدى القضايا غير المنعكسة السوالب وحيث ان صغرى هذا الضرب سالبة فلابد أن تكون من التي تنعكس لما علمت انه لا يستعمل في هذا الشكل من السوالب الا ماينعكس وهي الست المعلومة فحينئذ يتعين كونها من العامتين أو الخاصتين مع الكبريات الموجبات غير المنعكسة السوالب وجميع الاختلاطات الحاصلة من ذلك عقيمة للاختلاف في النتيجة ولنبينه في أخصها وهو الحاصل من أخص الصغريات وهي المشروطة الخاصة مع أخص الكبريات وهي الوقتية فنقول يصدق لا شيء من المنخسف بمضيء بالضرورة مادام منخسفا لا دائما وكل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما والحق الايجاب والساقط من هذا الضرب بمقتضى شرط الخلو عن الامكان مائة وخمسة وسبعون من ضرب الخمس الممكنات الصغريات في الكبريات العشرين والخمس الممكنات الكبريات في الصغريات الخمس عشرة وهي ماعدا الممكنات لئلا يلزم التكرار وبمقتضى شرط الخلو عن السوالب غير المنعكسة مائة وخمسة وثلاثون من ضرب التسع السوالب غير المنعكسة في الكبريات الخمس عشرة وبمقتضى شرطه الخاص به ستة وثلاثون من ضرب الصغريات الاربع في الكبريات التسع التي لا تنعكس سوالبها فيكون مجموع الساقط ثلثمائة وستة وأربعين والمنتج أربعة وخمسين من ضرب الصغريين الدائمتين السالبتين في الكبريات الموجبات الخمس عشرة بثلاثين وضرب الكبريات الموجبات الست في الصغريات السوالب الاربع وهي ماعدا الدائمتين مما تنعكس وستأتي الاشارة الى ضابط نتيجتها

﴿ وكون كبرى ضرب و موجبة * من التي قد عكست سالبة ﴾

الشرط الرابع أن تكون كبرى الضرب السادس من الموجبات التي تنعكس في حال

كونها سالبة وذلك لان الضرب السادس من جزئية سالبة صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثانى وحينئذ فله شرطان الاول ان تكون صغراه احدى الخاصتين لانه لا ينعكس من سوالب الجزئيات غيرهما وهذا الشرط قد علم من ثانى شروط هذا الشكل والثانى انه يشترط فيه ما يشترط فى الشكل الثانى حيث انه لا ينتج الا بعد رجوعه له ومن جملة شروط الثانى ان الصغرى اذا لم تكن احدى الدائمتين تكون الكبرى من الموجبات المنعكسة السوالب والساقط من هذا الضرب بمقتضى الشرطين العامين وشرطه الخاص به ثلثمائة وثمانية وثمانون حاصلة من ضرب الصغريات الممكنات فى الكبريات العشرين بمائة وضرب الكبريات الممكنات فى الصغريات الخمس عشرة بخمسة وسبعين ومن ضرب التسع السوالب غير المنعكسة فى الكبريات الخمس عشرة بمائة وخمسة وثلاثين ومن ضرب الصغريات الاربع المنعكسة وهى ما عدا الخاصتين فى الكبريات الخمس عشرة بستين ومن ضرب الصغريين الخاصتين فى الكبريات التسع غير المنعكسة السوالب بثمانية عشر والمنتج اثنا عشر من ضرب الخاصتين الصغريين فى الكبريات الست المنعكسة السوالب وستأتى الاشارة الى ضابط نتيجتها

﴿ وخاصة فى ضرب (ح) صغراه * معكوسة سالبة كبراه ﴾

الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن احدى الخاصتين وكبراه مع ذلك من الموجبات الست التى تنعكس وهى سالبة وذلك لان الضرب الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة فلابد أن يحصل بعد عكس الترتيب هيئة شكل أول ينتج سالبة جزئية تنعكس وهى لا تكون الا احدى الخاصتين والشكل الاول لا ينتجها الا اذا كانت كبراه احدى الخاصتين وصغراه من القضايا الست المنعكسة السوالب وهو الضرب الرابع منه لانه ما تركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية والضرب الثامن لا يرجع اليه بعكس الترتيب الا اذا كانت صغراه احدى الخاصتين السالبتين وكبراه من القضايا الست المنعكسة السوالب وكون الشكل الاول لا ينتج احدى الخاصتين المذكورتين الا اذا كانت كبراه احداهما وصغراه من الست المنعكسة السوالب ظاهر لانه لا ينتج ذلك الا اذا كان فيه سالبة جزئية وشرط صغراه الايجاب فلا تكون سالبة فتعين السلب فى كبراه وشرط كبراه الكلية فتعينت الجزئية فى صغراه ولا تكون نتيجته احدى الخاصتين الا اذا كانت الكبرى كذلك والصغرى من احدى الوصفيات الاربع وذلك لان النتيجة حينئذ تتبع الصغرى محذوفا منها ما تقدم ومضموما اليها الادائما الموجود بالكبرى وهو عند ضمه لا يصير النتيجة خاصة الا اذا كانت الصغرى مما ذكر أو كانت احدى الدائمتين وهذه هى الست المنعكسة السوالب اما أن

كانت

كانت من الاربع الوصفيات فظاهر لان النتيجة حينئذ تكون مثل الصغرى مع انضمام لادائما الموجود بالكبرى اليها لان الكبرى احدى الخاصتين وبانضمام لادائما الذي بها لاحدى الوصفيات تصير النتيجة من الخاصتين مشروطة أو عرفية وأما اذا كانت من الدائمتين والموضوع ان الكبرى من احدى الخاصتين فلان النتيجة حينئذ كذلك تكون مثل الصغرى مع انضمام لادائما الموجود بالكبرى اليها فتصير النتيجة ضرورية لادائمة أو دائمة لادائمة سالبة جزئية وهما أخص من العرفية الخاصة السالبة الجزئية فيصدق على كل منهما انها عرفية خاصة سالبة جزئية فتنعكس الى النتيجة المطلوبة والعقيم والمنتج من هذا الضرب كالذي قبله عددا ودليلا وقد أشار الى ضابط نتيجة جميع المنتج من ضروب هذا الشكل مبتدئا بضابط نتيجة الضربين الاولين فقال

﴿ كيفية انتاجه ﴾

﴿ ومنتج في أولي ضربيه * كعكس صغرى ان يحز شرطيه ﴾
﴿ دوام صغرى أو هما من التي * قد عكست من سالبات الستة ﴾

الضربان الاولان من هذا الشكل هما الاول والثاني فالاول ما كان من موجبتين كليتين والثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتجان موجبة جزئية بدليل عكس الترتيب ثم عكس النتيجة وحيث لا سلب فيهما فالساقط من كل منهما هو المائة والخمسة والسبعون الحاصلة من ضرب الممكنات الصغريات في الكبريات العشرين وضرب الممكنات الكبريات في الصغريات الخمس عشرة والباقي كله منتج وضابط جهة نتيجتها على حالتين الحالة الاولى ان تكون النتيجة فيهما كعكس الصغرى بشرطين على البدلية الاول منهما دوام الصغرى بان تكون ضرورية أو دائمة مطلقة والثاني عنده فقد هذا تكون المقدمتان معا من الموجبات الست المنعكسة السوالب بيان الاول انه اذا كانت الصغرى من الدائمتين تكون الكبرى من الموجبات الخمس عشرة وهي ما عدا الممكنات وأعم الاختلاطات الحاصلة من ذلك هو الحاصل من كون الصغرى دائمة مطلقة والكبرى مطلقة عامة وهو منتج كعكس الصغرى ومتى أنتج الاعم شيأ أنتجه الاخص ودليل انتاج هذا الاختلاط كعكس الصغرى هو دليل انتاج هذين الضربين من غير الموجهات وهو عكس الترتيب ثم عكس النتيجة كما سمعت فنقول انه يصدق كل انسان حيوان دائما وكل ناطق انسان بالاطلاق العام فتصدق نتيجته كعكس الصغرى في الجهة وحيث ان الصغرى هنا دائمة مطلقة فعكسها كما تقدم مطلقة حينية قائلة هنا بعض الحيوان ناطق بالاطلاق العام حين هو حيوان والدليل عكس الترتيب ثم عكس النتيجة وهو ظاهر وبيان الثاني وهو اذا لم تكن الصغرى من احدى الدائمتين وكانتا معا من الموجبات المنعكسة السوالب ان أعم الاختلاطات الحاصلة من ذلك هو الحاصل

من كون كل منهما دائمة مطلقة وهو منتج كعكس الصغرى لانه يصدق كل انسان حيوان دائما وكل ناطق انسان دائما وينتج كعكس الصغرى وعكسها هنا مطلقة حينية قائلة بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام حين هو حيوان ودليله كما فيما قبله

﴿وان خلا عن ذين فهي مطلقه * أى عامة نسبتها محققه﴾

هذا اشارة الى الحالة الثانية من حالتي النتيجة فى أولى ضربى هذا الشكل أى اذا خلا هذا الشكل فى هذين الضربين عن هذين الشرطين المذكورين على البدلية بان انتفيا معا فلا تكون النتيجة حينئذ كعكس الصغرى بل تكون مطلقة عامة محققة النسبة وقوله نسبتها محققة وصف كاشف ونفيهما معا بكون كل من المقدمتين من الوقتيات والمطلقات أو الصغرى من الوصفيات والكبرى من غير المنعكسة السوالب أو الكبرى من المنعكسة السوالب والصغرى مما عداها اما كونها حينئذ ليست كعكس الصغرى فالنقض الوارد على ذلك ولنبينه فى أخص الاختلاطات الحاصلة من ذلك وهو الاختلاط الحاصل من أخص الصغريات وهى المشروطة الخاصة وأخص الكبريات وهى الوقتية واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم فنقول يصدق كل منخسف مظلم بالضرورة مادام منخسفا لا دائما وكل قمر منخسف وقت الحيلولة لا دائما والصغرى هنا مشروطة خاصة وعكسها مطلقة حينية لا دائمة فلو جعلنا النتيجة هنا كهذا العكس فى الجهة لقلنا بعض المظلم قمر بالاطلاق العام حين هو مظلم لا دائما وهو كاذب كما هو ظاهر وأما كون النتيجة حينئذ مطلقة عامة فالدليل المتقدم وهو عكس الترتيب ثم عكس النتيجة وهو ظاهر

﴿ومنتج دائمة فى (ج) و (د) * و (ه) اذا به دوام أسندا﴾
﴿أى كان فى احداهما للاول * وفى سوى الصغرى لما له ولى﴾

تقدم لك ان المنتج من الثالث أربعة وخمسون اختلاطا وأما المنتج من كل من الرابع والخامس فتسعون قائمة من ضرب الكبريات السوالب المنعكسة فى الصغريات الخمس عشرة وضابط جهة النتيجة فيما على حالتين الاولى هى ما أشار اليها بهذين البيتين والمعنى ان ضابط جهة النتيجة فى هذه الضروب الثلاثة وهى ضرب (ج) أى الثالث وضرب (د) أى الرابع وضرب (ه) أى الخامس ان تكون دائمة مطلقة بشرط اشتمالها على الدوام ولما كان اشتمالها عليه ليس على معنى واحد فى الكل فسره بقوله أى كان الخ أى انه بالنسبة للضرب الاول من هذه الثلاثة يكون معنى اشتماله على الدوام وجوده فى أى مقدمة من مقدماته بان تكون احداهما دائمة أو ضرورية مطلقة وبالنسبة لما ولى له فى الذكر وهما الرابع والخامس يكون معناه وجوده فى الكبرى فقط والضرب الثالث ما كان من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية بعكس الترتيب والرابع من كليتين

والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول والخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس المقدمتين وبيان انتاج الثالث للدائمة المطلقة فى هذه الحالة ان الاربعة والخمسين اختلاطا المنتجة فيه منها هنا ثمانية وثلاثون فالثلاثون فيما اذا كان الدوام بالصغرى والثمانية فيما اذا كان بالكبرى وأعمها اما كان من صغرى دائمة مطلقة وكبرى مطلقة عامة وهو منتج لما ذكر بدليله المتقدم فى تعريفه هنا وهو عكس الترتيب فنقول اذا صدق لا شئ من الانسان بفرس دائما وكل كاتب انسان بالاطلاق العام صدقت نتيجته القائلة لا شئ من الفرس بكاتب دائما لانك لو عكست الترتيب لرجع الى الشكل الاول وأنتج نتيجة تنعكس الى هذه النتيجة بعينها وبيان انتاج الرابع والخامس للدائمة المطلقة فى هذه الحالة ان التسعين اختلاطا المنتجة فى كل منهما منها هنا ثلاثون من ضرب الكبريين الدائمتين فى الصغريات الخمس عشرة وأعمها هو الحاصل من كون الكبرى دائمة مطلقة والصغرى مطلقة عامة وهو منتج للدائمة المطلقة بدليله المتقدم فى تعريفه هنا وهو عكس المقدمتين فنقول اذا صدق كل أو بعض الانسان متنفس بالاطلاق العام ولا شئ من الجماد بانسان دائما ينتج سالبة جزئية دائمة مطلقة قائلة ليس بعض المتنفس بجماد دائما لانك تعكس المقدمتين فيهما ليرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة بعينها

﴿وان عن الشرط الجميع قد خلا * فعكس صغرى ينتجن عند الملا﴾

﴿بحذفك اللادائما ان وجدا * فى عكسها وصفا له مقيدا﴾

أى ان خلت جميع هذه الضروب الثلاثة عن الشرط المذكور أولا فى جعل النتيجة دائمة بان لم تكن احدى المقدمتين فى الثالث ولا الكبرى فقط فى الرابع والخامس من احدى الدائمتين فلا تكون النتيجة دائمة بل تكون كعكس الصغرى وبانتفاء الدوام من المقدمتين فى الثالث تكون صغراه من الاربع السوالب المنعكسة بقية الستة وكبراه من الاربع الموجبات المنعكسة سواهما والاختلاطات الحاصلة من ذلك ستة عشر بقية الاربعة والخمسين المنتجة فيه كلها منتجة كعكس الصغرى فى الجهة بشرط حذف اللادوام من هذا العكس ان كان به أما كونها كعكس الصغرى فلان أعم الاختلاطات الحاصلة من ذلك هو الحاصل من المشروطة والعرفية العامتين وهو منتج لما ذكر بدليله المتقدم وهو عكس الترتيب ثم عكس النتيجة فنقول اذا صدق لا شئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وكل متحرك الاصابع كاتب دائما مادام متحركها وحيث أن الصغرى مشروطة عامة سالبة فعكسها عرفية عامة كذلك صدق فى نتيجته لا شئ من ساكن الاصابع بمتحركها دائما مادام ساكنها لانك لو عكست الترتيب لانتج نتيجة تنعكس الى هذه النتيجة وبانتفاء دوام الكبرى فى الرابع والخامس تكون كبراهما من

الاربع المنعكسة السوالب وصغراهما من الخمس عشرة والاختلاطات الحاصلة من ذلك ستون بقية التسعين المنتجة فيهما تنتج كلها كعكس الصغرى بحذف اللادوام منها اما كون النتيجة حينئذ كعكس الصغرى فلأن أعم هذه الاختلاطات هو الاختلاط الحاصل من كون الكبرى مشروطة عامة والصغرى مطلقة عامة وهو منتج لما ذكر بدليله المتقدم وهو عكس المقدمتين فتقول اذا صدق كل أو بعض الكاتب انسان بالاطلاق العام ولا شيء من ساكن الاصابع بكاتب بالضرورة مادام ساكنها وحيث ان الصغرى هنا مطلقة عامة موجبة كلية فعكسها مطلقة عامة جزئية صدقت نتيجته المطلقة العامة السالبة الجزئية القائلة ليس بعض الانسان ساكن الاصابع بالاطلاق العام لانك لو عكست المقدمتين لرجع للشكل الاول وأنتج النتيجة المذكورة بعينها وأما حذف اللادوام من هذا العكس فى الضروب الثلاثة فلأنه فى الثالث بمعنى مطلقة عامة موجبة ولا دخل لايجاب صغراه فى الانتاج وفى الرابع والخامس بمعنى مطلقة سالبة ولا دخل لسلب صغراهما فى الانتاج

﴿ ومنتج فى (و) كشكل ثان * بعكس صغراه لردان ﴾

يعنى ان ضابط جهة النتيجة فى الضرب السادس من هذا الشكل أن تكون كنتيجة الشكل الثانى من بعد عكس صغراه وذلك لان هذا الضرب من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثانى وينتج النتيجة المطلوبة فحيث انه راجع الى الشكل الثانى بعد عكس صغراه فتكون جهة نتيجته كجهة نتيجته وتقدم انها تكون دائمة مطلقة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا منها اللادوام واللاضرورة والضرورة ان كان ذلك بها ولا بد أن تكون صغرى هذا الضرب احدى الخاصتين السالبتين لانهما هى التى تنعكس من السوالب الجزئية وكبراه اما ان تكون من احدى الدائمتين أولا فان كانت منها فالنتيجة دائمة والا فكالصغرى محذوفا منها الادائما مثال الاول ليس بعض الكاتب ساكن الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا لادائما وكل متحرك الاصابع كاتب دائما ثم تعكس الصغرى حتى يرجع للشكل الثانى الى ليس بعض ساكن الاصابع بكاتب دائما مادام ساكنها لادائما ينتج ليس بعض ساكن الاصابع بمتحركها دائما ومثال الثانى ان تبدل الدوام فى كبرى هذا المثال بالاطلاق العام ويستدل على ذلك فى الحالتين بدليل الشكل الثانى المتقدم والمنتج من هذا الضرب اثنا عشر اختلاطا حاصلة من ضرب الصغريين الخاصتين فى الكبريات الست المنعكسة السوالب لانك علمت رجوعه للشكل الثانى وشرطه اما دوام صغراه أو كون كبراه من المنعكسة السوالب وهنا صغراه ليست بدائمة بل هى احدى الخاصتين لما علمت آنفا فيلزم ان تكون كبراه من المنعكسة السوالب

والساقط ثلثمائة وثمانية وثمانون منها ثلثمائة وعشرة بمقتضى شرطى هذا الشكل السابقين وثمانية وسبعون بمقتضى رجوعه للشكل الثانى قائمة من ضرب الصغريات الاربع السوالب المنعكسة فى الكبريات الخمس عشرة والكبريات التسع السوالب غير المنعكسة فى الصغر بين الخاصتين

﴿فى (ز) كشكل ثالث من بعد ما * كبراه تعكسن عكسا لازما﴾

أى ان ضابط جهة النتيجة فى الضرب السابع من هذا الشكل ان تكون كجهتها فى الشكل الثالث من بعد عكس الكبرى فى هذا الضرب وذلك ان هذا الضرب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة وحينئذ تكون نتيجته كنتيجة الشكل الثالث وتقدم انها تكون كالكبرى ان لم تكن من الوصفيات الاربع والا فتكن مثل عكس الصغرى محذوفا منها اللادوام الذى بها ان كانت الكبرى احدى العامتين ومضموما اليها ان كانت احدى الخاصتين وحيث ان هذا الضرب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى فلابد ان تكون كبراه من السوالب المنعكسة لما تقدم ولاجل انها تنعكس هنا لرجوعه للشكل الثالث ولا ينعكس من السوالب الجزئية الا الخاصتان فتكون احدى الخاصتين السالبتين فالنتيجة حينئذ مثل عكس الصغرى مضموما اليها اللادائما الموجود بالكبرى نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام ليس بعض ساكن الاصابع بكاتب دائما مادام ساكنها لادائما فتعكس الكبرى الى قولك ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع دائما مادام كاتبا لادائما ينتج كعكس الصغرى فى الجهة وهى هنا مطلقة عامة وعكسها كنفسها فتكون النتيجة مطلقة عامة قائلة ليس بعض متحرك الاصابع ساكنها بالاطلاق العام وتضم لها اللادائما الموجود بالكبرى والدليل ما تقدم هناك والمنتج من هذا الضرب ثلاثون اختلاطا حاصلة من ضرب الكبر بين الخاصتين فى الصغريات الخمس عشرة والباقى عقيم وهو ظاهر

﴿فى ضرب (ح) كعكس نتج الاول * بعكس ترتيب له فاستكمل﴾

يعنى ان النتيجة فى الضرب الثامن من هذا الشكل تكون كعكس نتيجة الشكل الاول بعد عكس الترتيب وذلك لان هذا الضرب من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة لترجع الى النتيجة المطلوبة ولذلك كانت نتيجته كعكس نتيجة هذا الشكل فى الجهة وتقدم ان نتيجة الشكل الاول كالكبرى ان كانت غير الوصفيات الاربع والا فكالصغرى محذوفا منها اللادائما واللاضرورة والضرورة المخصوصة بها ان كانت الكبرى احدى العامتين ومضموما اليها مع ذلك لادائما ان كانت الكبرى احدى الخاصتين وحيث ان صغرى هذا

الضرب سالبة فلابد أن تكون من السوالب المنعكسة لما تقدم وحيث أن نتيجته بعد عكس الترتيب تعكس والموضوع انها تكون سالبة جزئية لكون صغراه سالبة وكبراه جزئية فلابد وان تكون أيضا من السوالب المنعكسة فتكون احدى الخاصتين وهذا الضرب لا ينتجها الا اذا كانت صغراه من احدى الخاصتين وكبراه من المنعكسة السوالب كما تقدم فى الشرط الخامس نحو لا شئ من الكاتب بساكن الاصابع دائما أو بالضرورة مادام كاتبا لا دائما وبعض متحرك الاصابع كاتب بالضرورة أو دائما فقط أو مادام متحركها فقط أو مع زيادة لا دائما فينتج ليس بعض ساكن الاصابع بمتحركها بالضرورة أو دائما فقط أو مادام ساكنها فقط أو مع زيادة لا دائما ودليله انك تعكس ترتيبه وتستنتجه ثم تعكس هذه النتيجة تجدها عين المطلوب والمنتج من هذا الضرب اثنا عشر اختلاطا قائمة من ضرب الصغريين الخاصتين فى الكبريات المنعكسة السوالب وماسواها عقيم وهو ظاهر ولا يخفى مافى قوله فاستكمل وقد وضعنا لك جداول هذه الضروب الثمانية من هذا الشكل على الترتيب محترزين بالمطلقة العامة فى الجميع عن المطلقتين الحينية والوقتية وبالوقتية والمنتشرة عن الوقتيتين المطلقتين

جدول نتائج الضربين الاولين

(صغريات)	كبريات: ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لاضرورية	وقتية	منتشرة
	نتائج										
ضرورية	مطلقة					حينية					
دائمة	مطلقة					حينية					
عامة مشروطة	مطلقة		حينية			مطلقة عامة					
عرفية عامة	مطلقة		حينية			مطلقة عامة					
خاصة مشروطة	مطلقة		حينية لادائمة			مطلقة عامة					
عرفية خاصة	مطلقة		حينية لادائمة			مطلقة عامة					
مطلقة عامة	مطلقة عامة										
وجودية لادائمة	مطلقة عامة										
لاضرورية وجودية	مطلقة عامة										
وقتية	مطلقة عامة										
منتشرة	مطلقة عامة										

جدول نتائج الضرب الثالث

صغريات	كبريات: ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
	نتائج					
ضرورية	دائمة					
دائمة	دائمة					
مشروطة عامة	دائمة		عقيم		عرفية عامة لادائمة في البعض	
عرفية عامة	دائمة					
مشروطة خاصة	دائمة					
عرفية خاصة	دائمة					
مطلقة عامة	دائمة		عقيم			
لادائمة وجودية	دائمة		عقيم			
لاضرورية وجودية	دائمة		عقيم			
وقتية	دائمة		عقيم			
منتشرة	دائمة		عقيم			

جدول نتائج الضرب الرابع والخامس

صغريات	كبريات: ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
	نتائج					
ضرورية	دائمة		مطلقة حينية			
دائمة	دائمة		مطلقة حينية			
عامة مشروطة	دائمة		مطلقة حينية			
عامة عرفية	دائمة		مطلقة حينية			
خاصة مشروطة	دائمة		مطلقة حينية			
عرفية خاصة	دائمة		مطلقة حينية			
مطلقة عامة	دائمة		مطلقة عامة			
لادائمة وجودية	دائمة		مطلقة عامة			
لاضرورية وجودية	دائمة		مطلقة عامة			
وقتية	دائمة		مطلقة عامة			
منتشرة	دائمة		مطلقة عامة			

جدول نتائج الضرب السادس

صغريات	كبريات: خاصة مشروطة	كبريات: خاصة عرفية
	نتائج	
ضرورية	دائمة	
دائمة	دائمة	
مشروطة عامة	عرفية عامة	
عرفية عامة	عرفية عامة	
مشروطة خاصة	عرفية عامة	
عرفية خاصة	عرفية عامة	

جدول نتائج الضرب السابع

صغريات	كبريات: خاصة مشروطة	كبريات: خاصة عرفية
	نتائج	
ضرورية	حينية لادائمة	
دائمة	حينية لادائمة	
مشروطة عامة	حينية لادائمة	
مشروطة خاصة	حينية لادائمة	
عرفية عامة	حينية لادائمة	
عرفية خاصة	حينية لادائمة	
مطلقة عامة	وجودية لادائمة	
وجودية لادائمة	وجودية لادائمة	
وجودية لاضرورية	وجودية لادائمة	
وقتية	وجودية لادائمة	
منتشرة	وجودية لادائمة	

جدول نتائج الضرب الثامن

صغريات	كبريات: خاصة مشروطة	كبريات: خاصة عرفية
	نتائج	
ضرورية	دائمة لادائمة ضرورية دائمة	
دائمة	دائمة لادائمة	
مشروطة عامة	عرفية خاصة	
مشروطة خاصة	عرفية خاصة	
عرفية عامة	عرفية خاصة	
عرفية خاصة	عرفية خاصة	

وقد تم بحمد الله الكلام على المختلطات بما لم نقف عليه لغيرنا من التوضيحات والتحقيقات ولم تحم حول مخدراته قريحة معاصر وللاختصاص بجليل المزايا والتناسب بين غريب القضايا أردفنا الموجهات وما يلزمها بالمنحرفات وما يعتورها ولانحرافها عن الطبع حتى لا تكاد تستعمل في محاورة العامة فضلا عن الخاصة جعلناها ذيل الاعقاب وخاتمة الكتاب فقلنا

خاتمة في المنحرفات

(وان على محمولها سور دخل * أو ان بموضوعها الجزئي اتصل)

(فسمها في عرفهم منحرفه * لكونها عن وضعها مختلفه)

يعني ان القضية ان دخل السور على محمولها أو اتصل بموضوعها الجزئي نحو زيد كل انسان أو كل زيد انسان فسمها في عرف المناطقة منحرفة لكونها اختلفت عن أصل وضعها باختلاف السور فيها وانحرافه عن أصل وضعه من دخوله على الموضوع الكلي

(وانحصرت في مائة واثني عشر * قد كذبت في اثنين منها بالنظر)

المنحرفات انحصرت في مائة واثنتي عشرة قضية منها صادق ومنها كاذب فالكاذب منها اثنتان والباقي صادق وهذا الحصر والتكذيب أدى اليهما النظر الصائب في العقليات وتطبيق الاحكام على الجزئيات اما انحصارها فيما ذكر فهو ان المنحرفات كما علمت قسمان قسم دخل السور فيه على محموله وقسم دخل فيه على موضوعه الجزئي فالاول ستة وتسعون لان المحمول اما كلي أو جزئي وفي كل منهما اما أن يكون السور كليا أو جزئيا فهذه أربعة وفي كل منها فالموضوع اما كلي أو جزئي بثمانية وفي كل منها اما مسور بالسور الكلي أو الجزئي أو مهمل باربعة وعشرين وفي كل منها فكل من الموضوع والمحمول اما أن يقترنا بحرف السلب أولا يقترنا به أو يقترن الموضوع فقط أو المحمول فقط بست وتسعين منها أربعة وعشرون في حمل الجزئي على الجزئي منها ستة لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب نحو ليس كل زيد ليس كل خالد ليس بعض زيد ليس بعض خالد ليس كل زيد ليس بعض خالد ليس بعض زيد ليس كل خالد ليس زيد ليس كل خالد ليس زيد ليس بعض خالد ومنها ستة لما اقترن فيه الموضوع فقط بحرف السلب نحو ليس كل زيد كل عمرو ليس بعض زيد كل عمرو ليس زيد كل عمرو ليس بعض زيد كل عمرو ليس بعض زيد بعض عمرو ليس زيد بعض عمرو ومنها ستة لما اقترن فيه المحمول فقط بحرف السلب نحو كل زيد ليس كل بكر كل زيد ليس بعض بكر زيد ليس كل بكر بعض زيد ليس كل بكر بعض زيد ليس بعض بكر زيد ليس بعض بكر ومنها ستة لما لم يقترنا فيه معا بحرف السلب نحو كل زيد كل خالد كل زيد بعض خالد بعض زيد بعض خالد بعض زيد كل خالد زيد كل خالد زيد بعض خالد ومنها أربعة وعشرون في حمل الكلي على الكلي وأربعة وعشرون في حمل الجزئي على الكلي وأربعة وعشرون في حمل الكلي على الجزئي وتقسيمها وأمثلتها ظاهران مما تقدم والثاني وهو القسم الذي دخل السور فيه على الموضوع الجزئي يندرج فيه ست عشرة صورة وذلك لان الموضوع لا يكون الا جزئيا مسورا فهو اما مسور بالسور الكلي أو الجزئي وفي كل فالمحمول اما كلي أو جزئي باربع وفي كل منها فاما ان يقترنا بحرف السلب أولا يقترنا أو يقترن الموضوع فقط أو المحمول فقط بست عشرة وانما لم تبلغ في العدد كالقسم الاول لان الموضوع هنا سقط منه ما اذا كان كليا أو مهملا وسقط من المحمول ما اذا كان مسورا بالسور الكلي أو الجزئي فتضم هذه الست عشرة للست والتسعين قبلها تبلغ مائة واثنتي عشرة وهذه الست عشرة منها أربع لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب نحو ليس كل زيد ليس بانسان ليس كل زيد ليس بخالد ليس بعض زيد ليس بانسان ليس بعض زيد ليس بخالد ومنها أربع لما لم يقترنا فيه الطرفان بحرف السلب وأربع لما اقترن فيه الموضوع فقط وأربع لما اقترن فيه المحمول فقط

وأمثلتها ظاهرة مما تقدم هذا ما اقتضاه النظر في حصرها وأما كذبها في الصورتين فأشار إليه بقوله

﴿ مالو لجزئي أثبتت أفرادا * أو جمعت في فردها آحادا ﴾

يعني ان الصورتين اللتين تكذب فيهما المنحرفة من هذه الصور المائة واثنتي عشرة هما مالو أثبتت للجزئي الذي لا يقبل الشركة ولا التعدد افرادا أو حكمت باجتماع الآحاد والافراد في فرد واحد فالاولى تكون بسبب دخول السور على الجزئي محمولا أو موضوعا أو هما معا نحو كل زيد كل عمرو كل زيد خالد بكر كل زيد والثانية تكون بسبب دخول السور على المحمول الكلي نحو زيد كل انسان وهذان السببان لا يوجبان الكذب في الصورتين المذكورتين الاحيث كانت المنحرفة موجبة كما رأيت في الامثلة وكما هو مقتضى قوله في النظم أثبتت وجمعت وفي حكم الموجبة سالبة الطرفين نحو ليس كل زيد ليس كل عمرو لان سلب السلب ايجاب فهي بمعنى كل زيد كل عمرو وهو كاذب لاجتماع السببين فيه ونحو ليس زيد ليس كل انسان لانه بمعنى زيد كل انسان وهو من الصورة التي جمعت في فردها آحادا قال صاحب المختصر وانما كانت سالبة الطرفين في قوة الموجبة مع انها سالبة معدولة وهي أعم من الموجبة لانها لا تقتضي وجود الموضوع لان هذه ليست سالبة معدولة لان السالبة المعدولة ليس فيها سلب سلب وانما فيها سلب محمول عدمي فالسلب دخل فيها على موجبة الا انها معدولة وأما هذه السالبة التي فيها سلب السلب فقد دخل فيها السلب على قضية سالبة لا على موجبة معدولة فنفى هذا السلب ما كان فيها قبل من الحكم السلبي وبالضرورة ان نفي الحكم السلبي ايجاب فقف على هذا الفرق الحسن اللطيف فانه قد تحير بعدم التنبه له كثير اه وهو يؤيد ما تقدم انما في رد ما اعترض به المتأخرون مذهب المتقدمين في عكس النقيض فلله الحمد وحكم المنحرفة الصادقة في العكوس والنقائض وغيرها حكم باقي القضايا بدون تفاوت وعليك بالاعتبار والامتحان فيما أعطيناك من القانون الكلي

﴿ ثم الصلاة للنبي الخاتم * المصطفى متمم المكارم ﴾

قد أشبعنا الكلام على الصلاة وما قيل فيها من مذهب الجمهور ومذهب ابن هشام في تقريراتنا على حواشي السمرقندية وحواشي الملوي عليها وأتى باللام تحاشيا عما عساه يتخيل من كون الصلاة بمعنى الدعاء وهو بعلى للمضرة وباللام للمسرة وان أجيب عنه ولا يخفى لطف ما في قوله الخاتم الخ من براعة الانتهاء مع الاشارة الى الحديث المشهور (بعثت لاتمم مكارم الاخلاق) مع قوله في طالعة الشرح (كل ميسر لما خلق له)

﴿ أبياتها تمت وعدت بالجمل * تاريخها نهل سمعت عن المثل ﴾

٧٢١ ٥٠٠ ٨٥ ١٠٦

سنة ١٣٠٦

أى ان عدة أبيات هذه المنظومة مجموعة فى جمل قولك (بالجمل) وهو مائة وستة وتاريخ العام الذى ابتدئت وختمت فيه هو جمل قولك (نهل سمت عن المثل) وذلك لان الابتداء الحقيقى لجمعنا هذه الرسالة نظما وشرحا أول الربيعين من سنة ست وثلثمائة وألف هجرية وانتهاءها الساعة الرابعة من ليلة الخميس ثامن أول الجمادين من هذا العام الموافق لعاشر شهر ينابر غرة سنة تسع وثمانين وثمانمائة وألف افرنكية ولثالث شهر طوبة سنة خمس وستمائة وألف قبطية

(استرواح لدى الرواح)

كان جمعنا لهذه الرسالة فى ثانى عام من قراءتنا القطب على الشمسية بالحواشى المنسوبة للعلامة السيد على الجم الغفير من نبهاء الطالبين ونجباء المترشحين بالجامع الازهر والعجب ان بعض من (تهم) بهمته ناصية انفاق وتستيقظ بايقاظه نائمة الفتنة وداعية الشقاق قد غص دنابيق الحسد وخص بضربان الحقد فى شرايين الجسد فصار يتبعنا فى كل خطة ابتدعناها ويرقبنا فى كل شرعة انتهجناها ان خيرا كقراءتنا بعض الكتب الحكمية كاف نفسه مالا يطيق فى قراءتها وان شرا على زعمه طار به على أجنحة الدناءة خسة وسعاية وطن به على موائد تطفله بطنة وجباية ان هم لينالنا أقعده العجز وجذبه مركز الثقل وان سكن أحرقه الحقد بنار الحمرة والعلل بميت وراءنا يعوى وتحذره لذعة لسان يروى رويدك أيها العاوى ورائى * لتخبرنى متى نطق الجماد ومن لى بان يسمعه ولقد قتلتك بالهجاء فلم تمت * ان الكلاب طويلة الاعمار وكذا سمعنا ان العلامة الملوى كتابة على الموجهات ولكن لعدم انتشارها طبعا لم يتيسر لنا الاطلاع عليها وربما وجدت خطا عند من لا يستطاب منه طالب ولا ينال ما لديه الا بعناء ونصب وفى النفس عزة وان كان فى العيش قلة والطبع جموح عن التقليد والاستتباع وحسبنا الاعتراف من مواهب الفيض ومناهل الابداع

وبى نفس أبية الانقياد * فلا ترضى التذلل للايادى
لديها الموت أهون من سلام * على غمر غبى عن مرادى
برانى دونه أوذا احتياج * وهل تحتاج نار للرماد
وفى فيض المهيمن ما كفانى * فحسبى عزة حسن اعتقادى
فلا طلعت على الشمس يوما * اذا من غيره استنزلت زادى
على حين استذل الناس عيش * فعاشوا بالتعبد للعباد
اعبد الله يدعى عبد لاه * أولا سادة تخضع للغوادى
وهل عبد شريف النفس حر * يصعر خده طالب ازدراد
يساجلنى الزمان كؤس عيش * أمر من المرور على القتاد
ولى قلب كطود لا يبالى * عاصفة الزمان من الفساد

ومن نار الخطوب عليه برد * فكيف يضره شرر الزناد
فلست بسائل ما عشت يوما * أدهري في ودادي أم عنادي
وصرت بمعزل دهري فبالي * ومالقوم من خاف وباد
وعدت لوحدتي ولزمت بيتي * فطاب العيش لي وصفا فؤادي
وأكبرني الهي عن حسودي * فلا أخشى انتقاصا من معاد
ولا أرجو ازديادا في زمان * كبير الحظ فيه أخو جماد
فلا والله ما في العيش خير * اذا غبي يسود على الرشاد
فلا زال الحسود منغصا بي * يغص بشهد فضلي وازديادي
ولا زال الاله يمد زمامي * ويجعلني نكالا للأعادي

والحمد لله قد جمعنا لك في هذه الرسالة من درر الفرائد وغرر الفوائد مالم تره لغيرنا من الناظرين (فخذ ما آتيناك وكن من الشاكرين) ومع ذلك فأبرئ نفسي من القصور والتقصير فباع مدارك البشر عن حقائق الخبر قصير سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا نعم المولى ونعم النصير

فرحماك يا من عليه الحساب * ورلفاك يا من اليه المآب

خطا وصواب هذا الكتاب

صحيفه	سطر	خطا	صواب
٥	١٨	المرجهات	غير الموجهات
٧	١٧	الساكن	
١٠	١٥	الوقت	الوصف
١٠	١٦	الكتابة	التحرك
١١	٣	مع	
١٣	١٨	و ينفردان الى قوله الذاتيه	
١٣	٢٥	أومادام	مادام
٣٦	٠٦	المشروطة	العرفية
٤٤	٠١	الاصابع	
٥٢	٨	وان تكن فكالصغرى	ومثل صغرى ان تكن

ومثل هذا لا يخفى عزوه الى الطبع لما ان النقل كان من المسودة وبها من المحو والاثبات ما أوقع في الاشتباه

تم طبعه بمطبعة محمد افندي مصطفى في ربيع آخر سنة ١٣٠٧

